ISSN: 5132-5124

ISSN: 5132-5124

Journal of Environment and Sustainable Development Studies

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

No. 2 Vol. 5 (Des , 2018)

العدد الثاني - المجلد الخامس - ديسمبر - 2018

Table of Contents

Sustainable Development in Algeria
Monitoring of Dimensions and Parameters

Armed Conflicts and their Impact on the Students in Sana'a City's Intermediate School

The Impact of Charity and Development Institutions on Yemen's Economic Decvelopment
An Applied Study on Hadramawt Governorate 2010-2016

Suatainable Balanced Scorecard and its Impcat on Supporting Commitment to Social Responsibility
A Field Study of Yemeni Telecommunication Companies

The crisis in the Arabian Gulf and its influence on the geopolitical situation in the region

Feasibility Study of Solar Photovoltaic Power Plant for Sana'a Wastewater Treatment Plant

محتويات العدد

التنمية المستدامة في الجزائر
قراءة في الأبعاد و المؤشرات

الصراعات المسلحة وآثارها النفسية لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة

أثر المؤسسات التنموية و الخيرية على التنمية الاقتصادية في اليمن
دراسة تطبيقية على محافظة حضرموت (2016-2010م)

بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
دراسة ميدانية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية

دراسة جدوى منظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية لمحطة مياه الصرف الصحي - صنعاء

الأزمة الخليجية و تأثيرها على الوضع الجيوسياسي للمنطقة

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة - العدد الثاني - المجلد الخامس - يناير 2018

A Scientific Refereed Journal Issued by Arab Association for Environmental Sciences in Collabortion with Al-Nasser University

مجلة علمية محكمة تصدرها الرابطة العربية للعلوم البيئية بالتعاون مع جامعة الناصر

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

مجلة علمية محكمة تصدرها الرابطة العربية للعلوم البيئية بالتعاون مع جامعة الناصر

العدد الثاني المجلد الخامس - ديسمبر 2018م

هيئة التحرير
والهيئة الاستشارية

رئيس التحرير

أ.د . مبارك محمد علي المجذوب

مدير التحرير

أ.د . عبدالله حسين طاهش

هيئة التحرير

أ.د . عادل رفقي عوض (سوريا)

أ.د . مقدام الشيخ عبدالغني (السودان)

أ.د . محمود سراج (مصر)

أ.د . عبدالملك باديس (الجزائر)

أ.د . أحمد سيف محرم (اليمن)

أ.د . أنور محمد مسعود (اليمن)

د . عبده محمد علي دهمش (اليمن)

د. منير أحمد دحان الأغبري (اليمن)

المستشار الفني

أ.د . جلال فارع كليب

سكرتير التحرير

أ.د .محمد شوقي ناصر عبدالله

المراجع اللغوي

أ.د.محمد حسين خاقو

ترحب مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة بنشر البحوث العلمية الرصينة المكتوبة باللغة العربية وفقاً للشروط والتعليمات الآتية:

1. تقبل المجلة البحوث في الاختصاصات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة .
2. يشترط في البحث إن لا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أخرى.
3. تخضع البحوث للتقويم حسب الأصول العلمية المتبعة قبل قبولها للنشر.
4. يقدم البحث بثلاث نسخ واضحة مطبوعة بالكمبيوتر على إن لا تزيد عن (20) صفحة حجم (A4) وينظم البحث وفق الترتيب الاتي:

- عنوان البحث - اسم الباحث (أو الباحثين) وعنوان عمله – ملخص البحث – المقدمة – منهجية البحث (المواد وطريقة العمل) – النتائج والمناقشة – المصادر– ملخص البحث بالإنجليزي.

5. أن تكون الأشكال والرسومات واضحة ومرسومة بالبنط العريض .
6. يمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعروفة على ان تكتب كاملة عند اول مرة ترد في متن البحث.
7. أن لا يزيد الملخص عن (100) كلمة وأن يكون معبراً عن محتوى البحث مشيراً الى اهم النتائج والاستنتاجات وخالي من المراجع.
8. يشار الى المصادر في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين وتدرج في قائمة المراجع حسب تسلسل ظهورها.
9. يجوز نشر دراسات مرجعية (Review papers) في موضوعات متخصصة مقدمة من قبل مختصين ذوي خبرة واسعة في الموضوع.
10. تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات او العبارات بما يتلائم مع أسلوبها في النشر.
11. يزود صاحب البحث المنشور بنسخة واحدة من العدد الذي ينشر فيه بحثه.
12. تعنون المراسلات إلى:

مدير التحرير – أ.د . عبدالله حسين طاهش

أمين عام الرابطة العربية للعلوم البيئية

صنعاء – اليمن

هاتف : 00967777186931 – 9 -8- 00967 536307

فاكس : 00967 536310 بريدإلكتروني:journal@al-edu.com

موقع الرابطة : Aaes-ye.org abdullah.tahish@gmail.com

المحتويات

م	البحـــــــــث	الصفحة
1	التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد و المؤشرات وهيبة بوربعين الأستاذ المساعد بقسم العلوم الإجتماعية – جامعة تلمسان – الجزائر	36 – 3
2	الصراعات المسلحة وآثارها النفسية لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة صلاح الدين أحمد محمّد الجُماعي أستاذ علم النفس المشارك -جامعة عمران - اليمن	64 – 37
3	أثر المؤسسات التنموية و الخيرية على التنمية الاقتصادية في اليمن دراسة تطبيقية على محافظة حضرموت(2010 -2016م) صقر محمد عمر صالح الجوهي باحث في التنمية والمسؤولية الاجتماعية و منظمات المجتمع المدني – اليمن	89 – 65
4	بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية -دراسة ميدانية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية أ.د. نوري عبدالودود الجناعي أ. عبدالله جابر حسن أبوهادي 1 أستاذ إدارة الأعمال المشارك – كلية العلوم الإدارية – جامعة العلوم والتكنولوجيا 2 باحث في العلوم الإدارية – كلية العلوم الإدارية – جامعة الناصر	148 – 90
5	الأزمة الخليجية و تأثيرها على الوضع الجيوسياسي للمنطقة أحمد سنان الجابري أستاذ إدارة الأزمات المساعد – كلية العلوم المالية والادارية –جامعة الناصر	198 – 149
6	Feasibility Study of Solar Photovoltaic Power Plant for Sana'a Wastewater Treatment Plant **Ahmed A. Al-Arashi and the others** Electrical Engineering Departmen Sana'a University	19 – 1

التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد و المؤشرات

وهيبة بوربعين

الأستاذ المساعد بقسم العلوم الإجتماعية – جامعة تلمسان – الجزائر

Wahiba.bourabaine@yahoo.fr

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز واقع التنمية المستدامة في الجزائر؛ فهاته الأخيرة أصبحت تحدّيا مستمرا للعديد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية خصوصا مع تفاقم أزمات الجوع والفقر وزيادة معدلات النزوح الريفي نحو المدن، مما دفع بحكومات الدول الفقيرة والنامية إلى المباشرة بوضع الخطط لتحسين معدلات التنمية البشرية وتحديد سياسات مستقبلية تسمح للأجيال الحالية بإشباع رغباتها دون المجازفة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها ، فعندما نركز على التنمية المستدامة نطرح سؤالا مباشرا وهو كيفية نقل القدرات والثروات من جيل إلى آخر؟ وكيف تضمن قدرات أيّ جيل ؟ وبالتالي فنحن ننتظر نموا مستداما يحمي جميع الموارد و يصون قدرات أي جيل كان، ويسهل تحويلها إلى جيل آخر من خلال استعمال أسس متينة وثابتة، تسمح بالاستقرار الإجتماعي والإقتصادي والبيئي للشعوب؛ من هنا نرى أنه من واجب الدول العربية اتخاذ المبادرة لإعادة تصويب الأوضاع من خلال التنمية المستدامة القائمة على تطوير العلوم واستغلال الموارد والمحافظة عليها بنقلها إلى الأجيال المستقبلية القادمة والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الجزائر، الاستثمارات، الطاقة المتجددة المستدامة.

1

Tlemcen University, Algeria

Sustainable Development in Algeria: Monitoring of Dimensions and Parameters

Waheebah Bu-rabayn
Assistant Prof in Department of Social Sciences,
Wahiba.bourabaine@yahoo.fr

Abstract:
This research aims to highlight the reality of sustainable development in Algeria; the latter has become a constant challenge for many countries and international organizations and bodies, especially with the exacerbation of the crises of hunger and poverty and the increase in rural migration rates towards cities. Future policies allow current generations to satisfy their desires without risking the ability of future generations to meet their needs. When we focus on sustainable development, we ask a direct question: how to transfer capabilities and wealth from generation to generation? How do you ensure the capabilities of any generation? And therefore we are waiting for sustainable growth that protects all resources and preserves the capabilities of any generation. It is easy to transfer them to another generation through the use of solid and stable foundations that allow the social, economic and environmental stability of the peoples. Sustainable development based on the development of science and the exploitation of resources and their transfer to future generations and benefit from the experiences of countries successful in this area.

Keywords: sustainable development, Algeria, investments, sustainable Renewable energy.

مقدمة:

أعلن زعماء العالم باعتمادهم خطة التنمية المستدامة عام 2030 ، تصميمهم على تحرير البشرية من الفقر و تأمين كوكب صحي للأجيال المقبلة و بناء مجتمعات سليمة وشاملة للجميع كأساس لضمان حياة كريمة للجميع؛ و يكمن صميم ذلك في عدم ترك أحد خلف الركب، فخطة عام 2030 تهدف إلى أن تكون طموحة تحويلية ، وهي تضم مجموعة من 18 من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة غير القابلة للتجزئة ، فضلا عن الغايات المرتبطة بتلك الأهداف ، وجميعها ترمي إلى توجيه خطى التنمية المستدامة. والأهم من ذلك فهاته الخطة تعتبر جدول أعمال عالمي ينطبق على جميع بلدان العالم فحتى أغنى البلدان لم يتوصل بعد إلى ضمان حقوق المرأة بشكل كامل أو إلى التغلب على عدم المساواة أو إلى حماية البيئة . إننا في سباق مع الزمن و يبين لنا هذا البحث أنّ معدل إحراز التقدم في العديد من المجالات أبطأ بكثير مما هو مطلوب تحقيقه بحلول سنة 2030، فهناك حاجة إلى إجراءات مركزة لإخراج 867 مليون شخص من دائرة الفقر فهم لا يزالون يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم .ولضمان الأمن الغذائي ل893

مليون من الناس الذين يواجهون الجوع بشكل روتيني يتعين علينا أن نضاعف معدل خفض الوفيات النفاسية، ونحن بحاجة إلى مزيد من التقدم الحازم نحو الطاقة المستدامة و زيادة الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة حيث .تعتمد التنمية المستدامة أيضا وبشكل أساسي على دعم حقوق الإنسان و كفالة السلام و الأمن ، كما يعني عدم ترك أحد خلف الركب الحدّ ، والوصول إلى الفئات الأكثر تعرضا للخطر ، وتعزيز عزمنا على منع نشوب النزاعات و الحفاظ على السلام .

يقدّم هذا البحث لمحة سريعة عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر الذي يستعرض قراءة لأهم أبعادها و مؤشراتها ، وهو يشدّد على أنّ القيادة السياسية رفيعة المستوى و الشراكات الجديدة ستكون أساسية للتمكن من قياس التقدم المحرز و إرشاد عملية صنع القرار و كفالة تغطية الجميع؛ فالتنمية المستدامة و الشاملة للجميع هي في الوقت نفسه هدف في حد ذاتها و أفضل أشكال الوقاية في العالم ؛ فالتحدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في تعبئة العمل الذي من شأنه أن يمدّ هذه الخطط بالحياة بصورة جدّية و ملموسة.

1. **التنمية المستدامة : قراءة في الماهية و المفهوم**: يجمع هذا المفهوم بين بعدين أساسيين هما: التنمية كعملية للتغيير والاستدامة. كبعد زمني[1]، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أنّ عملية التنمية في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا منه الإهتمام بالعنصر البشري ؛على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه.

وبين عام 1972 و2002، استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) **عام 1972** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان[2]، والثاني في ريو جانيرو (البرازيل) **عام** 1992 تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث عقد في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)سبتمبر **2002** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبذلك فقد تغيرت وتطورت مفاهيم التنمية المستدامة. في عام 1972 أصدر نادي روما تقريره (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وأنه إذا استمرت معدلات الإستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي بحاجات المستقبل. وفي عام 1974 برز الإهتمام بما عرف بالتنمية المستدامة في إعلان كوكويوك الذي أوضح أهمية احترام ومراعاة الحاجات الأساسية للإنسان في عام 1980، صدرت وثيقة الاستراتيجية العالمية للصون نبّهت إلى أهمية تحقيق التوازن بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية في عام 1983

[1] أبر داغر وآخرون،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،(المجلد الأول)، مقدمة عامة،ط1،بيروت –لبنان، 2008، ص:414.

[2] مجلة البيئة والتنمية، العالم في 2003،العدد (52-53)،الجزائر،ص:30.

صدر تقرير شهير حول "التعاون من أجل نهضة دولية"، ندّد في مقدمته بمستوى نفقات التسلح وأشار إلى نفقات التدمير الذاتي للإنسانية كنتيجة السباق العالمي حول التسلح.

عرّف المعهد الدولي للبيئة والتنمية عام1982 التنمية المستدامة بأنها هي التي تتم وتحدث في ظل قدرة البيئة الطبيعية والبشرية على التحمل.[1] أما على صعيد الدول الصناعية فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. واجتماعيا فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الإستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.[2]

أما التعريف المتفق عليه فهو ما أوضحته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة بروتلاند) في تقريرها الصادر عام 1986 بعنوان: مستقبلنا المشترك Our Commer future "التنمية المستدامة هي توفير احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها". [3]

« Sustaible development is development that meets the needs of the present generation without compromising the future generation to meet their own needs ».

نلاحظ من خلال التقرير ما يأتي:

1- تتضمن التنمية المستدامة صنع حياة أفضل للجميع.

2- تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التناسب بين حجم ومعدل النمو السكاني والإمكانات المتغيرة واحتمالات تغير إنتاج النظام البيئي.

وقد أصدر البنك الدولي سنة 2003 [4]. تقريرا عن التنمية في العالم: **"التنمية المستدامة في عالم متغير"**، حيث يعالج هذا التقرير كيفية تحقيق التكامل بين التنمية المستدامة ونحو الدخل والإنتاجية اللازمة لخفض معدلات الفقر في الدول النامية، وتوفير فرص عمل منتج وتحسين نوعية حياة لنحو 3 ملايين فقير يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا، يراوح ما بين 2-3 بليون نسمة سوف يضافون إلى سكان العالم خلال الثلاثة والخمسين سنة القادمة، ونلاحظ أنه في بداية الجدل حول الاستدامة، كان هناك اهتمام خاص بالاستدامة البيئية، إذ سحبت محاولات للربط بين كيفية تحقيق النمو الإقتصادي دون أن يكون ذلك على حساب رأس المال البيئي، حيث إن ذلك يؤدي إلى عدم استمرارية هذا

---

[1] أبر داغر وآخرون، مرجع سابق،ص:420.

[2] دوغلاس موستيث، مبادئ التنمية المستدامة، تر:بهاء شاهين،الدار الدولية ، القاهرة،2006،ص:14.

[3] مندوي عصام عمر ، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية،دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2003،ص:33.

[4] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية ، (2003).إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية المذكورة التوجيهية الثانية، تشرين الأول / أكتوبر،ص:28.

النمو على المدى البعيد. وبرز بعد ذلك اهتمام متزايد باستدامة العنصر البشري ،حيث كانت هنالك مخاوف من أنّ العناية المبالغ فيها بالبيئة قد تهمل حاجات البقاء للمواطنين، ومن ثم فالتنمية المستدامة تعالج قضايا الرفاهية ونوعية وجود البيئة والعدالة الإجتماعية وبالتالي فالتنمية المستدامة وبتكامل أبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية تعبر عن رؤية حقيقية لبناء مستقبل الأجيال القادمة".[1]

2.1 **الأهداف التطبيقية للتنمية المستدامة:** تهدف التنمية المستدامة إلى:

*** المجال الإجتماعي:**

- تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعي الصغيرة للأغلبية الفقيرة.[2]
- ضمان الأمن الغذائي المنزلي لجميع أفراد المجتمع.
- تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل.
- عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء في استنزاف الموارد الطبيعية أو بسبب الديون العامة.
- مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم.

◆المجال البيئي :

- ضمان الحماية الكافية للمستجمعات البيئية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة ونظامها الإيكولوجي[3].
- الحفاظ على الحياة البرية والبحرية والموارد المائية.

◆المجال الإقتصادي :

- رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والعالمي. تحقيق مخرجات للتنمية من خلال تجديد الموارد سواء كانت رأسمال طبيعي أو بشري ينطوي على تنظيم أفضل للمجتمع قادر على استدامة الحياة البشرية.

1 - حماية التنوع الثقافي: من خلال المحافظة على تواصل البنية الاجتماعية في المجتمعات هذا ما تسعى إليه التنمية المستدامة، وهي تنطلق من رؤية شمولية تعتمد على الكشف عن تفاعلات الأفراد داخل المجتمع ومقاومتهم للتغيير بهدف المحافظة على هويتهم الثقافية.

---

[1] **GENEVIEVE FEROMEET DOMINIQUE DEBATS**,(2003), «ce que développement durable veut dire »,éditions l'organisation 1.rue Thenard ,paris ,p28.

[2] **هدى زوير**،الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية ،ط1،دار جرير للنشر والتوزيع ، **(1439-2010)**،ص:29.

[3] المنظمة العربية للتنمية البشرية والإدارية ،(ماي 2007)، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان:"التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة"، شرم الشيخ،جمهورية مصر العربية،ص:07.

[4] هدى زوير ، مرجع سابق، ص:30.

في الجزائر ركّز علماء الاجتماع أمثال "**ماسكراي**" على دراسة الهوية الجزائرية.[1]

من خلال تقاليد المجتمعات أو كالقبائل والأوراس والمزاب متابعا بذلك التغير المورفولوجي وحركية السكان وتشكل المدن.

2 -أهمية دور المرأة: المرأة هي المدبر الأول للبيئة والموارد في المنزل، وتوعية المرأة وتعليمها أمر مهم جدا،لأن الإستثمار في المرأة يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة، كوعيها بقضية تعزيز المساواة والعدالة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءا لا يتجزأ من المجتمع.

3 -أهمية توزيع السكان : إنّ الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة[2]، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، فتسبب خطورة على صحة السكان، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعنى بالنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، فالنمو السكاني شكل ضغوطا على البيئة متمثلة في توفير السكن والحاجات الأساسية والغذاء، هذا إذا أخذنا بمحدودية الموارد البيئية لأن الضغط السكاني يولد إجهادا بيئيا للموارد.

3.1. مبادئ التنمية المستدامة :

1.3.1. استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعدّ أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولذلك فالبيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أيّ تغيير يطرأ على هذا النظام الفرعي سوف يؤثر مباشرة على محتويات النظم الأخرى.[3]

2.3.1. مبدأ المحافظة على البيئة: يجب المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الإهتمام بالجوانب البيئية للإنسان، ومكافحة كل ما هو مضر بالبيئة، وتشجيع الدول الأخرى على الإستغلال الأفضل لمواردها باعتبار لتسيير البيئي رأس المال الطبيعي.[4]

3.3.1. المشاركة الشعبية: إن التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يُقرّ بمشاركة جميع الجهات في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط؛ وهذا يعني أنها تنمية تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني، و تكمن في دور الحكومات المحلية والمجالس البلدية وحاجات المجتمع المحلي.[5]

---

[1] محمد نجيب بوطالب،سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت–لبنان،2002، ص:70.

[2] **التميمي سامي عبد الرزاق**، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1، عمان، الأردن، 2008،ص:132.

[3] **ALAIN JOUNOT**,(2004), « développement humain ,100questions pour comprendre et agir »,afnor ,p :16.

[4] **BEAT BURGENMEIER**,(2010), « politique économique du développement durable »,édition de **BOEK** université, rue des minimes ,d-Bruxelles , p 38.

[5] **Alain jounot op.cité,p06.**

4.3.1. **الحفاظ على الميراث الثقافي**: إنّ الميراث الثقافي في أي مكان أو دولة يسهم في المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع من خلال احترام القيم العامة للمجتمع مع مراعاة مميزات التنمية المستدامة، فهو بذلك يهتم بتأمين الهوية الثقافية للمجتمع.[1]

5.3.1. **الصحة ونوعية حياة جيدة**: تحسين نوعية الحياة للأفراد هي مركز التنمية المستدامة وهدفها من خلال إشباع حاجات الأفراد الحالية والمستقبلية.[2]

4.1. **أبعاد التنمية المستدامة**

تشمل التنمية المستدامة ما يأتي :

- الأبعاد الإقتصادية.
- الأبعاد الإجتماعية.
- الأبعاد البيئية.

هذه الأبعاد هي مترابطة ومتداخلة فيما بينها وهي منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.[3]

1.4.1. **الأبعاد الإقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

❖**حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية:** نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك أنّ استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة.

❖**إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** تتلخص التنمية المستدامة في التخفيض من مستويات الإستهلاك المبدّدة للطاقة والموارد الطبيعية؛ وذلك بتحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جدري في أسلوب الحياة، وقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والأراضي الفلاحية والتنوع البيئي .[4]

❖**المساواة في توزيع الموارد:** إنّ الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على

[1] **GENEVIEVE FEROMEET DOMINIQUE DEBATS**,(2003), «ce que développement durable veut dire »,éditions l'organisation 1.rue Thenard ,paris ,p116.
[2] **BERNARD L.BALTHARZD**, « le développement durable face la puissance publique »,édition l'harmmattan,France,p25.
[3] . **ALAIN NORJON**,(2005), « le développement durable »,édition ELLIPES,paris et jean pierre Paulet ,p11.
[4] **ABDELKADER SID AHMED**,(2004), « le développement asiatique :21element de stratégie de développement ,la cas Algérie »,édition publié, paris,p24.

التعليم والخدمات الإجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى تشكّل عائقا أمام التنمية المستدامة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة وهي إحدى أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الأجيال.[1] لذلك وجب علينا المحافظة على الموارد من التحولات التكنولوجية.[2]

◆**تقليص الإنفاق على الصناعات الثقيلة**: أي التحول من الإنفاق على الصناعات الثقيلة إلى الإنفاق على العلوم والبحوث الابتكارية وتوجيه المسار نحو الإنفاق على احتياجات التنمية.[3]

2.4.1.الأبعاد البيئية:

1 -**صيانة المياه :** إنّ المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، فالتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه بوضع حدّ للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتحسين نوعية المياه وقصر المحسوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه.[4] ويجمع علماء البيئة على أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأزرق (الماء الصالح للشرب)، وفيما يخصّ الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية المياه من البحر وقد كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004.

2 -**المحافظة على التنوع البيولوجي:** تُعنى التنمية المستدامة بصيانة شراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عملية الإنقراض، والمحافظة على النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، ولأجل ذلك تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، يتضمن وضع تدابير قانونية ومؤسساتية كقانون المحافظة وتثمين الساحل وقانون المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.[5]

3 -**الحد من انبعاث الغازات:** تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك بالحد بصور كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، واستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع.

---

[1] وهيب عيسى الناصر آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، عالم الفكر، المجلد38، 2007،ص:205.

[2] Abdekader Sid Ahmed,op.cité,p125.

[3] أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،2012/04/20،نقلا عن موقع :

http:/islam online.net/Arabic/doc/index.shtml.

[4] التنمية المستدامة نقلا عن موقع: http://h1=fr8client=psy-89

www.france24.com/ai/20101218sustainledevelopmenteconomy.environnement.

[5] **MAYERFELD BELL**,(2008), « an invitation environmental Sociology »,Thousend oaks(sa),sage,pine forge press,3 édition ,p34.

4 -المحافظة على طبقة الأوزون: فالتنمية المستدامة تهدف إلى المحافظة على طبقة الأوزون الحامية للأرض وتمثل اتفاقية **كيوتو** مبادرة جيدة جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون.

5 -الأخذ بالتكنولوجيا النظيفة: تُعنى التنمية المستدامة بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بعرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، وذلك من أجل أن تنجح هذه الجهود فهي تحتاج إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة،وتدعيما لهذه الأبعاد البيئية، وقد تمّ في الجزائر وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائيه تضمنتها قوانين مالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بتسرب الغازات والنشاطات الملوثة للبيئة، وشرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية إبتداء من 2001 ، رافقتها عمليات التحسيس اتجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة بهدف تكريس المفاهيم الثقافية وإدراجها في المناهج التربوية،فالتقنيات الحديثة ولّدت العديد من المشاكل على مستوى الزراعة والصناعة كالإحتباس الحراري وتلوث المياه وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الإنسجام السائدين في التنمية السياحية اللذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبنّي أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الإستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة بهدف إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية، الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي. هذا من جهة، من جهة أخرى فقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة، هذه العملية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر سوف تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة [1].إنّ بعض السياسات البيئية لها تأثير على خفض فرص الدخل ، عندما يتم ربطها باستغلال الموارد غير المتجددة، فالاستدامة البيئية تركز على الحفاظ على الطاقة ومكافحة التلوث ونقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.

3.4.1.الأبعاد الاجتماعية تتفاعل الإستدامة الإجتماعية مع أشكال أخرى من الإستدامة وهذا ما يفرض دراسة التفاعلات مابين المجالات الثلاثة :الإقتصادي ،البيئي،الإجتماعي،فعندما نركز على البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة نطرح السؤال حول كيفية نقل القدرات من جيل إلى آخر، حيث أنّ هاته الأخيرة تأخذ أشكالا متعددة: الثروة الإنسانية (التربية، الصحة)، الثروة الإجتماعية (العلاقات الإجتماعية)، القدرة على استعمال الموارد المتوفرة.[2]

[1] **Mayerfeld Bell ,op.cité,p25.**

[2] **BALLET J.ET MAHIEU F-R**, (2003) « ,la soutenabilité sociale des politique de lutte contre la pauvreté, in pauvreté et développement socialement durable» ,DUBOISJ-L. .LACHAUD J-P MONTAUD J-M., POUILLEA.(eds), BORDEAUX,pp287-301.

وبالتالي تتطلب الاستدامة الإجتماعية توفر شرط القدرات والمهارات لدى الأفراد لضمان نمو مستدام يحمي الموارد الإقتصادية والبيئية يمتّن قدرات أي جيل كان ويسهل تحويلها إلى جيل آخر. وذلك عندما ترتبط باستغلال الموارد لتصبح الاستدامة الإجتماعية في كل مرة وظيفة لشروط الاستدامة الموضوعة من طرف الأبعاد الأخرى للتطور.

ولضمان استدامة إجتماعية نأخذ المعايير الآتية :

1-إمكانية الوصول للسلع والخدمات.[1]

2- بناء القدرات.

3- الإنصاف بين الأجيال

1. **إمكانية الوصول للسلع والخدمات:** يركز على عنصرين:

1- قائمة الحاجات التي يجب تلبيتها ومجموعة السلع التي يسعى الناس إلى تحقيقها كالصحة والتعليم لأجل تحقيق قدر معين من الرفاه.

2- قدرة الأجيال على تلبية حاجاتها الخاصة والتي تتمثل في رأس المال بأنواعه والموارد الطبيعية المختلفة.

2. **بناء القدرات:** ونقصد بها تحقيق مستوى معين من الرفاه للأجيال القادمة (التعليم، الصحة وغيرها) من خلال بناء أشخاص قادرين على العيش والمقاربة داخل المجتمع[2] ، وهذا ما دعا إليه Sen Amartya[3] لتحقيق مستوى معين من الرفاه للأجيال القادمة مع توفير عنصر الحرية.

بناء القدرات يرتكز على أمرين أساسيين هما:

1- بناء القدرات للأجيال الحالية التي تعتبر ضرورية لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة.

2- التركيز على قدرات الأجيال المستقبلية لضمان الحق لها بالمشاركة في الموارد والوسائل اللازمة والفرص، لأن الأفراد الذين يمتلكون المهارات والقدرات في المجتمع في نظر (Sen Amartya) هم يشكلون القاعدة والبنية التحتية لتحقيق الإنجازات وبلوغ الأهداف في المجتمع.[4]

(Sen Amartya) يؤكد على ضرورة المساواة بين الأجيال في بناء القدرات لاسيما من حيث الجانب الشخصي فهي تركز على تحسين المهارات الفردية على الصعيد المجتمعي. لذلك فإنه إذا أردنا تنمية اجتماعية مستدامة فإنه يجب

---

[1] **Jean Luc, Dubois et François**, régis Mahiau, (2002), « Réduction de la pauvreté ou durabilité sociale publié dans le développement durable », paris, IRD, UMR C6 3D (4 USO, IRD),p01.

[2] **Sen Amartya**, (1987) , « commodities and capabilities », Herford India Backes, ONP Es Ford,p07.

[3] **سان أمارتيا؛ المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1990.**

[4] **SEN AMARTYA** , « ethèque et économie, paris, Transfer par FABRICO FLIPO, la capabilités :un composé de nature et de volonté ,p11.

علينا نقل القدرة العادية [1], من جيل لآخر بإرساء قواعد التعليم والتدريب خاصة المهارات التي تحتفظ بها الأسر ونقلها إلى الأطفال الذين هم سفراء المستقبل وتطوير قدراتهم داخل الجيل الواحد.[2] إنّ التنمية المستدامة ببعدها الإجتماعي تساهم في تطوير القدرات وضمان وجود وتوزيع القدرة العادلة ونقلها بين الأجيال وبالتالي تكوين رأسمال إقتصادي واجتماعي يتم استثماره داخل المجتمع. لذلك فإنّ أيّ اضطراب في بنية المجتمع له تأثير على إمكانات الأفراد ، وهذا ما يتطلب إعادة هيكلة جديدة أيّ استراتيجية جديدة للتنمية في المجتمع من خلال تقوية المجتمعات لقدرات أفرادهم (أي قدرة الأفراد على المقاومة، لذلك وجب معرفة قدرة الأفراد لضبطهم داخل المجتمع). وتقييم أثر الأزمات في المجتمع حيث نجد **70**% من الأسر تعاني من فقدان العمل بسبب المرض في زمبابوي شهدت وفاة 49% من الأفراد بسبب فيروس الإيدز بالإضافة إلى وجود العديد من الأيتام و37% في بوستان و29% في ليسبوتو هذا ما يترجم صعوبة الحصول على العمل لزراعة الأرض وغيرها من الأعمال بسبب تدمير لقدرات الناس وفقدان رأس المال الاقتصادي والبشري.[3]

3. **الإنصاف بين الأجيال**: نقصد به المساواة في التوزيع بين الأجيال والحصول على السلع والخدمات والعدالة في بناء القدرات إذ أن عدم المساواة بين أبناء الجيل الواحد يعوق سياسات مكافحة الفقر، ويخلق فروقا اجتماعية من جيل لآخر، **فموقف الجيل الحالي من حيث الإستهلاك والإنتاج يحدد رفاه الأجيال القادمة.**

يكون الإنصاف بين الأجيال صعبا بسبب ضعف بناء القدرات واستراتيجيات التنمية، وهذا ما يسبب اضطرابات اجتماعية على المدى الطويل، ويؤدي إلى سداد وصعوبة تحقيق تكامل بين المجالات الثلاث: الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي لأن رأس المال البشري مفقود، فلا يمكن وضع آليات ودراسة خطط بيئية أو اقتصادية دون مكافحة للفقر والاستبعاد الإجتماعي.[4] .

---

[1] **Daly H**, (1996), « Beyordh, the Economics of Sustaible development», Beacom ptess Beston,p11.

[2] **Jérôme Ballet et François Régis Mahiau**, (2003), « à la recherche du développement Socialement durable, concepts fondamentaux et principes de base », paris,p05.

[3] Rapport Brisay pour le sommet gret bard, (2001), « proposition sur les aspects Sociaux du développement durable » , Bruxelles ,p80.

[4] **Mahiau F.R-H Rapport**, (1998), « Altruisme, Analyses économiques », Economica, paris,p67.

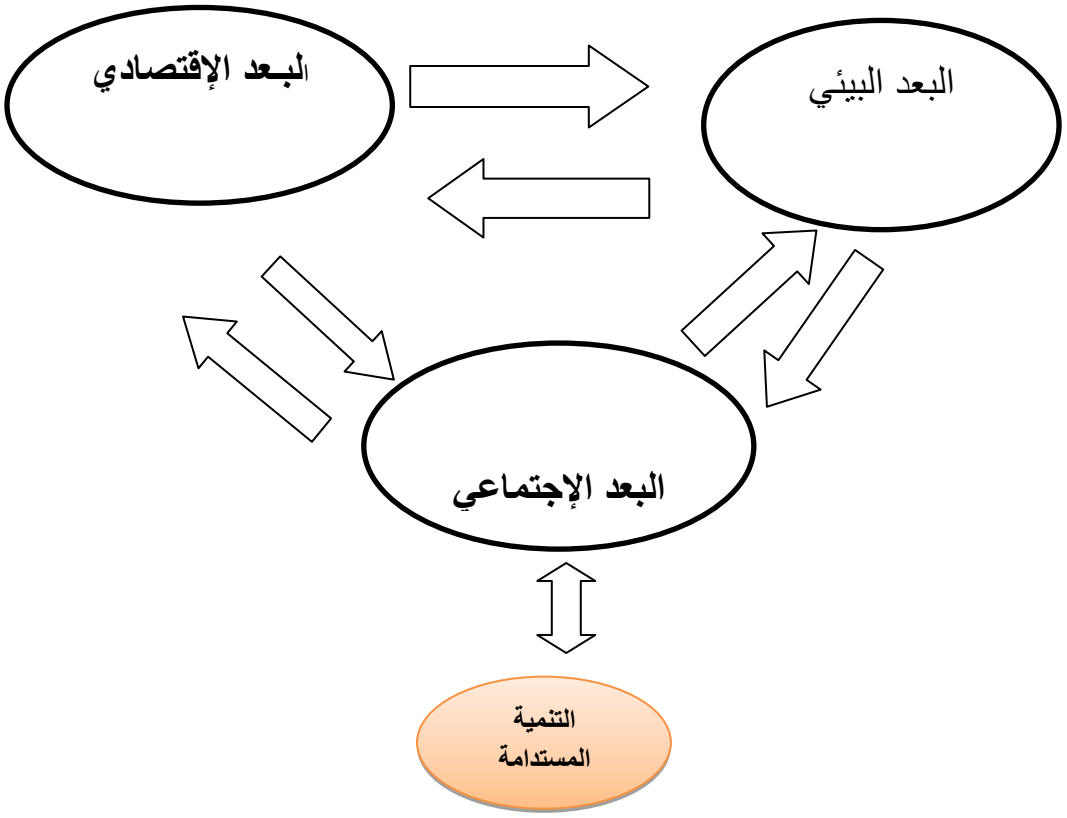

الشكل رقم(01): تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

Source : (developpement durable).

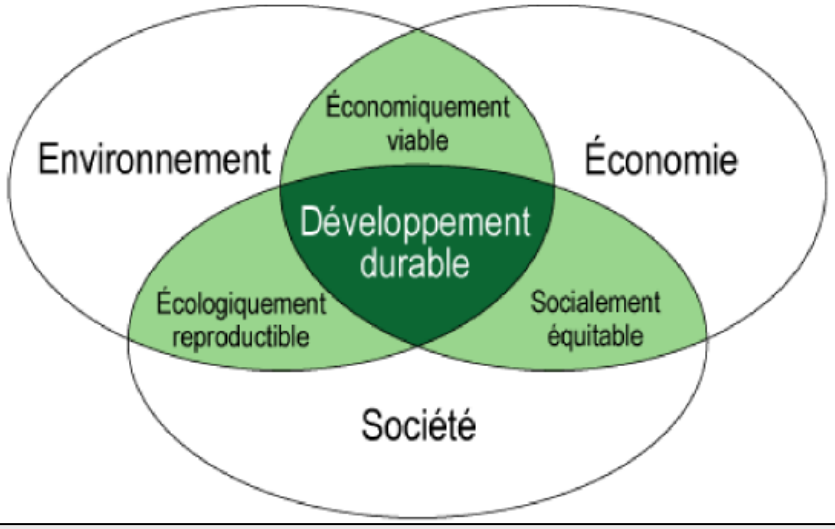

الشكل رقم(02) : تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة.

Source : (Léa Sébastien et Christian Brodhrag, 2003,p.08).

إنّ المجالات التي تم ذكرها أعلاه في الشكلين رقم**(01)** و رقم**(02)** هي متداخلة ومترابطة فيما بينها،[1] حيث إنه إذا حدث خلل في الجانب الإقتصادي فإنه سوف يتسبب في عواقب اجتماعية خطيرة؛ تتمثل في توليد عدم المساواة والفجوة الإجتماعية، إضعاف الهويات، تدمير التماسك الإجتماعي، أي منع أيّ مجتمع من التطور وهو ما يتعلق بالمجال البيئي،[2] فبعض السياسات البيئية لها تأثير في خفض فرص الدخل أو العمل خاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد وهذا ما يؤثر سلبا على المجتمع ، أمّا الاستدامة الإجتماعية فهي تحدد لنا كل مرة وظيفة شروط الاستدامة التي تفرضها الأبعاد الأخرى للتنمية أي أنه لوضع سياسة مناسبة يجب أن ندرس القرارات الإقتصادية والبيئية فقط على البعد الإجتماعي و أيضا القرارات التي ركزت على الجانب الإجتماعي نفسه، لأن الاستدامة الإجتماعية تركّز على الجانب الشخصي من خلال بناء القدرات التي تنعكس على الجانب المجتمعي لذلك وجب نقل القدرة العادلة من جيل لآخر.[3]

---

[1] **Dubois 8. Let Rousseau**, (2001), « Rein Forcing horse holds capabilités a way », Paris,p20.

[2] محمد عبد القادر الفقي،ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف ، القيم الحضارية في السنة النبوية،ص:02.

[3] جيدنز أنطوي، بعيدا عن اليسار واليمين، تر: حشو جلال، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 286،ص:269.

❖التنمية المستدامة ورأس المال:

تنطوي التنمية المستدامة على إجراء تغيرات رئيسية وضرورية في المجتمع، إعتمادا على قاعدة صلبة لابد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها ، ونقصد بهذا الأخير أنه عليه أن يشمل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات وأبعاد التنمية، وهو بهذا المفهوم ينقسم إلى خمسة أنواع هي:

1- رأس المادي

2- رأس المال الطبيعي ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.

3- رأس المال الإنتاجي ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

4- رأس المال البشري ويعني القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

5- رأس المال الإجتماعي ويشمل الثقافة الإجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

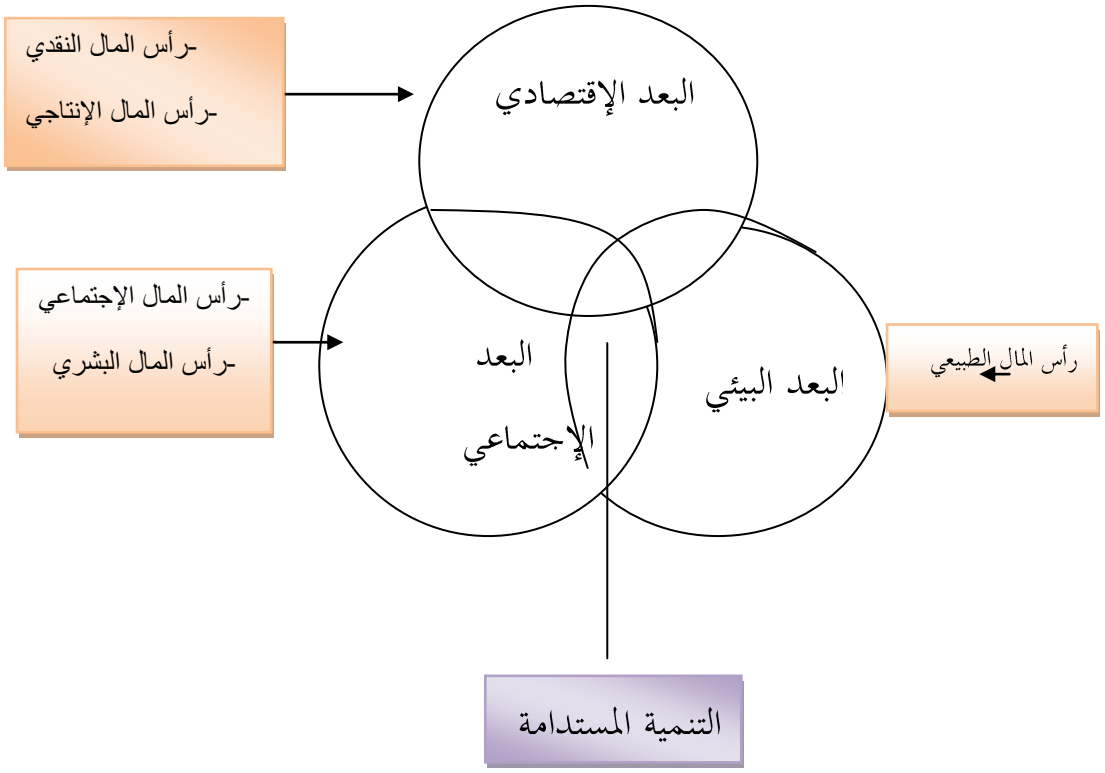

الشكل رقم(03): أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح لنا الشكل رقم**(03)**أنه لأجل تحقيق التنمية المستدامة يجب الإعتماد على رأس المال الإجتماعي أو البشري، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحقّق فقط إذا تمّ الإنتاج بطرق تعمل على زيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة.

5.1. قياس مؤشرات التنمية المستدامة:

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث مؤشرات رئيسية:

- إقتصادية فعالة.
- إجتماعية عادلة

- بيئية مستمرة. وكلها تهدف إلى إقامة مشروع التنمية المستدامة.[1]

إنّ هذه المؤشرات تقيّم بشكل رئيسي حالة الدول، من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، كما يمكن متابعة التقدم والتأخر لكل دولة في قيمة هذه المؤشرات، مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة ، فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق تنمية مستدامة أم أنها لازالت متباطئة ومترددة **التنمية**.[2]

إنّ وجود مثل هذه المؤشرات يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا ودقة لما فيه المصلحة العامة والإبتعاد عن القرارات العشوائية، وقد حددت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة المؤشرات كالآتي:

1.5.1. المؤشرات الإجتماعية

1.1.5.1. **المساواة الإجتماعية**: تعتبر المساواة إحدى أهم القضايا الإجتماعية في التنمية المستدامة، [3] إذ تعكس درجة كبيرة من نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وهي ترتبط بدرجة عالية مع العدالة والشمولية في توزيع وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وقد تمّ اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الإجتماعية وهما:

1.الفقر: يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

2.المساواة في النوع الإجتماعي: يقاس من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.[4]

2.1.5.1. **الصحة العامة**: هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ؛ فالحصول على مياه الشرب النظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالعكس فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة، (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002،ص:35)، وغلاء المعيشة كله يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية، وبالتالي فشل في تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

1.حالة التغذية: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.

2.الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

---

[1] **Odile Bovar et autres**,(2008), « les indicateurs de développement durable l'institut de l'environnement »édition François,p51.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية،(2002)، الفصل السادس،ص:24.

[3] عبير عبد الخالق،التنمية البشرية وأثارها في تحقيق التنمية المستدامة،عرض و تحليل مكتب مركز القطاع الحكومي ،ط:1، 2014، ص:22.

[4] المرجع نفسه ،ص:30.

3.الرعاية الصحية: وتقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحة ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

2.5.1. المؤشرات البيئية:

1.2.5.1. الغلاف الجوي: من بين القضايا التي تندرج ضمن الغلاف الجوي والتغيرات المناخية وثقب الأوزون ونوعية الهواء.[1]

ترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، هناك ثلاث مؤشرات رئيسية ترتبط بالغلاف الجوي هي:

-**التغير المناخي:** يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

-**ترفق طبقة الأوزون:** يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة الأوزون.

-**نوعية الهواء:** يتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيطة المناطق الخضر.

2.2.5.1. الأراضي: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي ما يلي:

-**الزراعة:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-**الغابات:** يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض.

-**التصحر:** يقاس بحساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

-**الحضرنة:** تقاس بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة ومؤقتة.

3.2.5.1. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

إنّ أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية ، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، أما عن المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

3.2.5.1. التعليم:إنّ التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، فهناك ارتباط وثيق ما بين مستوى التعليم في دولة ما وما مدى تقدمها الإجتماعي والإقتصادي، فالتعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي:

1- إعادة توجه التعليم نحو تنمية مستدامة.

2- زيادة فرص التدريب.

[1] المرجع السابق، ص:16.

3- زيادة التوعية العامة.

أما مؤشرات التعليم فهي كالآتي:

-**مستوى التعليم:** يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

-**محو الأمية:** يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

1.5.1 .4. **السكن:** تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، مع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الإزدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

5.1.5.1 **الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، ومن الأمور المرتبطة بالأمن، الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والإستغلال الجنسي وغيرهما.

-**المناطق الساحلية:** تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

-**مصايد الأسماك:** تقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4.2.1.5. **المياه العذبة**

المياه هي عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية.

لقد أصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه كالآتي:[1]

1- **نوعية المياه**: تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

2- **كمية المياه**: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخّها واستنزافها سنويا بكمية المياه الكلية.

1.3.5.1 **المؤشرات الإقتصادية للبنية الإقتصادية**: إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة، إن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هو كالتالي:

-**الأداء الإقتصادي:** يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.[2]

-**التجارة:** يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

---

[1] **PNUD**(2009), « Rapport mondiale sur le développement humain », Mobilité, et développement humain : aperçus et tendances,p06.

[2] **دوغلاس موستيث**، مبادئ التنمية المستدامة، تر:بهاء شاهين،الدار الدولية ، القاهرة،2006،ص:18.

-**الحالة المالية:** تقاس بقيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، ونسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2.3.5.1. أنماط الإنتاج والاستهلاك:

إنّ العالم الذي نعيش فيه يتميز بالنزعات الإستهلاكية في دول الشمال، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب، وبعلم جميع البيئيين أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية ، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد ، وأن تبقى متوفرة للأجيال القادمة.[1]

1- **إستهلاك المادة**: تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا المواد الخام الطبيعية.

2- **إستخدام الطاقة**: يقاس بالإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد ، وكثافة استخدام الطاقة.

3- **إنتاج وإدارة النفايات**: تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وغيرها.

4- **النقل والمواصلات**: يقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.

وفي النهاية ؛ فإن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة عن مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الشمال والجنوب ، وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي. ولكن تقييم مدى التزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الاستراتيجيات والمؤشرات التنموية العربية، مؤسسين بذلك لمفهوم الديمومة القوية [2] الذي يقوم على الإرادة في المحافظة على اختيارات التنمية من أجل المستقبل.

6.1. عناصر إستراتيجيات التنمية المستدامة:

لكل إستراتيجية معالم محددة لذلك فإن عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة هي كالآتي:

1.6.1. أشكال جديدة من الثقافة: إن استخدام الثقافات الصناعية المعتمدة على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة هو المسبب الرئيسي في إنبعاث أكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية على الإنسان،[3] لذا فإن تركيز معدلات هذه الملوثات في الهواء وسبل مواجهتها تمثل مكانة خاصة في استراتيجيات تنقية الهواء وتحسينه؛ باعتباره الحاجة البيولوجية الأولى للبشر، كذلك فإنّ إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة والتكثير من المصانع المنتشرة في العالم المجاورة لمجاري الأنهار تسبب نقصا في جودة المياه بسبب تزايد الأنشطة الصناعية.

---

[1] المرجع نفسه،ص:19.

[2] الديمومة: مفهوم أعده الاتحاد الأوروبي سنة 1980 للمحافظة على البيئة.

3تقرير التنمية البشرية (2001)،توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية ،نيويورك، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ص:10.

من هنا تتضح الحاجة إلى تبنّي استراتيجيات التنمية المستدامة لإدارة جودة المياه، ومن المهم أن ندرك أهمية تطوير وتطبيق المزيد من أشكال الثقافة التي تصون البيئة، وتضمن تأخير نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، إنّ تطوير ثقافات التنمية المستدامة هي من أولويات البحث العلمي بحيث يتم تخصيص الموارد المناسبة لابتكارها، حيث يذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2001، أن هناك تفاوتاً بين جدول أعمال البحوث العلمية والحاجات البحثية العالمية، كما أنّ توجيه قدر غير ملائم من الإهتمام لدور العلم والتقنية في التنمية المستدامة، هو أحد أوجه القصور الأساسية في النظام العالمي الحاكم للتغيير التقني.

2.6.1. تقنين النفايات مع التلوث:

إنّ تطوير الثقافات يهدف إلى تقلل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية والريفية، [1] وهو يعتبر أحد أهم تحديات الإدارة الحضرية والريفية على السواء ويتم ذلك من خلال الآتي :

1- إدخال تغييرات على المدخلات المختلفة للصناعة والثقافات المستخدمة.

2- تحسين أساليب التشغيل، وإدخال تحسينات على عملية معالجة المواد وعزل موارد تدفق النفايات

3.6.1. الإدارة المتكاملة للنظم البيئية: تتمثل في الآتي :

1- تحديد مصادر الخطر والتهديدات البيئية.

2- تقويم الأخطاء وحجمها باستخدام المسوح اللازمة.

3- الدعوة النوعية البيئية وتحديد مصادر التمويل اللازمة.

4- تحديد مجالات العمل البيئي في إطار زمني طويل (الأهداف، الآليات، الإجراءات).

4.6.1. الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية: تنقسم إلى قسمين:

1.4.6.1. متجددة: وهي نظم بيئية متجددة منها (الأسماك، الغابات، المراعي، الزراعة).

2.4.6.1. موارد طبيعية غير متجددة: وهي مخزونات البترول والغاز الطبيعي وطبقات الفحم وخامات المعادن ورواسب الفوسفات. ولتعزيز التنمية المستدامة ينبغي استغلال الموارد الطبيعية دون حصول هدر أو تدمير في قاعدتها على مر الزمن.

[1] الطاهر لبيب، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،(2007م-1428ه)، (المجلد الثالث)،البعد الإجتماعي ط1،،الدار العربية للعلوم، بيروت -لبنان،ص:453.

5.6.1. **تحديد طاقة إستيعاب النظم البيئية:** للبيئة قدرة على استيعاب التغيرات التي تطرأ عليها نتيجة للنشاط البشري فإذا تعدت هذه التغيرات حدود الاستغلال والطاقة الطبيعية لهذه الأنظمة فإن النتيجة هي شرح في هذه الأنظمة الهشة، لذلك وجب وضع خطط ودراسات وطنية لتحديد طاقة استيعاب الموارد الأرضية لكل بلد.

6.6.1. **تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها** : يجب على المؤسسات القوية تعزيز وظائفها الفعالة عند الوقوع في الأزمات الإقتصادية والأخطار الطبيعية، ولا سيما عندما يتم تشخيص محددات نجاحها وتشجيع التفاعل بين القوى الإجتماعية والاقتصادية لإصلاح هذه المؤسسات.[1]

7.6.1. **التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات:**

ينبغي تخصيص موارد مالية مرتفعة لتحسين مستوى التعليم من أجل زيادة المؤشرات التنافسية **(رأس المال البشري)**، ويستلزم لهذا الغرض البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي، من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو تنمية مستدامة.

إنّ التنمية المستدامة ليست نموذجا رياضيا يمكن تطبيقه مع ضمان النتائج ولكنها إستراتيجية قادت إليها وقائع ودروس الاستراتيجيات التي سبقتها ونجاحها يتوقف على الواقع الذي يعيشه إقليم كل بلد.

7.1. **تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:**

1.7.1. **ضعف معدل النمو الإقتصادي:** يشكل النمو الإقتصادي أهم المؤشرات في التحليل الإقتصادي، والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، ويعتمد الناتج الداخلي العام كأداة لقياس النمو. لذلك فإن الإقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي، وقد أثبتت الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة الإقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم وارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية، حينها طبقت الجزائر إصلاحات إقتصادية ذاتية قصد تصحيح الإختلالات وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. سنة 2001.[2] تمّ اعتماد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دج سنة 2011 خصص له مبلغ 6% من الناتج الداخلي العام، ووفق التحولات التي تميز بها المسار التنموي بالإضافة إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي، ولأجل تحسين وتعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الإستثمارات يجب تشجيع بعض القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية كقطاع الزراعة والفلاحة، وإصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الإستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائيه مع تحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

---

[1] المرجع السابق، ص:455.

[2] مجلة التواصل، التنمية البشرية وتحدياتها في الجزائر، العدد26 ،(جوان2010)،جامعة البليدة،ص:141.

2.7.1. **تفشي البطالة:** منذ سنة 1987 اتخذت إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، من خلال أجهزة تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

-النشاطات التابعة للشبكة الإجتماعية والتشغيل التضامني: وهي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل.

-الإجراءات الخاصة بالاستثمار: وهي تهدف إلى ترقية الإستثمار والمحافظة عليه وتضم القرض المصغر ومراكز دعم النشاط الحر.

3.7.1. **تفاقم حدة الفقر**: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر.[1] لقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات، وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات من تفاقم ظاهرة الفقر، وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة، ومن خلال إصلاحات إعادة الهيكلة نجد أنّ الجزائر اعتمدت على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الإستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخصخصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية، أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الأساسية سنة 1992، أدّت إلى تخفيض القدرة الشرائية، وتدهور مستوى المعيشة لدى الأفراد، لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى المساعدة، لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي سنة 1994 إلى عدة انعكاسات حيث أن هذا التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي افقار فئات واسعة من السكان.

4.7.1. التلوث البيئي: إرتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الإقتصادية والإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات ،حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، وخلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق والسعي إلى الإندماج في الإقتصاد الدولي، وفي سنة 2003 صدر قانون 10/03.[2] المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها والأخطار التي تترتب عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة. فقد تأسست في قانون المالية لسنة 1996 إتاوة المحافظة على جودة المياه، والتي تنفق لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية الذي يعمل على ضمان برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو

[1] غربي علي ، عولمة الفقر، مداخلة يوم دراسي بعنوان: التحديات المعاصرة والتنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر،2002،ص:65.

[2] مجلة التواصل، مرجع سابق،ص:152.

الصناعة أو الفلاحة لولايات الجنوب، 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب بالنسبة بولايات الشمال، وبمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع وتسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات.

5.7.1. **سوء استغلال موارد الطاقة**: والذي يمكن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الإستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن سنة 2006، وكذلك نقص الإعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.[1]

8.1. مفهوم التنمية البشرية:

نشرت هيئة الأمم المتحدة سنة 1990 في تقريرها السنوي حول التنمية في العالم تعريفا شاملا للتنمية البشرية: "هي عملية توسيع القدرات البشرية والإنتفاع بها".[2]

وهذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير، ولكن الخيارات الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الناس حياة صحية ومادية وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على المواد اللازمة لمستوى معيشة لائق، وقد أوضح التقرير أن الإنسان هو محور التنمية وهو وسيلتها وهو الغاية منهم لذلك فالتنمية البشرية ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية، وإن كان ذلك ضمن محصلتها ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة على التطور والنمو والارتقاء.[3]

التنمية البشرية هي: تنمية الناس، من قبل الناس، من أجل الناس

الإستثمار في الإنسان الإنسان صانع التنمية الإنسان هدف التنمية

وقد شهد مفهوم التنمية البشرية تطورا تدريجيا لوحظ من خلال تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990.

(التقارير العالمية لهيئة الأمم المتحدة).

- مفهوم وقياس التنمية البشرية سنة 1990.
- تمويل التنمية البشرية لسنة 1991.
- الأبعاد العالمية للتنمية البشرية لسنة 1992.

---

[1] وزارة الطاقة و اللمناجم، 2006.

[2] PNUD, (1990), « Defining and measuring human development » new York,p10.

[3] **أسامة عبد الرحمان**، تنمية التخلف وإدارة التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 2003،ص:33.

- المشاركة الشعبية لسنة 1993.
- الأبعاد الجديدة للأمن البشري لسنة 1994.
- نوع الجنس والتنمية البشرية لسنة 1995.
- النمو الإقتصادي والتنمية البشرية لسنة 1996.
- التنمية البشرية ومحاربة الفقرة لسنة 1997.
- الإستهلاك من أجل التنمية البشرية لسنة 1998.
- مفهوم العولمة ذات الوجه الإنساني لسنة 1999.
- حقوق الإنسان والتنمية البشرية لسنة 2000.
- توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية لسنة 2001.
- تعميق الديمقراطية في عالم منفتح لسنة 2002.
- الأهداف الإنمائية للألفية: إتفاق بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية 2003.
- الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع لسنة 2004.
- التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوي 2005.
- أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه سنة 2006.
- مكافحة تغير المناخ لسنة 2007.
- محاربة تغير المناخ، والتضامن الإنساني في عالم متغير لسنة 2008.
- التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري لسنة 2009.
- الثورة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية لسنة 2010.
- الإستدامة والإنصاف: لأجل مستقبل أفضل للجميع لسنة 2011.
- نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع لسنة 2013.

وبحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 فإن الجزائر تحتل المرتبة 93 من بين 185 دولة في العالم، [1] وهذا بعد أن أدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشاطه ضمن اتفاق المقر الموقع من طرف الحكومة الجزائرية سنة 1997.[2]

1.8.1. الأهداف التنموية للألفية:

[1] تقرير التنمية البشرية، (2013)،مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وثيقة إطارية للإستراتيجية العالمية للإسكان. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.ص:157.

[2] **موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر** PNUD en Algérie : www.dz.undp.org .

تنبثق أهداف وغايات "الأهداف التنموية للألفية" عن إعلان الألفية الموقّع من طرف 189 بلدا بما في ذلك 147 رئيس دولة، والمعتمدة في قمة الألفية التي عقدت في نيويورك في سبتمبر 2000، وتعتبر الأهداف والغايات مترابطة وينبغي النظر إليها بشكل متكامل، وهي تمثل شراكة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، وهي ترمي إلى دراسات بيئية مساعدة على المستويين الوطني والدولي على حد سواء في صالح تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

الجدول رقم(01): الأهداف التنموية للألفية.

الأهداف والغايات	مؤشرات مراقبة التقدم المحرز
الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين	
الغاية 1: **خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دور واحد يوميا إلى النصف بين عامي 1990-2018**	1- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم. 2- نسبة فجوة الفقر (الحالات X عمق الفقر). 3- حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك الوطني.
الغاية 2: **خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990-2018**	4- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات. 5- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	
الغاية 3: **مع حلول عام 2015، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان ذكورا وإناثا على حد سواء من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية**	6- صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي. 7- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس. 8- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الـ 15 و20 سنة.
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي وتمكين المرأة	
الغاية 4: **إزالة التفرقة بين الجنسين / النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ونفضل أن يتم مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم مع حلول عام 2015 كحد أقصى**	9- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. 10- نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة لمن هم بين سن 15 و24.

	11- حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي. 12- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان الوطني.
الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال	
الغاية 5: **خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، بين عامي 1990 و2015**	13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. 14- معدل وفيات الرضع. 15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).	
الغاية 6: **خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.**	16- معدل وفيات الأمهات / النفاس. 17- نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذو مهارة.
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض الأخرى.	
الغاية 7: **إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة الإيدز بحلول عام 2015.**	18- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللائي يتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاما. 19- نسبة السكان بين سن 15 و24 سنة الذين لديهم معرفة شاملة.
المصدر: (تقرير التنمية البشرية، (2003)، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.، ص:21.	

2.8.1. دليل التنمية البشرية

لقياس التنمية البشرية، وضعت الأمم المتحدة "دليل التنمية البشرية".[1] **(indicateur du développement humain)**، وهو يتكون من ثلاثة مكونات تتمثل في: (الصحة، التعليم والعيش الكريم).

1- **الصحة**: ويعبر عنها أمل الحياة عند الولادة والمستوى الصحي.

2- **التعليم**: وتمثله معدل رفع الأمية في صفوف الكهول ومعدل القيد المدرسي بالمراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، الثانوي، والجامعي.

3- **العيش الكريم**: ويمثله الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بحساب تكافؤ القدرة الشرائية **« parité des pouvoir d'achat »**، تكافؤ القدرة الشرائية" هو عدد الوحدات النقدية اللازمة في بلد ما لشراء سلعة أو خدمة من السوق المحلية تعادل ما يسمح بشرائها دولار واحد من السوق الأمريكية، ولم يكن هذا الإختيار عفويا، بل استند إلى ما جاء بتعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر وهي: الحياة الطويلة الصحيحة والمعرفة الوافية ومستوى المعيشة اللائق تتأتى مبادرة الأمم المتحدة بوضع "دليل التنمية البشرية"، بعد أن أظهرت التجارة منذ السبعينات أنه بالرغم من النمو الإقتصادي المرتفع في معظم البلدان النامية لكنها ظلت تعاني من زيادة عدد الفقراء وبؤس أحوالهم، وثبت قصور مؤشر متوسط نصيب الفرد من "الناتج الداخلي الخام" في الدلالة على التنمية وعلى توزيع الثروة بين السكان.

يحسب الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بطريقة البنك الدولي التي تقضي بتقدير إنتاج البلاد المعنية بالأسعار الجارية فيها ، ثم تحويل القيم المتحصل عليها إلى الدولار باستخدام متوسط مصحح لمعدلات قيمة العملة المحلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أما الناتج الداخلي الخام بحساب "تكافؤ القدرة الشرائية" فهو يقدر إنتاج مختلف البلدان بالتعميم على نفس الأسعار بحيث يكون للسلعة الواحدة (500غ من الخبز مثلا) سعر موحد لجميع بلدان العالم مما يسمح بمقارنات أفضل، وهذا يفوق الناتج الداخلي للفرد الواحد ببعض البلدان الصناعية الجديدة مثل: هونغ كونغ وسنغافورة، المستوى الذي بلغته كندا أو معظم البلدان الأوروبية، كما يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الصين على 2900 دولار في سنة 1995 حسب طريقة تكافؤ القدرة الشرائية.

2.9.1. مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

صنّف التقرير العالم للتنمية البشرية الصادر سنة 2003 الجزائر في المرتبة 107 دوليا من مجموع 175 دولة حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية قيمة 0,704%، وفي سنة 2002 إحتلّت الرتبة 106 من مجموع 150 دولة، المؤشر

[1] تقرير التنمية البشرية،(2003)،أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، ص:59.

قدره 0,677%، والمرتبة 100 سنة 2001 من مجموع 162 دولة وقيمة المؤشر 0,693%، وبالتالي فحسب مؤشر التنمية البشرية تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين (0,500 و0,799)، وهذا رغم تراجع ترتيبها ويمكن تفكيك هذا المركب حسب مؤشراته على النحو الآتي:

- **مؤشر الأمل في الحياة**: حيث بلغ (0,74% وهو معدل متوسط بفئة التنمية البشرية المرتفعة ويشير إلى أن 74% من مجموع السكان يفوق عمرهم المتوقع عند الولادة سن الأربعين .

- **مؤشر مستوى التعليم**، بلغ هذا المؤشر معدل 0,69%، وتعتبر نسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع مستويات التنمية البشرية المتوسطة والمرتفعة، حيث بلغت نسبة الأفراد غير الأمين مستوى 68%، وبلغ 71% من إجمالي السكان

- **مؤشر الناتج المحلي الخام**: سجل هذا المؤشر مستوى 0,69% وهو مستوى متوسط، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 6090 دولار (مقدر بـ PPA) وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة فمثلا تشكل نفسه النسبة في النرويج ما يقدر بـ 29620 دولارا و20530 في الإمارات العربية المتحدة، وذلك رغم النمو الاقتصادي الكبير المحقق سنة 2003 أما بالنسبة لقيمة مؤشر التنمية البشرية فقد قدر بـ 0,760 %بالنسبة لسنة 2006 و0,768 %سنة 2007 و0,779% سنة 2008 والجدول الآتي يبين ترتيب مؤشرات دليل التنمية البشرية.

الجدول رقم(02): تطور مؤشر التنمية البشرية وأبعاده في الجزائر.

السنوات	1995	1999	2000	2004	2005
مؤشر التنمية البشرية		0،695	0،705	0،750	0،761
مؤشر امل الحياة عند الولادة	0،704	0،783	0،792	0،830	0،827
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	0،640	0،661	0،666	0،708	0،226
مؤشر مستوى التعليم		0،699	0،659	0،711	0،711

Source : (cnes, 2006, rapport national sur le développement humain **p.18)**

يبين لنا الجدول رقم(02) تطور دليل التنمية البشرية حيث أنه شهد ارتفاعا ملحوظا من قيمة0،695%سنة 1995إلى قيمة0،761 %سنة 2005.

(1 rapport 2008), «rapport national sur le développement humain»,p17.

10.1.آفاق التنمية المستدامة في الجزائر :

بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 36.5مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية: [1]

- مشروع حماية الساحل
- مشروع حماية التنوع البيولوجي
- إنجاز مشروع خاص بالبيئة
- وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم
- مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب
- عمليات تحسين المحيط الحضري
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية

في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10مراكز دفن النفايات. "CET" "في أهم المراكز الحضرية للبلاد

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منه :

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.
- وضع جهاز مراقبة للهواء
- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط" PAM" و الذي يهدف إلى الحماية و الاستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.
- تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار RAMSAR في أحواض أبيرة ، العصافير ملاح ،و طونقا بولاية الطارف .

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها :

- غابات الأرز بخنشلة
- غابات السنبلة بالجلفة
- منطقة واد الطويل بتيارت

[1] commission du développement humain 4 rapport national sur le développement humain ،2002.

❖ منطقة تين هنان بتمنراست

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز أهمية مفهوم التنمية المستدامة والتنمية البشرية، باعتبارهما تحديّا كبيرا يقف أمام تطور المجتمعات البشرية، وتوضيح مدى ضرورة إيجاد إطار للمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس المستويات التنموية للدول، وإتاحة المقارنات الدولية في هذا المجال؛ فقد استحدث دليل التنمية البشرية وتبعه استحداث أدلّة أخرى تستند في معظمها إلى عدد محدود من المؤشرات.

ولا شك أنّ قياس التقدم المجتمعي قد أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحالي لضمان الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة من جهة، والتعرف على مكامن الخلل في الجوانب الحياتية ليتسنى التعامل معها، وإيصالها إلى مستوى تنموي من جهة أخرى، بتوجيه البرامج والخطط التنموية الهادفة لضمان توزيع أفضل للخدمات التنموية ، وتحسين المستوى التنموي للسكان في المجتمع بكافة مكوناته وشرائحه من خلال المحافظة على القدرات الإجتماعية،الإقتصادية والبيئية للجميع من خلال العدالة في التوزيع ونقلها بين الأجيال .

❖ المصادر و المراجع:

1. الكتب:

أ.باللغة العربية:

1.التميمي سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط1، عمان، الأردن، .2008

2.أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان، .2003

3.دوغلاس موستيث، مبادئ التنمية المستدامة، تر:بهاء شاهين،الدار الدولية ، القاهرة، .2006

4.جيدنز أنطوي، بعيدا عن اليسار واليمين، تر: حشو جلال، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 286.

5.عبير عبد الخالق،التنمية البشرية وأثارها في تحقيق التنمية المستدامة،عرض و تحليل مكتب مركز القطاع الحكومي ،ط:1، 2014

6.مندوي عصام عمر ، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية،دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2003.

7.محمد نجيب بوطالب،سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت - لبنان، .2002

8.محمد عبد القادر الفقي،ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف ، القيم الحضارية في السنة النبوية.

9.هدى زوير،الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية ،ط1،دار جرير للنشر والتوزيع ، (1439 - 2010).

10.وهيب عيسى الناصر آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، عالم الفكر، المجلد38، 2007.

ب.باللغة الاجنبية:

11.ALAIN JOUNOT,(2004), « développement humain ,100questions pour comprendre et agir »,afnor .

12.BERNARD L.BALTHARZD, « le développement durable face la puissance publique »,édition l'harmmattan,France.

13. ALAIN NORJON,(2005), « le développement durable »,édition ELLIPES,paris et jean pierre Paulet

14.ABDELKADER SID AHMED,(2004), « le développement asiatique :21element de stratégie de développement ,la cas Algérie »,édition publié, paris.

15.BALLET J.ET MAHIEU F-R, (2003) « ,la soutenabilité sociale des politique de lutte contre la pauvreté, in pauvreté et développement socialement durable» ,DUBOISJ-L. .LACHAUD J-P MONTAUD J-M., POUILLEA.(eds), BORDEAUX.

16.BEAT BURGENMEIER,(2010), « politique économique du développement durable »,édition de **BOEK** université, rue des minimes ,d-Bruxelles .

17.GENEVIEVE FEROMEET DOMINIQUE DEBATS,(2003), «ce que développement durable veut dire »,éditions l'organisation 1.rue Thenard ,paris .

18.GENEVIEVE FEROMEET DOMINIQUE DEBATS,(2003), «ce que développement durable veut dire »,éditions l'organisation 1.rue Thenard ,paris .

.MAYERFELD BELL,(2008), « an invitation environmental Sociology »,Thousend oaks(sa),sage,pine forge press,3 édition .

20.Odile Bovar et autres,(2008), « les indicateurs de développement durable l'institut de l'environnement »édition François.

2. المقالات العلمية:

أ.باللغة العربية:

21غربي علي ، عولمة الفقر، مداخلة يوم دراسي بعنوان: التحديات المعاصرة والتنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.

22.المنظمة العربية للتنمية البشرية والإدارية ،(ماي 2007)، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان:"التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة"، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

ب.باللغة الفرنسية:

23.BALLET J.ET MAHIEU F-R, (2003) « ,la soutenabilité sociale des politique de lutte contre la pauvreté, in pauvreté et développement socialement durable» ,DUBOISJ-L. .LACHAUD J-P MONTAUD J-M., POUILLEA.(eds), BORDEAUX.

24.Jérôme Ballet et François Régis Mahiau, (2003), « à la recherche du développement .Socialement durable, concepts fondamentaux et principes de base », paris

25.Jean Luc, Dubois et François, régis Mahiau, (2002), « Réduction de la pauvreté ou durabilité
sociale publié dans le développement durable », paris, IRD, UMR C6 3D (4 USO, IRD),p01.

26.Mahiau F.R-H Rapport, (1998), « Altruisme, Analyses économiques », Economica, .paris

27.Sen Amartya, (1987) , « commodities and capabilities », Herford India Backes, ONP Es Ford.

28.SEN AMARTYA , « ethèque et économie, paris, Transfer par FABRICO FLIPO, la .capabilités :un composé de nature et de volonté

ج.باللغة الانجليزية:

29.Dubois 8. Let Rousseau, (2001), « Rein Forcing horse holds capabilités a way », Paris

30.Daly H, (1996), « Beyordh, the Economics of Sustaible development», Beacom ptess Beston.

3.المجلات العلمية:

31.مجلة البيئة والتنمية، العالم في 2003، العدد (52 -53)، الجزائر.

32.مجلة التواصل، التنمية البشرية وتحدياتها في الجزائر، العدد26 ،(جوان2010)، جامعة البليدة.

4.التقارير العلمية:

1.4.التقارير الوطنية:

أ.باللغة الفرنسية:

33.CNES**,(2006),** rapport national sur le développement humain **.**

34.CNES ,(2008), rapport national sur le développement humain.

2.4.التقارير العالمية:

أ.باللغة العربية:

35.تقرير التنمية البشرية (2001)،توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية ،نيويورك، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

36.تقرير التنمية الإنسانية العربية،(2002)، الفصل السادس.

37.مجموعة الأمم المتحدة للتنمية ، (2003).إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية المذكورة التوجيهية الثانية، تشرين الأول / أكتوبر.

38. تقرير التنمية البشرية،(2003)،أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

39.تقرير التنمية البشرية، (2013)،مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وثيقة إطارية للإستراتيجية العالمية للإسكان. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ب.باللغة الفرنسية:

40.commission du développement humain 4 rapport national sur le développement 2002**.** humain

ج.باللغة الاجنبية

41.Rapport Brisay pour le sommet gret bard, (2001), « proposition sur les aspects Sociaux du développement durable » , Bruxelles .

42.PNUD(2009), « Rapport mondiale sur le développement humain », Mobilité, et développement humain : aperçus et tendances.

43. **PNUD**, (1990), « Defining and measuring human development » new York.

5.مواقع الانترنت:

44.موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر .PNUD en Algérie : www.dz.undp.org

45.أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، 2012/04/20، نقلا عن موقع :

http:/islam online.net/Arabic/doc/index.shtml.

46.التنمية المستدامة نقلا عن موقع: http://h1=fr8client=psy-89

www.france24.com/ai/20101218sustainledevelopmenteconomy.environnement.

6.الوزارات:

47.وزارة الطاقة و اللمناجم،الجزائر، 2006.

7.الموسوعات العلمية:

48.أبر داغر وآخرون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، (المجلد الأول)، مقدمة عامة، ط1، بيروت – لبنان، 2008.

49.الطاهر لبيب، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، (2007م -1428ه)، (المجلد الثالث)، البعد الإجتماعي ط1 ، ، الدار العربية للعلوم، بيروت –لبنان.

❖قائمة الأشكال و الجداول:

1.قائمة الأشكال:

الشكل رقم(01): تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

الشكل رقم (02):تداخل أبعاد التنمية المستدامة.

الشكل رقم (03):أبعاد التنمية المستدامة و أنواع رأس المال.

2.قائمة الجداول:

الجدول رقم (01):الأهداف التنموية للألفية.

الجدول رقم(02):تطور مؤشر التنمية البشرية وأبعاده في الجزائر.

الأزمة الخليجية و تأثيرها على الوضع الجيوسياسي للمنطقة

أحمد سنان الجابري

أستاذ إدارة الأزمات المساعد – كلية العلوم المالية والادارية –جامعة الناصر

Drahmedal2007@yahoo.com

الملخص

5

ألقت الأزمة بين كل من قطر والبحرين والسعودية الإمارات بظلالها على مجمل مناحي العلاقات بين هذه الدول. هذا الوضع يهدد ليس فقط وجود مجلس التعاون الخليجي، بل وقدرة دول الخليج واليمن السيطرة على جيوسياسية المنطقة والاستفادة منها.

يتمتع الخليج العربي بوضع جيوسياسي غاية في الأهمية سياسيا واستراتيجيا من حيث توسط موقعه الجغرافي، و اقتصاديا بحيازته على احتياطات مهمة للنفط والغاز ووقوعه على خطوط التجارة العالمية الهامة.

يتناول البحث بالتحليل جيوسياسية المنطقة وأهميتها من الناحيتين الإستراتيجية السياسية- العسكرية والاقتصادية والصراع الذي استعر خلال الفترات التاريخية بين الدول الاستعمارية حول هذه المميزات. كما يتعرض للمصالح الجيوسياسية والاقتصادية الأمريكية والدول الغربية في الخليج العربي، ففي سياق تحول النظام العالمي إلى القطبية الأحادية بعد زوال الاتحاد السوفيتي، كان لابد من وجود مركز قوة واحد يهيمن على المناطق ذات الأهمية الحيوية والاقتصادية، لا سيماو دول الخليج .

إلى جانب ذلك يسلط البحث الضوء على تباين المصالح الإقليمية في المنطقة. فدول المنطقة ذات الثقل العسكري والاقتصادي إلى جانب كل من روسيا والولايات المتحدة، تحاول التعبير عن ذاتها والدفاع عن مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية. وبسبب تباين مصالح تلك الدول، فقد اختلفت مواقفها المعلنة من الأزمة.

يؤكد البحث أن الأزمة الخليجية قد أبرزت الاختراق الإسرائيلي للمنطقة بصورة جلية. كما يوضح البحث أن أطماع إسرائيل في المنطقة تبدأ منذ نشأتها على أرض فلسطين، وذلك من خلال عمليات تهريب اليهود العراقيين. و ويبين البحث أن أفاق هذه العلاقة بدأت تتجلى بوضوح في مطلع تسعينات القرن العشرين. وكيف أن دول الخليج سارعت نحو تلك العلاقة التي لن تخدم موقف الشعب الفلسطيني، لأنها ليست دول جوار لفلسطين.

Arabian Gulf Crisis and its Impact on the Region's Geopolitical Situation

Dr. Ahmed Senan Al Jaberi
Drahmedal2007@yahoo.com

Abstract:

The crisis between Qatar, Bahrain and Saudi Arabia has overshadowed all aspects of relations between these countries. This situation threatens not only the presence of the Gulf Cooperation Council, but also the ability of the Gulf States and Yemen to control and benefit from the region's geopolitics.

The Arabian Gulf has a geopolitical position of great political and strategic importance in terms of its geographical location and its economic ownership of important oil and gas reserves and its location on important international trade routes.

The study examines the geopolitics of the region and its significance from the point of view of a strategic military-political and economic nature, as well as the conflict that raged during historical periods between the colonial powers on these grounds. It also concerns the geopolitical and economic interests of the United States and Western countries in the Persian Gulf. In the context of the transformation of the world order into one-sided polarity after the collapse of the Soviet Union, one power center was to dominate in areas of vital and economic importance.

In addition, the study highlights the divergence of regional interests in the region. The military and economic powers of the region, along with Russia and the United States, are trying to express themselves and protect their geopolitical and economic interests. Because of their divergent interests, their stated positions differed about the crisis.

The study confirms that the crisis in the Persian Gulf clearly demonstrated Israeli penetration into the region. The study also shows that Israel's ambitions in the region start from the moment it was created in the land of Palestine by smuggling Iraqi Jews. And it shows that the prospects for these relations began to manifest themselves in the early nineties of the twentieth century. And how the countries of the Persian Gulf rushed to these relations, which will not serve the position of the Palestinian people, because they are not neighboring countries of Palestine.

مقدمة:

تفجرت الأزمة بين الدول الخليجية (قطر من جهة و البحرين، الإمارات و السعودية من جهة ثانية) في يونيو2017، ولكن هذا لا يعني أن العلاقة البينية لبقية الدول على ما يرام. فالعراق حاليا تعتبر خارج الصراع الجيوسياسي بسبب الأوضاع التي تمر بها، وتكاد تخرج الخلافات الكويتية السعودية إلى العلن بعد فشل زيارة ولي العهد السعودي في تضييق هوة الخلاف حول الاستثمار المشترك للنفط في الحقول الحدودية، كما أن العلاقات العمانية السعودية والعمانية الإماراتية تشتعل تحت الرماد، وليس أدل على ذلك من التحركات العسكرية والاقتصادية لهذه الدول في اليمن. الأمر الذي يعكس تباين الأهداف والمواقف والأجندات الخاصة بها حيال الأزمة والحرب في اليمن.

ومعروف أن منطقة الخليج تتمتع بوضع جيوسياسي غاية في الأهمية، ولذلك تكالبت جميع القوى الدولية للهيمنة عليها منذ وقت ليس بالقصير بدءا من الكشوف الجغرافية والموجات الاستعمارية وحتى الآن. و منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أصبحت منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم توترا سياسيا وعسكريا.

لقد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الجيوسياسية خلال القرون الماضية، بفعل عاملين تاريخيين وجغرافيين. أولاً، أنها مثلت مفترق الطرق الاستراتيجي للتجارة الدولية بين الشرق والغرب، لا سيما تجارة الحرير والتوابل. ثانيا، تعتبر من المناطق المتوسطة كملتقى مصالح وأطماع وثقافات مختلف الحضارات والإمبراطوريات: روما، ثم بيزنطة وفارس، العرب والفرس، السلاجقة والمغول. الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس؛ وفي القرن التاسع عشر التقت الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا العظمى (الطريق إلى الهند) وروسيا (ممر نحو البحار الدافئة). ومنذ الحرب العالمية الثانية، وحتى ثمانينات القرن العشرين صار الشرق الأوسط، لا سيما الخليج، واحدا من المسارح الجيوسياسية، غير المستقرة أو الأقل استقرارا، و لعبت بها سيناريوهات الصدام المباشر بين المعسكرين الغربي والشرقي.

لقد شهد العالم على امتداد القرن الماضي وبداية القرن الحالي صراعاً سياسيا دولياً شديدا ثم حربيا، و صراعا على النفط في الأسواق العالمية. ولطالما اعتقدت الدوائر الغربية أن الوصول إلى النتائج المرغوبة في منطقة الخليج يمكن تحقيقها عن طريق إنشاء شبكة من الأنظمة الموالية والصديقة. على أن الدافع

الحاسم لسلوك الغرب كان الرغبة في تحقيق هدف استراتيجي، يقوم على أساس دعم تلك الدول، لتوفير ظروف مناسبة لانتصار سياستها في المنطقة، و توسيع نطاقها.

تكمن ضرورة تسليط الضوء على هذا الموضوع ليس فقط في الأزمة التي تفجرت بين بعض دول الخليج ودولة قطر في العام الماضي واشتد أوارها بعد قمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع دول الخليج ودول عربية و إسلامية، بل وفي جملة من التغييرات الكبيرة والمثيرة في الوضع الجيوسياسي في الخليج، وأهمها التوسع العسكري الأمريكي في العراق وآثاره على النطاق العالمي. حيث تسببت الحرب ضد العراق في: الوجود الدائم للقوات المسلحة الأجنبية في الخليج ومشاركتها في العمليات العسكرية؛ تنامي الأنشطة العسكرية والسياسية والدبلوماسية للولايات المتحدة؛ الحجم الكبير لدوران البترودولا، الذي تحددت حركته وفقا لطبيعة العلاقة بين دول الخليج، والدول الغربية، ثم الظهور المفاجئ والغريب لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) واندلاع الحرب ضده.

إلى جانب بروز الاستعداد الروسي الحاسم لحماية الحدود الجنوبية التي يهددها توسع الناتو والتوغل جنوبا لإعادة الحياة لمنطقة المصالح المتواضعة، التي انهارت بإسقاط النظام العراقي، وبروز الطموح الإيراني والتركي في لعب دور محوري محسوس في صياغة مستقبل المنطقة، وهو الطموح الذي يستند إلى ماض إمبراطوري عريق وممارسة سياسية معاصرة تتجاوز حدود الإرث التقليدي للإمبراطوريتين الفارسية و العثمانية إلى فضاء العولمة المتداخل مع النزوع نحو إعادة صياغة نظام عالمي متعدد الأقطاب. كما أن الجموح السعودي المنفلت العقال للعب دور القوة الإقليمية المهيمنة في منطقة الجزيرة والخليج، هذا الجموح يعتمد على علاقات التحالف مع الولايات المتحدة أكثر من اعتماده على القوى الذاتية الكامنة التي تنطلق من حاجات تاريخية -حضارية واقتصادية -سياسية كما هو حال إيران وتركيا مثلا.

ربما من فضائل الأزمة الخليجية أنها أزاحت الستار بصورة كاملة عن مدى التوغل الإسرائيلي في منطقة الخليج، هذا التوغل الذي كان طي الكتمان لفترة طويلة، ثم تحول إلى موضوع لتبادل الاتهامات بين الدول الخليجية نفسها كل منها توصم الأخرى بالتطبيع مع (العدو الصهيوني).

دراسة هذا الموضوع بالنسبة لبلادنا له أهمية كبيرة. أولاً، تشكل بلادنا امتدادا طبيعيا للفضاء الجيوسياسي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية -وإن حاول البعض القفز على حقائق الجغرافيا السياسية نتيجة ضعف الدولة وتدني مستواها الاقتصادي -، والاهم من ذلك هيمنتها على واحدة من أهم الممرات

المائية العالمية (باب المندب)، وبالتالي فإن ما يجري في المنطقة من أحداث و اضطرابات وأزمات معقدة، لابد أن يؤثر بالضرورة على الوضع في بلادنا، بنفس القدر الذي تؤثر فيه مجريات الأمور عندنا على دول المنطقة، وهذا مشهود الآن. ثانيا، إن وجود العلاقة بين التنظيمات المتطرفة في بلادنا مع امتداداتها في المنطقة أدى إلى تقويض استقرار المجتمع، وقد يكون له عواقب سلبية على وجود الدولة. ثالثًا، إن حجم الإنتاج النفطي لدول المنطقة لا يؤثر فقط على إمكانية بلادنا في الاستفادة من إنتاجها النفطي الضئيل لإحداث نوع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل كذلك يؤثر بشكل مباشر على تشكيل الظروف وأسعار سوق النفط العالمية، وهو ما يهدد كذلك مصالح كبار المصدرين مثل روسيا. وأخيراً، تبرز الحاجة إلى إقامة علاقات ندية متعددة الوجوه بعيدا عن التبعية والهيمنة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بإمكانيات استثمارية ضخمة كما تفعل بقية الدول التي لها مصالح في المنطقة.

ا لهدف من هذا العمل هو تحليل الوضع الجيوسياسي في الخليج وما يترتب عن الأزمة الحالية.

عناصر البحث:

1. مفهوم الجيوسياسية
2. تحليل الوضع الجيوسياسي لمنطقة الخليج .
3. الخليج كمنطقة مصالح جيوسياسية للولايات المتحدة:
4. تباين المصالح الجيوسياسية الاقليمية في الخليج.
5. نشوب الأزمة ومواقف الدول المتنافسة من الدول الخليجية.
6. الاختراق الإسرائيلي في المنطقة.

1. الجيوسياسة أو " الجيوبوليتيك":

هي مصطلح تقليدي يعبر عن تأثير الجغرافيا على السياسة، وقد تطور لاحقا ليكتسب دلالات أوسع. كما يشير هذا المصطلح إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي.

يعود التطور الفعلي لمصطلح إلى علم "الجيوبوليتيكا" إلى القرن التاسع عشر. و قد يعود ذلك الى الحروب التي استعرت بين الدول الأوروبية إما بسبب خلافاتها على المستعمرات أو على أراضي الدول الأوربية نفسها.

كان المفكر السويدي "رودولف كجلين" أول من أستخدم هذا المصطلح في 1905، وعرّفه بأنّه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي"، و عرّفه "كارل هاوسهوفر" بأنّه "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى

السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار "للجيوبوليتيكا" الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية"[1].

وتوجد تعريفات غربية لمصطلح "الجيوسياسية" لا تقل أهمية، منها - أنها " الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها " وكذلك هي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. ومع ذلك هناك لبس وخلط بين مفهوم الجغرافية السياسية القديم Political Geography، وبين مصطلح الجيوسياسية (Geopolitics) الأحدث[2].

وتسعى مختلف الدول من خلال "الجيوسياسة" إلى دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة بغرض الاستفادة من المميزات التي توفرها هذه العناصر وفق منظور مستقبلي، وقد برز إلى جانب " الجيوبوليتيك" فرع الجيو استراتيجيا.

كان "أدولف هتلر" هو أوّل من قام بتطبيق نظريات "كجلين"، فقد مثلت الجيوسياسية أساسا للسياسة الخارجية للدولة النازية، وعبر عنها بمصطلح "lebensraum" أي المساحة الحيويّة من أجل العيش.

وشهد القرن العشرين اهتماما لافتاً ب "الجيوبوليتيكا"؛ إبان الحرب الباردة حيث استُعمل هذا المصطلح لوصف الصراع المستمرّ بين الرّأسماليّة والمعسكر الشّرقيّ إلى أن سقط الاتّحاد السّوفييتي سنة 1991.

وقد لعب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسّنجر" دورا واضحا في إحياء مفهوم "الجيوسياسة" خلال سّبعينات القرن الماضي و عرّفها بأنّها "لعبة تحقيق التّوازن في القوّة والسّياسات يضطلع بها اللاّعبون على الخارطة السّياسيّة العالميّة ".

وتتخذ الدول الاستعمارية علم "الجيوسياسة" لدراسة المناطق التي تنتوي السيطرة عليها، وذلك من خلال التمهيد والتبرير للتوسع بحجة إيديولوجية عقائدية وسياسية كانت أم دينية، كما قد يكون بدوافع قومية عنصرية كالنازية والفاشية والصهيونية، أو قد يكون أخيرا بدوافع استعمارية اقتصادية كالرأسمالية.

لكن مفهوم الجيوسياسية قد دخلت عليه تغييرات جوهرية مع بداية القرن الحادي والعشرين تطرق إليها فرانسوا جيريه[3].

2. تحليل جيوسياسية منطقة الخليج:

[1] الموسوعة الجزائرية https://www.politics-dz.com/community/threads/algiusias

[2] مقالة د. هزوان الوز. بين الجغرافية السياسية و الجيوسياسية. http://thawra.sy/_archive.asp

[3] أنظر: فرانسوا جيريه. الجيوسياسية الجديدة. ترجمة: هلا أمان الدين. 2014، www.arabicmagazine.com

تؤكد التجربة التاريخية أن الخليج العربي قد تأثر بصورة شديدة لقرون كثيرة بفعل صراع القوى الأجنبية نتيجة لموقعه الجغرافي المتميز، ودائما ما يؤكد العلماء هذه الحقيقة. فالخليج يقع في نقطة مهمة بين الشرق والغرب، وهذا منح المنطقة القدرة على التحكم بطرق القوافل التجارية والممرات البحرية الرابطة بين أسيا وأوروبا وأفريقيا في العصور الوسيطة.

قاد اكتشاف الاحتياطيات النفطية الضخمة في الخليج وبزوغ عصر الصناعات البترولية في القرن العشرين، إلى تعاظم دور الخليج كشريان للنقل وضامن لتوفير الإمدادات النفطية للدول المستوردة، التي لم تنخفض وارداتها النفطية بل ارتفعت بصورة كبيرة.

ويرى الباحث الروسي يو. شاريبوف[1]، بأن الصراع السياسي في منطقة الخليج، ارتبط ارتباطا وثيقا بشكل متعدد الصور "بعامل النفط"، وفي كثير من الجوانب بفعل تأثيراته. وبالعكس فإن المواجهة والتقدم الذي حدث في المجال النفطي كان سببه في الأساس التطلعات السياسية للأنظمة المحلية والقوى الأجنبية المهتمة، خاصة من جانب القوى الغربية الطليعية والولايات المتحدة.

كان أي. ميليخوف محقا بإشارته إلى أن أنظمة الدول الملكية العربية في الخليج العربي، التي تختزن في أعماق أراضيها 43.9٪ من احتياطي النفط العالمي المؤكد و 15.5٪ من الغاز الطبيعي، تموضعت مع المحيط الإقليمي في العقود الأخيرة في بؤرة الاقتصاد العالمي والسياسة الشرق أوسطية في سياق عمليات العولمة الجارية، وتشكيل العلاقات الاقتصادية المتبادلة العابرة للحدود، وظهور معايير جديدة للعلاقات الدولية [2].

هذه التغييرات التي برزت في المنطقة أفضت إلى مشاكل جيوسياسية جديدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولم يتم حلها نهائيًا. بل على العكس تماماً ، فإن بعض هذه المشاكل قد اكتسبت إلحاحاً خاصاً في بداية القرن الحادي والعشرين، ذلك لأنها تمس مصالح أكبر قوة عالمية، هي الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] شاريبوف أو. ز. العلاقات الدولية في منطقة الخليج الفارسي ودور عامل النفط (الغرب ودول المنطقة). / / ملخص المؤلف. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، موسكو، 1999.

[2] ميليخوف أي. ا. الممالك العربية للخليج الفارسي في مرحلة التحديث (أعوام 70 -90) / / ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم التاريخية، موسكو،2000.

تعتبر منطقة الخليج منطقة مهمة استراتيجيا في العالم نظرا لتفردها. وبسبب أن النظام العالمي كان يستند على الثنائية القطبية للعلاقات الدولية، فقد كان يتم النظر إلى الاتحاد السوفييتي باعتباره التهديد الرئيسي للمنطقة. وبما أن الولايات المتحدة هي القوة المضادة الرئيسية، و مندمجة بقوة مباشرة بدرجات متفاوتة في نظام الأمن الإقليمي، فقد لعبت دور "الحارس الساهر واليقظ"[1]، الذي صاغ لنفسه وظيفة الراعي الأوحد للدول الخليجية مستبدلا الحماية البريطانية التي كانت قائمة إلى أمد قريب. في إطار القطبية الثنائية، تبدو هذه الظاهرة منطقية وتتلاءم مع الواقع.

يثير الفضاء الجيوسياسي في الخليج اهتماما كبيرا للسياسيين وخبراء النظام الحديث للأمن الدولي والعلاقات الدولية، و الأوساط العلمية، في الشرق و الغرب على السواء، ولا تزال المناظرات جارية حول المعايير التي يمكن استخدامها بشكل شرعي لتحديد " المدى المكاني والموقع الجغرافي للمنطقة "[2].

إن استخدام مفهوم الخليج الفارسي من قبل بعض الأوساط العلمية والسياسية في كثير من الدول لتحديد "مفهوم المنطقة" يضع أمام الباحث مشكلة متعلقة بالحق التاريخي للعرب وسلسلة كاملة من المهام المعقدة المتعلقة باختيار هذه المعايير. الدور الرئيسي هنا بالطبع، يلعبه عامل الفصل الجغرافي للخليج عن المناطق الأخرى التي لا ترتبط به بأي دلائل (إثنية، لغوية، ثقافية، تاريخية، دينية، الخ). ومع ذلك، فإن استخدام هذا المعيار من شأنه، ضم دولا أخرى إلى منطقة الخليج لتشمل أفغانستان وباكستان آسيا الوسطى، وهذا ليس مشروعا ويمكن أن يعقد إلى حد كبير تعريف حدود المنطقة، وبالتالي يعقد موضوع البحث في هذه الدراسة.

إن المشترك الثقافي والديني لدول الخليج مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا، والتأثير المتبادل بينهما، على درجة عالية من التداخل الثقافي تجعل وجود أوجه الشبه ذات الصلة مع النظم الإقليمية المجاورة أمرا لا مفر منه. ولكن في الوقت نفسه، ليست المعايير الثقافية والدينية في هذه الحالة أساسية لتحقيق مهمة تحديد النطاق المكاني والموقع الجغرافي للمنطقة.

[1] ماكفاير ف. المجمع الصناعي العسكري للبلدان - المشاركة في دول مجلس التعاون الخليجي. التحديات والإجابات. نيويورك، 2001، ص 6.

[2] الكسندروف أي. ا. ممالك الخليج الفارسي. مرحلة التحديث. موسكو: العلاقات الدولية، 2000، صفحة 16.

يقدم العالم الألماني ب. مولر طريقته في تحديد الهوية الإقليمية لدول الخليج[1]. في كتابه "العالم ما بعد" الحرب الباردة "، حيث يركز على ملامح النشاط الاقتصادي الخارجي لدول المنطقة، أي، على إنتاج وتصنيع وتصدير النفط والغاز ومشتقاته بشكل واسع النطاق باعتبارها الخصائص الرئيسية لهذه المنطقة.

وبطبيعة الحال، فتحديد المنطقة على أساس تجارتها الخارجية المهيمنة وعلى النشاط الصناعي والاقتصادي - مثير جدا للاهتمام ويشكل اتجاها واعدا للتطبيق العملي في المستقبل، بالنظر إلى الوتائر المتزايدة، " لتوحيد الخصائص الإقليمية "[2]. مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الحالي، لا بد من التأكيد على أن تحديد منطقة الخليج على أساس العوامل المذكورة ليس له ما يبرره، حتى مع الأخذ في الاعتبار المكونات العرقية والثقافية والدينية.

وفقا لجوزيف ميليندرفإن "مفهوم المنطقة " بالنسبة لبلدان الخليج الفارسي هو مبني، في المقام الأول على تفرد احتياطيات النفط والغاز، وإلى خلط ثقافتهم مع ثقافات المناطق المجاورة، وبطبيعة الحال، على هيمنة الإسلام بأنه " الدين العدل الواحد الذي لا يتجزأ"[3].

ولتحديد المنطقة يقترح العالم الروسي يا. تشيركاسسكي[4] استخدام أسلوب "الإدماج الاقتصادي والسياسي"، الذي يسمح أن نبين بوضوح حدود منطقة الخليج الفارسي، وسمى الدول التي تنتمي إليها: دول - أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج الفارسي - البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، من جهة، والعراق وإيران - من ناحية أخرى. اليمن، جغرافيا تقع أيضا في شبه الجزيرة العربية ولها حدود مع المملكة العربية السعودية وعمان، ولكن بسبب عدم وجود مشاركة اقتصادية وسياسية في شؤون المنطقة لا ينظر إليها كجزء مكون لها.

و وفقا لهذا المفهوم، يمكن تقسيم بلدان المنطقة إلى فئتين:

1. القوى الإقليمية الكبرى (أولا وقبل كل شيء العراق وإيران، وفي بعض الحالات، المملكة العربية السعودية) ؛

---

[1] مولر ب. حل المعضلة الأمنية في منطقة الخليج الفارسي. - دبي، 1998، ص .16.

[2]. الحميد جبايل. الولايات المتحدة والخليج الفارسي: طرق ضمان الهيمنة الأمريكية. - دبي، 2001، ص 114.

[3]. ميليندر جوزيف. الأمم المتحدة ومشاركتها في القضايا الأمنية الإقليمية. ستوكهولم، 2002، ص .12.

[4] تشركاسسكي يا. الأمن الإقليمي في الخليج الفارسي // بيلاروسيا مجلة القانون الدولي والعلاقات، الدولية العلاقات الدولية. -2002. رقم: 4.

2. القوى الإقليمية الصغيرة (البحرين وقطر والكويت والإمارات وعمان).

ويمكن كذلك الإشارة إلى الدول التي لها مصالحها الإستراتيجية الجيوسياسية الخاصة في المنطقة قبل انهيار نظام القطبين، الذي ساد العلاقات الدولية على مدى نصف قرن، ونقصد هنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ثم الولايات المتحدة منفردة - بعد عام1991. وعلينا التنويه أيضا إلى النفوذ البريطاني والفرنسي والتركي والإيراني في المنطقة، وكذا الدور الثانوي لمصر وسوريا، وهي دول غالبا ما تتخذ مواقف متضاربة بشأن قضايا الأمن الإقليمي في الخليج.

وتؤثر المنظمات الدولية والإقليمية تأثيرا لا يقل أهمية في منطقة الخليج، مثل مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، حيث تعتبر مشاركا فعالا في تشكيل وصياغة السياسة الإقليمية، بما في ذلك قضايا الأمن الجماعي، وتؤثر المنظمات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي (الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط)، تأثيرا كبيرا على اقتصاديات المنطقة (على سبيل المثال، على قدرة هذه الدول على شراء الأسلحة المتطورة والمعدات العسكرية)، وتؤثر، ابتداء في القضايا المطروحة على مجال الأمن الإقليمي، ونفس الأمر نفسه ينطبق على الجماعات العرقية (الكردية) والدينية والنخب الحاكمة والعسكرية.

إن انسحاب العراق الاضطراري من سوق النفط العالمية والصعوبات الاقتصادية التي منعت إيران من استغلال مواردها الطبيعية، وكذلك انخفاض إنتاج النفط في روسيا غيرت موازين القوى، وهيمنت " السداسية العربية " في ظل هذه الظروف، على مكانة متقدمة باعتبارها مصدرة للنفط. علاوة على ذلك، فمع انخفاض احتياطي العالم من الهيدروكربون، يعتقد ميليخوف[1] أنه من الممكن أن تزداد أهمية دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد والسياسة العالميين، .

و تدفع الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون الدولية استنادا إلى حقيقة أن التغيير في النظام العالمي بانتهاء "الحرب الباردة" لم يؤد إلى انخفاض الأهمية الجيوسياسية في المنطقة الفرعية للخليج، و الذي يندرج ضمن منطقة "مصالح الولايات المتحدة الحيوية" في جميع الوثائق المنهجية حول قضايا السياسة الخارجية. وثمة من يقول أن هذا المنهج المفاهيمي يعد اعترافا بدور المنطقة

[1] ميليخوف أي. ا. الممالك العربية للخليج الفارسي في مرحلة التحديث (أعوام 70 -90) / / ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم التاريخية، موسكو،2000.

الرئيسي في ضمان استقرار الاقتصاد العالمي ورفاهية الدول المتقدمة في حلف شمال الأطلسي، وكذلك بتأثيرها على مجموعة واسعة من المشاكل الدولية والإقليمية الملحة.

واليوم، في أواخر الربع الأول القرن الحادي والعشرين، فإن المشكلات الجيوسياسية لمنطقة الخليج متعددة الجوانب ومتناقضة داخليا بصورة ملفتة. و قد يرجع ذلك إلى حقيقة أن البلدان -المستوردة للموارد النفطية في الخليج تميل إلى رؤية المنطقة كمنطقة لمصالحها الحيوية الخاصة. ومع ذلك، فإن خصائص هذه المصالح، و اتجاهاتها المختلفة أحيانا وعدم تطابقها الكامل تنزل قضية الأمن الإقليمي إلى مستوى التصور الشخصي لمشكلة تجارية لكل مشارك على حده.

في كتابه "الملكية في الخليج الفارسي. مرحلة التحديث" يستخدم الاكسندروف آي. نموذجا لحزام متعدد الدوائر لتحليل القضايا التي تمس الأمن الإقليمي، التي تحتل مركزه المشاكل الداخلية في المنطقة، وأما الدائرة الخارجية -الدول العظمى، التي تنظر إلى الخليج ضمن الوضع الجيوسياسي العام[1] بيد أن الباحثين العرب يفضلون استخدام نموذج مختلف، تساعدهم بساطته وهيكله الواضح على دراسة المشاكل الأمنية لبلدان المنطقة بمزيد من التفصيل[2].

يركز بعض الباحثين على الأمن القومي، مما يعني رغبة الدولة في الدفاع عن قيمها ضد التهديدات الخارجية (ويشير مفهوم الأمن القومي في هذه الحالة إلى قدرة الدولة في أن تكون أقوى من خصومها)، بينما يوجه محللون آخرون الاهتمام نحو تحقيق القوة الاقتصادية (وفقا لهذا الفهم للقضايا الأمنية فإن أي تهديد للاقتصاد هو أيضا تهديد لأمن الدولة).

ومع ذلك، فإنه إلى الآن لم يتم بعدإنشاء نموذج شامل للتنمية الجيوسياسية في المنطقة، يمكن تطبيقه في الظروف العملية الحقيقية.

ويمكن القول: إن منطقة الخليج، كونها مركزا للمواجهة بين القوى المتعارضة المختلفة، التي غالبا ما تكون توجهاتها على طرفي نقيض، تعاني شعورا بالثقل الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري الكبير، والتي تعتبر الموازنة بينها أمرا ذا أهمية حيوية للحفاظ على السلامة الإقليمية.

[1]. الكسندروف أي. ا. ممالك الخليج الفارسي. مرحلة التحديث. موسكو: العلاقات الدولية، 2000، ص. 117.

[2] آس ساكين كامرام. إعادة بناء العلاقات الإقليمية - دبي، 2001، ص. 358. مايباخ H. استراتيجية الصراع. لندن، 1999، ص.358.

إن منطقة الخليج، بوصفها مجالا للعلاقات الدولية قائما بذاته، لا يزال صغيرا جدا و في طور الإعداد. في مطلع السبعينات من القرن الماضي فقط، تشكلت معظم الدول (أو أصبحت مستقلة)، ولم يتم حتى الآن تشكيل الدولة كمؤسسة للسلطة العليا[1]. كل هذا له تأثيره السلبي على تطور الأوضاع.

يلاحظ مايباخ. ه، أن "الخليج الفارسي، كنظام إقليمي متكامل، وصل فقط في الآونة الأخيرة إلى مستوى نظام ويستفاليا للعلاقات الدولية، فضلا عن عملية الاعتراف المتبادل للسيادة وسلامة أراضي هذه أو تلك من دول المنطقة لا تزال معقدة للغاية وغير مكتملة"[2]. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ميزان القوى في المنطقة غير مثبت قانونا، وهو ما يسمح ببقاء احتمالات الصراع في الإقليم. واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق المهام المرسومة يعتبر طريقة مقبولة عموما لتوضيح العلاقة بين الدول. وبالاستفادة من الظروف المواتية، فقد قررت الولايات المتحدة إعادة النظر في الفضاء الجيوسياسي في المنطقة، حيث نفذت في عام 2003، مخططا لغزو العراق عسكريا، وبالتالي تنصيب نفسها "محكما عالميا".

و الآن، فإن الوضع في المنطقة يبدو غير مستقر ومحفوف بنمو ظواهر أزموية متعددة، سياسية واجتماعية – اقتصادية وأمنية على السواء. ويزداد الوضع خطورة، وهو ما انعكس في سعي دول المنطقة لشراء وحيازة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والصواريخ الباليستية العامل الأساسي لهذه الأسلحة نحو أهدافها.

3. الخليج كمنطقة مصالح جيوسياسية للولايات المتحدة:

في سياق إعادة صياغة النظام العالمي وتحوله إلى نظام أحادي القطب، فإن وجود مركز واحد للقوة يحدد إلى حد كبير الخارطة السياسية العالمية. لا سيما تلك المناطق التي تتعرض للتأثيرات الخارجية حيث تتلاقى فيها مصالح دول مختلفة. ومنطقة الخليج واحدة من هذه المناطق "الحيوية" للاقتصاد العالمي نظرا لما تتمتع به من احتياطيات هائلة من موارد الطاقة. لقد أدى وجود مراكز قوى مختلفة في المنطقة إلى استقرارها لسنوات عديدة. و أصبحت منطقة الخليج بعد حرب (1990 -1991)، رمزا لعدم الاستقرار السياسي، وقد أسهم التدخل الخارجي على " بقاء عدم الاستقرار في وضعية مستقرة"، الأمر الذي حال دون بروز أي عدوان مرة أخرى حتى عام 2003.

[1]. الحميد جبيل. الولايات المتحدة والخليج الفارسي: طرق لضمان الهيمنة الأمريكية. دبي، 2001، ص .14.

[2] مايباخ. ه. استراتيجية الصراع. لندن، 1999، ص. 140.

ثم انحدرت المنطقة في 2003، مرة أخرى إلى الحرب، التي تحدد على مجرياتها ليس فقط مستقبل الاقتصاد العالمي، بل أيضا نظام العلاقات الدولية عموما والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وهو ما نراه اليوم ماثلا للعيان.

إن تطور الأحداث في العراق قد مثل سبباً جاداً للتفكير في اتجاهات السياسة العالمية. لذلك تبين أن الأزمة العراقية الحالية طرحت العديد من الأسئلة التي تذهب إلى ما هو أبعد من المحاولة التالية لواشنطن لإزاحة زعيم سياسي آخر لواحدة من دول العالم متمرد وغير منضبط.

واقعيا وجد المجتمع الدولي نفسه في وضع غامض جدا، وأكثر من ذلك -وضع خطير. ليس هذا فقط، فإلى جانب التهديدات التقليدية التي تهدد البشرية باستمرار، نشأ خطر جدي جديد يتمثل بالإرهاب الدولي. تهديد أكبر بكثير وأكثر شمولية وتنضج الكثير من مخاطرة، فحتى وقت قريب لم يكن يتوقعها أحد، هناك -في أعماق السياسة الأمريكية الحديثة التي تسعى تحت ستار أو ذريعة حل مشاكل مكافحة الإرهاب الدولي، لإنشاء قوة مراقبة على كل المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية من العالم، وهي خلال ذلك لا تحسب حساب مصالح غالبية حلفائها، ولا تضع اعتبارا لقواعد القانون الدولي بل ولا حتى الأخلاق. حينها أخذ الرئيس بوش على عاتقه تولي دور المبشر ب "دمقرطة" كامل العالم الإسلامي، وليس ذلك فقط، بل ومع كل العواقب الغامضة الناجمة عنه. فعلا -لقد دفعت العديد من دول وشعوب العالم ثمنا باهظا مقابل القطب الواحد في العالم الحديث الذي تحصلت عليه، مقابل تدمير التوازن الاستراتيجي، ومقابل الأولوية وحق فرض القوة الواحدة القوية، كما تعتبر الولايات المتحدة نفسها.

يقول زبيغنيو بريجنسكي، بأنه "للمرة الأولى في التاريخ، ترتقي دولة غير أوروبية إلى دور ليس فقط الحَكَم الرئيسي للعلاقات في أوراسيا، بل أيضًا القوة الأولى في العالم"[1].

من وجهة النظر هذه، فإن جوهر الوضع الحالي، المرتبط بما حدث في العراق ودول أخرى، تفسره بشكل جيد ثلاث وثائق تحدد سلفا منطق السلوك الاستراتيجي ودور الولايات المتحدة.

تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي (ديسمبر 2000) "حول تطور الوضع العالمي حتى عام 2015"، الذي احتوى على تحذير بأنه بحلول ذلك الموعد ستواجه الولايات المتحدة مشكلة أزمة طاقة.

[1]. حول الإستراتيجية الأمريكية طويلة الأجل في منطقة بحر قزوين والخطوات العملية لتنفيذها. تقرير تحليلي. // يفرو آزييسكي فيستنيك. 2003. رقم - 22.

وذلك بسبب الزيادة في استهلاك الطاقة في البلدان الأخرى، وخاصة الهند والصين، وكذلك في أوروبا. وتوقع التقرير أنه بحلول 2015 سيتم استيراد 5/4 من نفط الشرق الأوسط إلى شرق آسيا. وقدم التقرير توصيات بشأن الحاجة إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط. و أوصي الخبراء بخفض الواردات اليومية من 11 مليون برميل إلى 5 -6 ملايين برميل.

برنامج جورج بوش للطاقة، الذي نشر في مايو 2001، والذي يهدف إلى زيادة الاستهلاك بحلول عام 2040 إلى 23 مليون برميل في اليوم. وتدعو مثل هذه الخطط واسعة النطاق إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة في جميع أنحاء العالم وإقامة رقابة صارمة عليها.

تشير الإستراتيجية الأميركية الجديدة للأمن القومي، إلى اختيار طرق للخروج من حالة ما قبل الأزمة التي يقع فيها الاقتصاد الأمريكي. وتتوقع واشنطن حل هذه المشاكل في المقام الأول عبر القوة العسكرية، و السيطرة على مناطق الموارد الرئيسية في العالم ، فضلا عن التطبيق الاختياري للأسعار المرنة للنفط لنفسها وللدول الموالية لها[1]، وهو ما يجد تأكيدا له في التهديدات المتكررة التي يطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بخصوص تخفيض أسعار النفط.

إذا كانت معظم الدول قد حاولت في الأيام الأولى بعد إزاحة صدام حسين أن تكون في عداد "المحظوظين" الذين ستشاركهم واشنطن في ترتيبات ما بعد صدام في العراق، فبعد أشهر فقط تضاءل عدد الدول المتطلعة بشكل جلي، الأمر الذي يشهد على عدم فعالية سياسة واشنطن في العراق لترتيب العراق بعد الحرب. على الرغم من أن مصطلح "جهاز ما بعد الحرب" يحمل في جوانب كثيرة طابعا ظرفيا على خلفية الأعمال الإرهابية اليومية.

على أنه ينبغي التذكير أن إستراتيجية وسياسة واشنطن بأكملها في الشرقين الأدنى و الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد هدفت إلى توسيع وتعزيز المواقف الاقتصادية والسياسية والعسكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المناطق من العالم.

كان اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة الإستراتيجية محددًا سلفًا بمنطق و إستراتيجية المواجهة العالمية بين النظامين العسكريين السياسيين العالميين بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ورغبة واشنطن

[1] ايفاشوف ل. ج. ماذا وراء خطط الحرب الأمريكية ضد العراق // مجلة النظرية والتطبيق يفروازيسستفو (الدراسات الأوروبية الآسيوية). 2003. رقم 22.

وحلفائها في الاحتفاظ بالسيطرة على الأنظمة السياسية المحلية وضمان وصول الغرب دون عوائق إلى الموارد النفطية لمنطقة الخليج، أي -دول شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران.

إن الضربة القوية والغير متوقعة التي تلقتها المصالح الأمريكية في المنطقة بسبب الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، جعلت واشنطن تنتقل في تنفيذ سياستها في الشرقين والأدنى و الأوسط من الاعتماد على أنظمة محلية صديقة غير كافية إلى إستراتيجية استخدام قوتها الخاصة حصرا.

إذا كان الحديث في ثمانينيات القرن العشرين، قد دار في بادئ الأمر، عن إيران وحركات المعارضة الإسلامية في منطقة الخليج، فإنه لم يكن هناك أي حديث عن الإرهاب أو التهديد من جانب العراق، وعلى العكس من ذلك، فإن العراق كخصم سياسي وعسكري لإيران، كان ينظر إليه من قبل واشنطن على أنه مكون مهم، إن لم يكن الرئيسي، في المعسكر المعادي لإيران في المنطقة، وهو ما يشبه الحاجز الذي زرع في طريق ما أسمته طهران في تلك السنوات"الثورة الإسلامية"، لكن في بداية القرن21، تغير اتجاه المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة. ولم تعد الولايات المتحدة تقف إلى جانب العراق، إنها بداية قرن جديد بالفعل تتميز بالتوسع العسكري في هذا البلد.

لقد لوحظت عملية تغيير الوضع الجيوسياسي الاستراتيجي في الخليج العربي بعد التدهور الحاد في علاقات العراق مع الأنظمة الملكية العربية في شبه الجزيرة العربية، مما أدى إلى أزمة العراق والكويت في 1990، ولاحقا برزت سلسلة من المحاولات الفاشلة لمجلس الأمن الدولي لإجبار صدام حسين على سحب قواته من الكويت، وتم تشكيل تحالف دولي متعدد الجنسيات، تقوده الولايات المتحدة ضد العراق وصولا إلى عملية "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت. ونتيجة لذلك، فقد تزعزع استقرار الوضع العسكري والسياسي في الخليج و في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام لفترة طويلة.

واليوم يواجه العالم أزمة أخرى شبيهة بما حصل مع العراق ولكن حول الأسلحة الكيمائية السورية والبرنامج النووي الإيراني. الاتهامات الرسمية ومطالبات واشنطن المعروفة للعراق: اتهامات صدام حسين بدعمه للإرهاب الدولي (الذي لم يثبت حتى الآن). اتهامات العراق بأنها لا تمتثل لقرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بعدم استئناف العمل على إنشاء أسلحة كيميائية وبكتريولوجية ونووية ووسائل إيصالها (لم تكشف عمليات تفتيش الأمم المتحدة عن أي انتهاكات بل أن فترة ما بعد الحرب برهنت على كذب

كل تلك الادعاءات). كل تلك الاتهامات تكاد تتكرر حيال إيران وسوريا والهدف البين هو توسيع الفضاء الجيوسياسي الأمريكي ليكون مندمجا مع الكيان الإسرائيلي.

من الواضح تماماً أن الدافع الرئيسي الذي قاد إدارة بوش للقيام بعملية عسكرية في العراق، هو تعزيز المواقع الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة. لأنها أكثر ملائمة للسيطرة على الأحداث مباشرة من "منصة الحفر" أكثر من عمل ذلك من وراء المحيط. وحتى لو تعرضت للهجوم من جانب السكان المحليين أو ممن تصفهم بالإرهابيين، فإن الولايات المتحدة لم تكن تنوي التراجع. من الصعب التنبؤ بنتيجة ما حدث على المدى البعيد ولكن ما نشاهده يدل على أن ما يحدث ليس نهاية المطاف.

4. تباين المصالح الجيوسياسية الإقليمية :

إيران هي الشريك الاستراتيجي لروسيا و "محور الشر" للولايات المتحد، لقد برزت ضرورة قصوى للقيام بعملية تقييم آفاق تطور الوضع في منطقة الخليج بعد العملية العسكرية الأمريكية. وذلك لعدة أسباب أهمها:

أولاً: الدور الرئيسي للعراق وإيران في المنطقة. ثانياً، فيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية المتصلب، التي صنفت طهران على أنها "محور الشر" وتهديدها باستخدام القوة ضد "نظام آية الله".

ثالثًا: طموح كل من واشنطن وموسكو في لعب الدور القيادي في هذه المنطقة.

منذ الأيام الأولى بعد نهاية الحملة العسكرية على للعراق، بدأت واشنطن بعمل حثيث لتوفير الأرضية المناسبة للقيام بحرب تالية في المنطقة. في الوقت الحالي، فإن آلة الدعاية الأمريكية، التي ترسم صورة شيطانية للخصم، تتركز أكثر على إيران. من وجهة نظر عسكرية، كل شيء تقريباً جاهزا الآن لغزو إيران. تم إنشاء نقطة الانطلاق المثالية. حيث يخضع الخليج العربي من الجنوب وأفغانستان من الشرق لسيطرة الجيش الأمريكي وكذلك تتواجد قوات أمريكية لا يستهان بها في العراق تحت مبرر محاربة داعش. ليس ذلك فقط فدول الخليج يجب أن تدفع الكلفة كما صرح بذلك دونالد ترامب أكثر من مرة، ويدخل في الحسبان كذلك المبالغ الطائلة التي وردتها دول الخليج مؤخرا بصيغ مختلفة ربما تتجاوز التريليون دولار. كما أنه من غير المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة أي مشاكل في الاتجاه الشمالي، أذربيجان وجورجيا.

تحتل إيران موقعًا جيوسياسيًا مهمًا، وتمتلك احتياطيات كبيرة من الموارد الطبيعية ذات الأهمية الإستراتيجية، إلى جانب الموارد البشرية الكبيرة، وتستحوذ على قدرات عسكرية واقتصادية قوية. و تبلغ مساحة إيران 1648195 كم مربع، وهي الأكبر من حيث المساحة في الشرق الأوسط والأدنى (أكثر من ضعف مساحة تركيا) مع إمكانية الوصول إلى البحر، حيث أن ثلث الحدود الإيرانية هي حدود بحرية. وهذا يجعل العلاقات الاقتصادية بين إيران والعديد من دول العالم تتميز بالسهولة. أما الاحتياطيات النفطية حسب الاكتشافات فتبلغ 8 مليار طن، وبهذا فهي تحتل أحد المراكز الأولى في العالم. و إيران غنية كذلك بالغاز الطبيعي، و بمواد خام مهمة أخرى مثل خامات النحاس والكروميت والنيكل والكوبالت[1]. كما أن إيران تعتبر دولة متعددة الأعراق وهو ما يسهل للولايات المتحدة اللعب بهذه الورقة بصورة من الصور. وهذا السبب بالضبط يدفع إيران إلى التعاون مع قوة إقليمية رئيسية أخرى - روسيا ، التي لم تفقد نفوذها في الفضاء السوفيتي ما بعد انهياره .

إن لدى إيران وروسيا حوض مائي مشترك وهو بحر قزوين، وهما غنيتان بالمواد الخام المختلفة. وقد لاحظ العديد من الباحثين، أن لإيران في بحر قزوين مصالحها الخاصة، ولاسيما من حيث نقل نفط بحر قزوين عبر أراضيها، فضلا عن تلبية الاستهلاك المحلي في المناطق الشمالية. وسيساعد تنفيذ هذه المشاريع إيران على الثراء الاقتصادي بشكل كبير يؤهلها لتصبح قوة إقليمية رئيسية[2]. و تجدر الإشارة إلى أن الحقول الرئيسية للنفط والغاز في إيران تقع في الجنوب الغربي من البلاد وفي الخليج، وبالتالي تواجه مشكلات حقيقية في نقل المواد الخام إلى المناطق الشمالية. ومع ذلك، فإن مناقشة مشروع تقسيم بحر قزوين لن يكون مفيدا لإيران أو روسيا [3] ، لان هذا من شأنه أن يؤدي إلى فقدان البلدين ما يقرب من 200 ألف كيلو متر مربع من حوض المياه، فضلا عن تعزيز نفوذ الدول الغربية في هذه المنطقة (عبر كازاخستان وأذربيجان، اللتان تميلان لتقسيم بحر قزوين)، و من شأن ذلك إضعاف موقف إيران وروسيا. ولهذا نلاحظ دفاع كل من إيران وروسيا عن الموقف الداعي لعدم تقسيم هذا البحر.

[1] إيران الحديثة. كتاب مرجعي. موسكو، 1993. ص. 4 -7.

[2] إيران الحديثة. كتاب مرجعي. نفس المصدر.

[3] خوترسكايا ف. ف. العلاقات المتبادلة بين جمهورية إيران الإسلامية وبلدان آسيا الوسطى // إيران: الإسلام والسلطة. موسكو، 2001. ص. 233 -234.

في الوقت الحاضر، تعتبر إيران سوقا واسعا للصناعة الروسية، خاصة في مجال الأسلحة. ووفقا لبعض الخبراء الغربيين "، فإن حجم الصفقات الجديدة المحتملة لبيع أسلحة روسية إلى إيران 1 -7 مليارات دولار، منذ نهاية الثمانينات زودت روسيا إيران بالسلاح بمبلغ 2.5 مليار دولار. وتتزايد أيضا فرص للتعاون في مجال هندسة الطاقة النووية وتطوير حقول النفط والغاز والنقل[2]. كما أن إيران مهتمة بالسوق الروسية لبيع بضائعها، لا سيما المنسوجات، والصناعات الغذائية، والمأكولات البحرية.

وقد تداولت وسائل إعلام مؤخرا معلومات عن صفقة تسليح ضخمة بين روسيا وإيران كانت تجري في سرية و بعيدا عن الأضواء، وقد كشف عنها الموقع الروسي المتخصص بالقضايا العسكرية "كوزمونكس" وقد نقل موقع الديار اللبناني عن "كوزمونكس" أن قيمة الصفقة التي سيتم تنفيذها خلال أربع سنوات تبلغ400 مليار دولار، تقوم روسيا بموجبها بتزويد إيران بالعديد من المنظومات العسكرية، من بينها النسخة الحديثة من طائرات ميج وصواريخ إسكندر وصواريخ اس 400 واس 500. وأورد موقع الديار احتمال أن تقوم دول الخليج بقطع علاقاتها مع روسيا على خلفية هذه الصفقة [3].

كما تجدر الإشارة إلى أنه في تسعينيات القرن العشرين، و مع تأسيس رابطة الدول المستقلة وتشكل واقع جيوسياسي جديد، برز مجال مهم آخر للتعاون بين إيران وروسيا -المجال الإقليمي. حيث أن عدم استقرار الوضع في القوقاز وآسيا الوسطى يزعج الجانبين الروسي والإيراني. كما أن مواقف إيران وروسيا متقاربة بشأن الصراع في طاجيكستان، والقضية الأفغانية. كذلك فأن إيران موضوعيا هي منافس للسياسة التركية والباكستانية في آسيا الوسطى، الأمر الذي يلبي جزئيا، المصالح الروسية. و يتماشى موقف إيران من مشكلة شمال القوقاز أيضا مع مصالح روسيا. وقد كانت لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي، التي ترأستها إيران حتى نوفمبر2000، و بقيادة مسئولين إيرانيين، قد زارت مرتين موسكو وشمال القوقاز (داغستان، إنغوشيا، أوسيتيا الشمالية) في 1999 -2000. وقال المسئولون الإيرانيون المرافقون للبعثة إلى شمال القوقاز أنهم اقتنعوا بسعي الاتحاد الروسي لتسوية الوضع في الشيشان [4]، على الرغم من أنهم شددوا

[1] صاناي م . العلاقات بين إيران ودول آسيا الوسطى.ألماتا، 1997.

[2] رعب خليجي من صفقة أسلحة روسية إيرانية https://www.addiyar.com/article/1504428

[3] أرونوفا م. ر. روسيا الاتحادية -إيران: الحوار السياسي: 1999 -2000. // إيران: الإسلام والسلطة .190 -191.

على ضرورة إيجاد حل سلمي للصراع. ومعلوم الآن، أن إيران لم تكن تقوم حينها بتجنيد مرتزقة للحرب في الشيشان، ولا توجد فيها ممثليات شيشانية مستقلة[1].

كما يمكن التنويه هنا إلى التشابه بين المفهومين: الروسي والإيراني لتطور الحضارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، الذي كشف عنه في المحادثات الروسية الإيرانية في موسكو حول الاستقرار الاستراتيجي في عام 2000. وتتفق الفكرة الروسية لعالم متعدد الأقطاب مع المفهوم الإيراني ل "حوار الحضارات"[2].

إذن ما هي أفق الشراكة الإستراتيجية بين روسيا وإيران (في المقام الأول المجال الجيوسياسي)؟ من الواضح أنه بالإمكان القول أن القوقاز وأسيا الوسطى وأفغانستان وبحر قزوين إلى جانب الوضع السوري هي مناطق للتنسيق السياسي بين إيران وروسيا.

ويمكن النظر إلى"الاستخدام الروسي الرمزي للقاعدة الجوية الإيرانية القريبة من همدان في أغسطس 2016، للإغارة على أهداف في سوريا على أنه يرمز إلى أن العلاقات الروسية الإيرانية دخلت مرحلة جديدة كليا"[3].

ويرى دمتري ترينين أن إيران المعاصرة تختلف عن إيران القرن التاسع عشر، فليست خاضعة لا للنفوذ البريطاني ولا والروسي، كما أنها ليست خاضعة للنفوذ الأمريكي كحالها في خمسينيات القرن العشرين. " هي الآن قوة إقليمية مستقلة يمتد نفوذها من البحر الأبيض المتوسط في الغرب إلى أفغانستان شرقا ومن القوقاز في الشمال إلى عدن في الجنوب، ولعقود من المواجهة مع الولايات المتحدة بدأت في عام 1979، برهنت إيران على قدرتها على التكيف مع التأثيرات الخارجية" كما أن "موسكو تفهم أنه لن يكون من السهل تحقيق نتائج مهمة في المنطقة دون مشاركة أو موافقة طهران، ولا يمكن حل الكثير من المشاكل دون مشاركتها "[4].

البرجماتية هي الحاكم في العلاقة الروسية الإيرانية، ذلك لأنه لا توجد قواسم أيديولوجية مشتركة بينهما، فكما هو معروف إيران دولة دينية، بينما روسيا علمانية استبدادية والكنيسة هي شريكها

---

[1] كولاجين ل.م، اخمدوف ف. م. إيران تخرج من العزلة // إيران: الإسلام والسلطة. مجموعة مقالات. موسكو، 2001، ص.149 -163.

[2] المصدر السابق. ص. 185.

[3] دمتري ترينين. مدير مركز كارنيجي موسكو https://carnegie.ru/2016/09/08/ru-pub

[4] المصدر السابق.

التاريخي الأصغر[1]. والفرس لم ينسوا محاولات روسيا القيصرية ضم الأراضي الفارسية إليها، وفي نفس الوقت يتهم الروس الفرس بالتقلب والغدر. لكن المصلحة تدفعهما للتعاون لمواجهة المتغيرات الدولية المعاصرة.

إن تطور العلاقة الروسية مع إيران الدولة الإسلامية الكبيرة حسب ترينين يؤدي دورا مهما في تعزيز فكرة أن روسيا تتحدث بإيجابية عن الإسلام ومنفتحة على "حوار الحضارات". وهي تدعم روسيا في الصراع من أجل عالم متعدد الأقطاب، كذلك وهناك تضامن بينهما، فإيران لم تنتقد موسكو جراء العمليات العسكرية في الشيشان عام 2005، بل وتؤيد منح روسيا صفة المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي[2].

وفيما يخص المصالح الروسية (من الحقبة السوفيتية) في العراق فتتمحور في اتجاهين: الدين الروسي لدى العراق (بين 7 و12 مليار دولار) ورغبة الشركات الروسية في مشاريع العراق النفطية وتجد تهديدا أمريكيا مباشرا، إلى جانب المصالح ذات البعد الاستراتيجي المتعلقة بحماية الحدود الجنوبية الروسية و الحصول على موطئ قدم في الخليج يسمح لها بان تكون قريبة بما يكفي من خطوط الإمداد اللوجستي الاقتصادي والعسكري حتى لا تجد نفسها معزولة داخل حدودها بفعل تطويقها بقواعد الناتو العسكرية. لهذا تجد روسيا لنفسها متنفسا في علاقتها مع إيران، ونفس الأمر ينطبق كذلك على طهران التي تجد في تحالفها مع روسيا تخفيفا للضغط الإقليمي الموجه نحوها أمريكيا عبر إسرائيل وبعض دول المنطقة.

و توجد أمثلة عديدة تبين كيف أن الاهتمام بإقامة علاقات طيبة ومتماسكة مع الروس قد ساعد كذلك روسيا في تحييد أنشطة الجماعات المتطرفة. وهذا يمس الشيشان والمساعي السلمية الإيرانية في طاجيكستان. كما دفعت الدبلوماسية الروسية بإيران نحو المفاوضات مع وكالة الطاقة الذرية والانضمام إلى البروتوكول الإضافي، ثم لاحقا المفاوضات في إطار 5+1 النووية التي أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي عام 2015، الذي انسحبت منه الولايات مؤخرا رغم التحذيرات الأوروبية و الدولية.

ومع ذلك، فقد أسهمالموقف المتشدد لإدارة بوش ضد إيران في توطيد السلطة في أيدي المحافظين الدينيين. وعلى الرغم من أن الضغط الأمريكي قد يدفع بالعناصر الموالية للغرب للشعور بأنهم ليسوا وحدهم، ولكن الضغوط الأمريكية دائما ما تأتي بنتائج عكسية.

[1] أنظر: المصدر السابق.

[2] أنظر: المصدر السابق.

ومن الضروري التأكيد على أن الأثر الذي تركه الاجتياح الأمريكي للعراق قد أثر فعلا على الوضع الداخلي الإيراني، ولكن لجهة تعزيز مواقف المحافظين. وكانت النتيجة السلبية الرئيسية هي بروز الحافز لتطوير المشاريع النووية بفعل سياسة "الردع النووي" للولايات المتحدة .

كان بعض الباحثين يعتقد أن اجتياح العراق سيؤدي إلى إعطاء الشيعة العراقيين حكما ذاتيا شبيها بالأكراد ، ولكن ذلك لم يحدث فقد هيمنت الشيعة بكل أجنحتها على كامل المسرح العراقي.

أما العامل الآخر المهم في التأثير على الوضع الإيراني فيكمن في انخفاض أسعار النفط. فإيران دولة تعتمد بشكل كبير على سوق النفط العالمية. وأدى انخفاض الأسعار إلى انخفاض الواردات والإنتاج الصناعي، وإلى عدم التناسب في السوق المحلية، وزيادة التضخم، وكان يعتقد أن يؤدي انهيار أسعار النفط إلى زعزعة النظام. وذهب المحللون إلى استنتاج مفاده أنه في مثل هذه الظروف، من المرجح أن يتهم المحافظون حينها الرئيس وحكومته بالحسابات الاقتصادية الخاسرة ونمو المشكلات الاجتماعية.

إننا نلاحظ أن الأحداث برمتها في منطقة الخليج تتطور وفقا لسيناريو الولايات المتحدة، التي قللت، من عامل المقاومة الوطنية "للإصلاحات الديمقراطية الأمريكية" في العراق وبالتالي عرّضت نفسها لضربة موجعة هناك ربما ترتقي إلى مستوى الهزيمة. لكن منطق الأحداث لا يتغير من هذا. ووفقا لمقتضيات الحال فالولايات المتحدة ليست بحاجة لغزو دول الخليج العربية بسبب تبعيتها المطلقة. لكن إيران بالتأكيد هدف آخر للغزو العسكري الأمريكي وبدايته ربما تحتاج فقط إلى فترة تمهيدية تمكنها من ابتزاز الأنظمة الخليجية لطول فترة ممكنة قبل الإقدام على خطوة من هذا النوع.

في ظل هذه الظروف كما يبدو أن ليس أمام إيران إلا خياران، إما أن تبحث صفقة جديدة مع الولايات المتحدة وتعود بالتالي لتشكل مع السعودية ثنائيا متقدما لحراسة مصالح واشنطن وإسرائيل، أو أن تعزز توجهها نحو روسيا والصين لتغيير المعادلة والانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب.

5. نشوب الأزمة الخليجية:

في 5 يونيو/ حزيران2017، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، واتهمتها بتمويل الجماعات الإرهابية التي تعمل على زعزعة أمنها و استقرارها. ووصفت قطر الاتهامات بأنها افتراءات تفتقر إلى الدليل. وقدمت هذه الدول في 23 من الشهر نفسه، عبر الوسيط الكويتي، إلى قطر، قائمة مطالب اعتبرتها قطر ماسة بجوهر سيادتها واستقلاليّتها. أن هذه الأزمة لم تتفجر صدفة بل سبقتها

مؤشرات سابقة مثل سحب السفراء في 2014، وإخراج قطر من التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن إلى جانب مؤشرات أخرى. و يجمل العديد من المحللين الأسباب الكامنة وراء المقاطعة في التالي:

❖ الدعم القطري لبعض الحركات الشيعية:

في أبريل 2017، أبرمت قطر صفقة مع أطرف سنية وأخرى شيعية في العراق وسوريا. وكان الاتفاق يهدف لإعادة 26 رهينة من العائلة الحاكمة القطرية، أختطفهم مسلحون شيعة جنوبي العراق. ووفقاً ل فاينانشال تايمز دفعت قطر لتأمين الصفقة، 700 مليون دولار للمليشيات الشيعية في العراق، و120 -140 مليون دولار لهيئة تحرير الشام، و80 مليون دولار لحركة أحرار الشام، ما أثار غضب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة [1].

❖ **قمة الرياض لمكافحة الإرهاب..**

في 21 أيار/مايو 2017، عقدت قمة الرياض لمكافحة الإرهاب بحضور الولايات المتحدة، والتي أبرمت صفقة أسلحة كبرى مع السعودية، وأثير العديد من الشكوك حول دور الولايات المتحدة في القمة حيث يعتقد البعض أنها السبب الرئيس في الأزمة، وقد فرض "ترامب" مبلغاً كبيراً من المال على ثلاث دول خليجية من بينها قطر، لأنها أكبر الدول التي توجد بها قواعد عسكرية أميركية وأعداد كبيرة من "المارينز"، وقد رأى ترامب أن هذه الدول لابد أن تدفع مقابل حمايتها، حيث وصلت تلك الضريبة إلى حوالي تريليون دولار ونصف (1500 مليار دولار أميركي)، ويعتقد البعض أن قطر تنصلت من الدفع، وهو ما أدى إلى اشتعال الأزمة، لكن هذا ليس له ما يؤكده خصوصا مع تتابع الصفقات بين واشنطن والدوحة. إن الاستنزاف المالي الذي تقوم به الولايات المتحدة تدلل عليه تغريدات الرئيس الأميركي على صفحته على "تويتر" بالقول: "عدت لكم بمئات المليارات من الدولارات من الشرق الأوسط.. وظائف وظائف"، وتحصيل الأموال هو دور هام يقوم به ترامب منذ توليه السلطة في ظل أزمات اقتصادية تواجه الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يدلل على أن الأزمة تسندها جذور اقتصادية بالأساس.

يتردد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في قمة الرياض أواخر مايو2017، أوجد دعما قويا لجهود السعودية المبذولة ضد الدول والجماعات المتحالفة مع إيران والإخوان المسلمين.

[1] فدية "المليار" أشعلت فتيل الخلاف بين دول الخليج https://www.almarsad.com/135342.html

في مايو 2017، قالت الحكومة القطرية أن موقع وكالة الأنباء القطرية وغيره من منصات وسائط الإعلام الحكومية تم اختراقها وطبقاً لما ذكرته قناة الجزيرة القطرية، فإن القراصنة نشروا تصريحات وهمية على وكالة الأنباء القطرية الرسمية نسبت إلى أمير قطر، أعرب فيها عن تأييده لإيران، وحماس، حزب الله وإسرائيل.

❖ **تصريحات أمير قطر:**

وكانت وسائل الإعلام قد نقلت عن أمير قطر القول: إن "إيران تمثل ثقلا إقليميا وإسلاميا لا يمكن تجاهله، وليس من الحكمة التصعيد معها، مؤكدا أنها قوة كبرى تضمن الاستقرار في المنطقة. لكن قطر نفت تلك الأخبار ووصفتها بالكاذبة، وعلى الرغم من ذلك، فقد تجاهلت وسائل الإعلام السعودية والإماراتية تصريحات الحكومة القطرية، وتناولت التصريحات المنسوبة للأمير على نطاق واسع في مختلف وسائلها الإعلامية. إلا أن قطر نفت ذلك وقالت إنه مدسوس على موقع وكالة الأنباء القطرية الذي تم اختراقه.

على أن الانعطافة القطرية الحادة نحو كل طهران وأنقرة زادت من تشنج موقف الدول الأربع منها، فقد وجه أمير قطر ورئيس وزرائه التهاني للرئيس الإيراني حسن روحاني بمناسبة فوزه في الانتخابات كما أكد ذلك موقع العالم نيوز في 22مايو 2017[1]، إضافة إلى قيام إيران بفتح مجالها الجوي أمام الطيران القطري[2].

❖ **حرب التسريبات:**

في أيار/مايو، كانت هناك تسريبات لمراسلات قيل أنها بين سفير دولة الإمارات في الولايات المتحدة "يوسف العتيبة" ومؤسسات إسرائيلية، قامت "قناة الجزيرة" ووسائل إعلام مدعومة قطريا بنشرها وتغطيتها، وهو الأمر الذي زاد من حدة الاستفزازات المتبادلة بين الإمارات وقطر. كما ظهرت تسريبات لمراسلات بين وزير الخارجية القطري و"قاسم سليماني"، قبل القمة الأميركية السعودية بيوم.

❖ دعم قطر للجماعات الإرهابية:

[1] أمير قطر يهنئ إلى روحاني بمناسبة فوزه بولاية ثانية http://www.alalam.ir/news/1971747/

[2] إيران تستفز العرب وتعلن فتح مجالها الجوي أمام الطيران القطري https://www.youm7.com/story/3271/

العديد من الاتهامات التي أعلنتها الدول الأربع لقطر، وبثتها وسائل الإعلام العربية، تتمثل بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الدول الأربع سراً وعلناً، طوال السنوات الماضية، بهدف شق الصف الداخلي فيها، والتحريض على الخروج على الدولة، والمساس بسيادتها، ودعم واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، ومنها جماعة "الإخوان المسلمين" و"داعش" و"القاعدة"، وجماعات مرتبطة بإيران كـ"الحوثيين"، والترويج لأدبيات ومخططات هذه الجماعات عبر وسائل إعلامها بشكل دائم. لكن قطر اعترضت على هذه الاتهامات، ولاحظت "عدم وجود مبررات شرعية للإجراءات التي اتخذت بالتنسيق مع مصر، والهدف منها واضح، وهو فرض الوصاية على الدولة، وهذا بحد ذاته انتهاك لسيادتها كدولة وهو أمر مرفوض قطعيًا".

وعلى الرغم من أن بعض المحليين يرون أن قطر تريد النيل من السعودية عبر "الفوضى الخلاقة"، وسحب البساط من تحت قدميها، كأكبر الرموز الدينية عالمياً، لكن طموحاتها لم تتحقق منذ اعتلاء "حمد بن خليفة" العرش عام 1995، وعلى الرغم من السياسات التي سلكتها قطر مع بلدان الربيع العربي سواء في ليبيا أو سوريا أو مصر أو العراق أو غيرها، إلا أنها توخت الحذر في الاقتراب من المجال الخليجي، فلم يكن تدخلها سافرا في البحرين أو اليمن مسلمة بالنفوذ السعودي.

❖ القاعدة العسكرية التركية في قطر:

شكلت القاعدة العسكرية التركية في قطر سببا حادا من أسباب التوتر، فقد طلبت الدول الأربع إغلاقها، إلى جانب التعاون العسكري بين قطر وتركيا، أقر البرلمان التركي في 7 حزيران/يونيو 2017 قانونا يسمح بنشر قوات من الجيش التركي في القاعدة العسكرية التركية دولة قطر تتألف من 5 آلاف جندي. ويتضمن القانون المصادقة على الاتفاقية التركية القطر التي تسمح بتواجد قوات برية تركية على الأراضي القطرية، وتطمح أنقرة إلى رفع عدد هذه القوات إلى 6 ألاف عسكري[1].

❖ كاس العالم 2022:

بينما تضيف بعض المصادر سببا آخر، هو رغبة الدول المقاطعة في أن تتخلى قطر عن تنظيم مونديال 2022. حيث كتب الصحفي آنتوني هاوورد في صحيفة الاندبندنت بأن "استضافة منافس عربي للحدث

[1] د. أيمن الزيني. تداعيات الأزمة القطرية علي مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة. https://democraticac.de

الرياضي الأكبر في العالم، خلفت غيرة أدت إلى نشوب أكبر أزمة سياسية يشهدها الشرق الأوسط منذ عقود"[1].

وقد أصدرت الدول الأربع المقاطعة بيانات تشرح فيها الأسباب التي دفعتها لمقاطعة قطر، وهي أسباب تتعلق في الغالب بالأوضاع الداخلية لكل دولة من الدول المقاطعة.

فقد جاء في بيان مملكة البحرين إن " إصرار دولة قطر على المضي في زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والتدخل في شؤونها والاستمرار في التصعيد والتحريض الإعلامي ودعم الأنشطة الإرهابية المسلحة وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى في البحرين في انتهاك صارخ لكل الاتفاقات والمواثيق ومبادئ القانون الدولي دون ادني مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو التزام بثوابت العلاقات الخليجية والتنكر لجميع التعهدات السابقة"[2].

أما المملكة العربية السعودية، فقد ذكرت في بيانها أنها منذ عام 1995 بذلت هي " وأشقاؤها جهوداً مضنية ومتواصلة لحث السلطات في الدوحة على الالتزام بتعهداتها، والتقيد بالاتفاقيات، إلا أن هذه السلطات دأبت على نكث التزاماتها الدولية، وخرق الاتفاقات التي وقعتها تحت مظلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتوقف عن الأعمال العدائية ضد السعودية، والوقوف ضد الجماعات والنشاطات الإرهابية، وكان آخر ذلك عدم تنفيذها لاتفاق الرياض لعام2014 "[3].

بينما كان البيان الإماراتي أكثر تفصيلا في إبراز جوهر الاتهامات الموجهة للدوحة، وذكر أن" استمرار السلطات القطرية في سياستها التي تزعزع أمن واستقرار المنطقة" و" لعدم التزام السلطات القطرية باتفاق الرياض لإعادة السفراء والاتفاق التكميلي له 2014، ومواصلة دعمها وتمويلها واحتضانها للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والطائفية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وعملها المستمر على نشر وترويج فكر تنظيم داعش والقاعدة عبر وسائل إعلامها المباشر وغير المباشر، وكذلك نقضها البيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض تاريخ 21 مايو 2017، لمكافحة الإرهاب الذي اعتبر إيران الدولة

[1] الاندبندنت تكشف سبب الأزمة الخليجية http://www.alkawthartv.com/news/98711/

[2] تعرف على لائحة المطالب المفروضة على قطر

http://arabic.euronews.com/2017/07/05/qatar-gulf-crisis-demands-to-solve

[3] السعودية تعلن قطع العلاقات مع قطر https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2017/06/05

الراعية للإرهاب في المنطقة إلى جانب إيواء قطر للمتطرفين و المطلوبين أمنيا على ساحتها، وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وغيرها من الدول" [1].

وقال بيان الخارجية المصرية أن مصر قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر في ظل "إصرار الحكم القطري على اتخاذ مسلك معادي لمصر، وفشل كافة المحاولات لإثنائه عن دعم التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم الإخوان الإرهابي، وإيواء قياداته الصادر بحقهم أحكام قضائية في عمليات إرهابية استهدفت أمن وسلامة مصر، بالإضافة إلى ترويج فكر تنظيم القاعدة و داعش ودعم العمليات الإرهابية في سيناء، فضلا عن إصرار قطر على التدخل في الشؤون الداخلية لمصر ودول المنطقة بصورة تهدد الأمن القومي العربي، وتعزز من بذور الفتنة والانقسام داخل المجتمعات العربية وفق مخطط مدروس يستهدف وحده الأمة العربية ومصالحها" [2].

وقد ردت قطر على كل ذلك بالقول أنها تتعرض "لحملة تحريض تقوم على افتراءات وصلت حد الفبركة الكاملة ما يدل على نوايا مبيتة للإضرار بالدولة". وأضافت "قطر عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي وملتزمة بميثاقه وتحترم سيادة الدول الأخرى ولا تتدخل في شؤونها الداخلية كما تقوم بواجباتها في محاربة الإرهاب و التطرف" [3].

وفي 22 يونيو 2017، سلمت الكويت -باعتبارها الوسيط للوصول لحل لهذه الأزمة لقطر قائمة بمطالب الدول الأربعة: السعودية والإمارات والبحر ومصر ، وتلخصت المطالب فيما يلي:

- إغلاق قناة الجزيرة.
- قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران.
- إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.
- قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش.

[1] البيان الإماراتي لقطع العلاقات مع قطر https://www.skynewsarabia.com/middle-east/954494-

[2] البيان المصري حول قطع العلاقات مع قطر https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/05/

[3] قطر ترد على بيان دول المقاطعة arabic.sputniknews.com/arab_world/201803011030429258

- امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.
- تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية.
- وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا.
- تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها.
- التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.
- أن تلتزم قطر بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل أتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي 2014.
- تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم .
- إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.
- أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات [1].

ولكن قطر اعتبرت هذه المطالب مساسا فضا بسيادتها، إلى جانب أنها غير واقعية وتعجيزية إلى حد بعيد، وقال الرد القطري " إن دول الحصار فشلت في تقديم أي دليل حقيقي مبني على أسس متينة حيال المزاعم التي أوردتها بشأن دعم دولة قطر للإرهاب، وفشلت أيضا في تقديم المبررات والحجج القانونية للإجراءات القسرية التي فرضتها والتي تعتبر بمثابة عقاب جماعي" [2].بينما رأت الدول الأربع في تسريب تلك المطالب

[1] قائمة مطالب من "دول المقاطعة" لقطر https://www.babnet.net/festivaldetail-144450.asp

[2] قطر ترد على بيان دول المقاطعة arabic.sputniknews.com/arab_world/201803011030429258

بأنه محاولة قطرية لإفشال جهود الكويت للمصالحة. وحيال هذه الأزمة برزت مواقف متناقضة للدول المتنافسة في المنطقة.

مواقف الدول المتنافسة حيال الأزمة:

شكلت الأزمة بين الدول الخليجية فرصة ذهب لا يمكن تعويضها إذا لم يتم استثمارها بصورة صحيحة و سريعة بما يحقق أكبر قدر من المنافع، ولهذا نلاحظ أن الدول الطامحة والمتنافسة على النفوذ في الخليج سارعت لإعلان موقفها مما يجري وفقا لتلك المصالح والطريقة التي يمكن أن تتحقق من خلالها.

1. الموقف الإيراني:

إيران باعتبارها واحدة من الدول التي تطل على الخليج ولها منطقة نفوذها الحيوية الخاصة بحكم موقعها والطامحة للعب دور القوة الإقليمية المهيمنة التي تمسك بيدها خيوط المشكلات المتشابكة في المنطقة، لم تتأخر عن الإدلاء بدلوها في هذه الأزمة، فقد ذكرت وكالة "تسنيم" الإيرانية في 5 يونيو 2017 أن بهرام قاسمي المتحدث باسم الخارجية الإيراني أشار إلى التوتر القائم بين بعض دول جوار إيران الجنوبية، بالقول، إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعرب عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة في علاقات بعض دول جوارها الجنوبية في الخليج الفارسي وتأمل في تسويتها». ودعا هذه الدول إلى الاتعاظ من التجارب المريرة في المنطقة والابتعاد عن الحساسيات والرجوع إلى التعقل والتدبير وضبط النفس بغية تخفيف حدة التوتر والعودة إلى الاستقرار. وأنه يمكن تسوية الخلافات بين الدول الإقليمية بالطرق السياسية والسلمية والحوار الشفاف والصريح. و أن استخدام العقوبات في العالم المترابط اليوم فاشل ومرفوض وغير مقبول[1]. ليس ذلك فقط، بل أن إيران قد وفرت منافذ جوية للطيران القطري كي تتجاوز قطر الحظر الذي فرضته عليها دول المقاطعة. كما عبرت عن استعدادها في المساعدة على تعويض وارداتها التجارية.

وبالنسبة لإيران فإن هذه الأزمة قد منحتها فرصة ذهبية لم تكن تحلم بها لتسجيل حضور عسكري فعلي في واحدة من أهم نقاط النفوذ الأمريكي، وتشكيل تهديد مباشر له، بل وتصبح أهم لاعب في جيوسياسية الخليج بحكم أنها تشكل جزءا أصيلا أو فلنقل تهيمن وتتحكم بضفته الشرقية ويمتد نفوذها ليشرف على الملاحة الدولية في مضيق هرمز.

[1] الموقف الإيراني من الأزمة الخليجية http://www.alalam.ir/news/1978669/

2. الموقف الأمريكي:

صرح الرئيس الأميركي في بداية الأزمة بأن قطر «ممولة للإرهاب على أعلى المستويات»، وأنه «علينا وقف تمويل الإرهاب»، ولقد «حان الوقت لقطر أن تنهي تمويلها للإرهاب. يجب أن ينهوا هذا التمويل ونشر الأيديولوجية المتطرفة»[1].

لكننا رأينا انعطافا حادا لموقف دونالد ترامب ذاك في مجريات الأزمة الخليجية، تجلى ذلك الانعطاف في الإعلان عن مسعاه للوصول لحل دبلوماسي لها، وذلك بعقد لقائي قمة كان أحدهما مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، في واشنطن في7 سبتمبر 2017، والآخر مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في نيويورك في التاسع عشر من الشهر نفسه، على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة[2].

وقدلاحظنا تغيرا واضحًا في نبرة ترامب نحو قطر في لقائه مع أميرها؛ حيث وصف العلاقة بينهما بـ "الصداقة الطويلة". ثم تطرّق بصورة مباشرةً إلى الأزمة الخليجية، و أكد أنه يحاول حلّها: "أعتقد أننا سنحلها، ولديّ شعور قوي بأنها ستجد طريقها إلى الحل سريعًا جدًا"[3].

وكان موقع سبوتنيك الإخباري قد نقل تقريرا عن مجلة "ذا نيشن" الأمريكية في21.02.2018، أبرزت ذكرت فيه الدور المساند لقطر في هذه الأزمة لكل من وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، ووزير الخارجية ريكس تيلرسون، فماتيس "بصفته قائدا سابقا لقوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) وقائداً سابقاً للقيادة المركزية الأمريكية، كان يألف قاعدة العديد الجوية، القاعدة الأميركية الموجودة في قطر، ويدرك جيداً قيمتها،بينما كان لريكس تيلرسون الرئيس التنفيذي السابق لشركة إكسون موبيل، علاقات عمل طويلة مع الدوحة". وقد حضر تيلرسون وماتيس حواراً قطرياً — أمريكياً استراتيجياً، أثنيا فيه الوزيران على قطر، الشريك الأمني لأمريكا[4].

---

[1] حان الوقت لتوقف قطر تمويل الإرهاب http://www.alhayat.com/article/22301702/

[2] ترامب يلتقي أمير قطر على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة www.alittihad.ae/article/54045/2017/

[3] ويتوقع حلا سريعا للأزمة الخليجية ترامب https://www.almodon.com/arabworld/2017/9/20

[4] رجلان يغيران موقف ترامب https://arabic.sputniknews.com/arab_world//201802211030172214

برز الموقف الأمريكي متناقضا ظاهريا، وهو ما دفع بالكثير من المحللين والمراقبين إلى وصف السياسة الأمريكية تجاه أزمة المنطقة بأنها تعكس حالة عدم الانسجام وغياب الرؤية الواضحة بين البيت الأبيض المنحاز لدول المقاطعة من جهة والبنتاجون والخارجية المنحازين لقطر من جهة ثانية[1].

إلا أن سير الأحداث بين أن ذلك الموقف الملتبس وغير المنسجم إنما كان عملا متعمدا. فقد وجدت الإدارة الأمريكية أن الأزمة توفر لها فرصة سانحة وجديدة لممارسة مزيد من الابتزاز لأطراف الأزمة الرئيسيين ولقد لقي هذا الابتزاز تعبيره الواضح في لقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مع الرئيس ترامب الذي صرح بلا مواربة أن "السعودية بلد ثري جدا وستعطي الولايات المتحدة بعضا من هذه الثروة، كما نأمل، في شكل وظائف وشراء المعدات العسكرية"[2]. هذا الكلام جاء بعد تصريحات كثيرة أدلى بها ترامب حول ضرورة أن تدفع الدول الخليجية ثمن الحماية الأمريكية، وبعد لقائه الأمير القطري قال ترامب أن الأموال القطرية ستوفر خمسين ألف فرصة عمل للمواطنين الأمريكيين.

3. الموقف الروسي:

اتسم الموقف الروسي من الأزمة الخليجية و الاتهامات التي الموجهة للدوحة، بشأن دعمها للتنظيمات الإرهابية التي تواجهها القوات الروسية في سوريا بالبرجماتية الناعمة، وجاء تعليق الكرملين على لسان «دميتري بيسكوف»، الناطق باسم الرئيس الروسي، بالقول أن "موسكو لا تتدخل في شئون الدول الأخرى، ولا تتدخل في شئون دول الخليج، لأنها تقدر علاقاتها مع الدول الخليجية مجتمعة ومع كل دولة على منفردة "، وأكد أن "روسيا مهتمة بالحفاظ على هذه العلاقات الطيبة، وفي أن يكون لدى الخليج جو مستقر وسلمي، يمكن أن تحل من خلاله الخلافات الموجودة "[3].

وعلى نفس المنوال، كرر وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» في مؤتمر صحفي يوم 5 يونيو، قائلا: «هذا شأنهم، وهذه علاقات ثنائية بين الدول، ونحن لا نتدخل في هذه القرارات». لكنه أيضا، أشار إلى إنهم «يدرسون بعناية جميع المعلومات عن دعم الدوحة للإرهاب»[4]. وما دامت الأزمة قد فرضت المقاطعة

---

[1] د. حسن أبو طالب تناقضات أمريكية في الأزمة القطرية acpss.ahram.org.eg/News/16326.aspx/

[2] السعودية ثرية جدا وستعطي الولايات المتحدة بعضا من هذه الثروة https://arabic.rt.com/videoclub/933452

[3] الكرملين: موسكو لا تتدخل في شئون منطقة الخليج ومهتمة باستقرارها https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2025000/1/

[4] مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1082877/

الاقتصادية على قطر فقد رأت روسيا أن من مصلحتها الاقتصادية أن تشغل الفراغ الناجم في السوق القطرية ولذلك جاء تصريح نائب وزير الزراعة الروسي بأن «روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر»، وقد فهم هذا الأمر على أنه انحياز لقطر.

وفي تطور لافت للموقف الروسي عبر وزير الخارجية الروسي عن قلق موسكو من قرار قطع العلاقات مع قطر الذي اتخذته بعض الدول، وطالب في المؤتمر الصحفي مع وزير خارجية قطر في 10 يونيو 2017؛ إلى تسوية الأزمة على طاولة الحوار، مؤكدا أن تدهور العلاقات بين شركائها لا يسرها. وقد بررت الخبيرة في مجال الشؤون الدولية، إيلينا سوبونينا، سلوك موسكو بسببين ذكرتهما في صحيفة «أوترا. رو» الروسية:

الأول: وهو العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدوحة وموسكو، خاصة في مجال الغاز الطبيعي، فالعلاقات الاقتصادية بين موسكو والدوحة على أعلى مستوى، ويسعى البلدان لرفع التبادل التجاري بينهما، كما أن الاستثمارات القطرية في روسيا كبيرة، إلى جانب أن قطر لاعب رئيسي في اتفاق فيينا حول تخفيض الإنتاج النفطي لامتصاص الفائض من النفط في الأسواق، ففي حال انسحاب قطر من الاتفاق وانهياره قد يؤدي إلى هبوط أسعار النفط ويتكبد الاقتصاد الروسي خسائر كبيرة.

من جانبها ذكرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية أن «قطع العلاقات الدبلوماسية قد يدفع بقطر نحو البحث عن شركاء اقتصاديين جدد، من بينهم روسيا»، ونقلت الصحيفة عن مصدر في وزارة الخارجية القطرية قوله: إن «الدوحة وموسكو تتعاونان في مختلف المجالات، وهناك استثمارات متبادلة»[1].

أما السبب الثاني، وفقا لإيلينا سوبونينا فيتمثل في رغبة موسكو باستعادة أدوات التأثير على الساحة السياسية العالمية، بعد أن فقدت كل أدواتها المتاحة للتأثير بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

كما أن روسيا تعلم جيدا بأن قطر أحد اللاعبين الرئيسيين في الملف السوري، فهي تدعم المعارضة السورية، ولعبت دورًا كبيرًا في الوساطات الجارية هناك من خلال شبكة علاقاتها. وخسارة دور قطر في هذا الجانب قد يدفعها للاندفاع ضد روسيا في المنطقة أكثر، لذا فموسكو تسعى لموازنة موقفها مع قطر خلال هذه الأزمة.

وتضع موسكو في حساباتها فرضية تشكل حلف جديد في المنطقة بين قطر وتركيا وإيران يسهم في إضعاف هيمنتها وسياساتها، بالأخص بعد اصطفاف تركيا إلى جانب قطر من خلال نشر قوات عسكرية

[1] الدوحة وموسكو توسعان علاقاتهما http://www.ng.ru/world/2018-03-27/7_7198_doha.html

في القاعدة التركية بالدوحة، وفتح إيران خطا جويا لمساعدة قطر في تأمين احتياجاتها من الغذاء كما فعلت تركيا أيضًا.

هذه الاعتبارات تفسر عدم رغبة روسيا في حدوث توترات في المنطقة، فضلا عن أن موسكو تستفيد من زيادة التعاون مع دول الخليج الأخرى، ولاسيما السعودية والإمارات، وخاصة في المجال الاقتصادي والعسكري.

وليست هذه الأمور وحدها ما يشغلها في الخليج، بل هناك اعتبارات أخرى أكثر حيوية لعلاقتها الوثيقة بالأمن القومي الروسي حيث أن تواجد قوات وقواعد أجنبية يهدد الجنوب الروسي بصورة مباشرة، في نفس الوقت الذي يهدد كذلك قواتها العاملة في سوريا وهو ما يجعلها تنظر بجدية إلى التقارب مع دول المنطقة، ومحاولة إيجاد موقع لها مع بقية الدول المتنفذة في المنطقة.

على أن هناك فريق بين الخبراء الروس الذين يؤكدون تمويل قطر للإرهاب فقد رد فيتالي ناؤومكين على التساؤل عن سبب قطع الدول الأربع لعلاقاتها بقطر بالقول:" في الواقع، قامت قطر بتمويل ولا زالت تمول مختلف الجماعات الإسلامية ذات الطبيعة الإرهابية والتنظيمات الأخرى التي لا تنتمي إليها، ولكنها تلتزم بالآراء السلفية. الآن، ومع ذلك، فقد صب الجيران العرب جام غضبهم على الدوحة ليس لأنها تساعد تنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة (الجماعات الإرهابية المحظورة في روسيا) فحسب، ... ولكن أيضا بسبب أن قطر تغذي الجماعات المكروهة لهؤلاء الجيران العرب. الحديث يدور قبل كل شيء، عن حركة "الإخوان المسلمين"، العدو اللدود للإمارات العربية المتحدة ومصر، وإلى حد ما المملكة العربية السعودية، وكذلك حركة "حماس"، الفلسطينية التي انفصلت عن "الإخوان المسلمين." ومن الجدير بالذكر أن الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تخوض القتال في سوريا والعراق، تحصل على تغذيتها من جميع بلدان الخليج تقريبا"[1].

ويذكر أن وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قد ألمح إلى تورط بلاده في تمويل الإرهاب، في مؤتمر صحفي عقده في روما في 01 يوليو2017: «قطر تقع في أسفل القائمة للدول المتورطة في جرم تمويل الإرهاب»، وهو هنا لا يؤكد على تمويل قطر للإرهاب فحسب بل وعلى أن دول الخليج كذلك

[1] مقابلة مع فيتالي ناؤومكين. رئيس معهد الدراسات الشرقية لدى أكاديمية العلوم الروسية. http://www.interfax.ru/interview

ضالعة فيه، وقد استرسل قائلا "ليست لدينا مخاوف ومستعدون لمواجهة أي تداعيات بعد انتهاء مهلة الدول الأربعة، والقانون الدولي وحلفاؤنا الدوليون لن يقبلوا بأي تصعيد"[1].

4. الموقف التركي:

حاولت تركيا منذ البداية الظهور بمظهر المصلح بين إخوته المتشاجرين إلا أن الدعوة التي وجهها اردوغان للدول الخليجية للجنوح للتهدئة تم تجاهلها، وذهب الإعلام الخليجي إلى اتهام تركيا بدعم مشروع"جماعة الإخوان المسلمين"، وقد أفردت صحيفة "عكاظ" السعودية في السابع من يونيو 2017، عنوانا بارزا يقول : مصادر لـــ "عكاظ": مخطط إخواني مشبوه برعاية تركية لدعم قطر ، وهذا يشي بمدى التباين بين الطرفين[2].

ولكن يبدو أن أردوغان توصل إلى قناعة مفادها أن هامش المناورة أمام تركيا قد تضاءل إلى حد بعيد وأن عليه اتخاذ موقف واضح من الأزمة والوقوف إلى جانب احدهما، فاختار قطر وأشار إلى أن بلاده " تثمن وتتبنى موقف قطر من قائمة المطالب الثلاثة عشرة وتعتبرها مخالفة للقوانين الدولية"، مضحيا بالعلاقة مع السعودية التي تحسنت منذ تولي الملك سلمان الحكم بعد فترة من البرود بسبب اختلاف البلدين في موقفهما من عزل الرئيس المصري محمد مرسي.

وقد سارع البرلمان التركي إلى المصادقة على الاتفاق العسكري بين تركيا وقطر لبعث رسالة تركية إلى القوى الإقليمية وأهمها السعودية مفادها أن تركيا معنية بهذه الأزمة بصورة كبيرة، و لن تقف مكتوفة الأيدي في حال تدهورت الأوضاع في المنطقة[3].

ويجيز القانون الذي مرره البرلمان التركي في 7 يونيو2017، السماح بنشر قوات تركية في القاعدة الموجودة في قطر، وقد صادق أردوغان عليه بعد يومين وأردف ذلك بالتأكيد على أنه : "يجب رفع الحصار تماماً، يجب ألا يحدث هذا بين الأشقاء." مضيفا أن "البعض منزعج من وقوفنا إلى جانب إخوتنا في قطر، إلا أننا مستمرون في تقديم جميع أنواع الدعم إليها." وقد ربط بين ذلك والانقلاب الفاشل في تركيا.

ويذهب بعض المحللين إلى القول أن تركيا بعد فشل أردوغان في نزع فتيل الأزمة أيقنت بأنها هي أيضا مستهدفة. ويؤكد الكاتب الصحفي التركي فهمي طاشتكين بأن أنقرة وصلت إلى قناعة أن الأمر لن

---

[1] قطر تعترف بدعم الإرهاب https://alwafd.news/156469 / 1551968 Jun 7, 2017 -

[2] صحيفة عكاظ https://www.okaz.com.sa/article/

[3] البرلمان التركي يصادق على اتفاقية تعاون عسكري مع قطر. https://www.alsumaria.tv/mobile/news/206283 /

يستغرق زمنا طويلاً حتى يحين دورها وتكون الهدف التالي للحملة الخليجية، لأن أنقرة لا تخفي تأييدها لجماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس الفلسطينية وتستضيف قادة هاتين الجماعتين على أراضيها، إلى جانب تطابق سياسة البلدين في الملف السوري، وكل الحجج التي أوردتها السعودية والإمارات لاتهام الدوحة بتأييد "الجماعات الإرهابية" يمكن تكييفها بسهولة لتنطبق على تركيا.

ويرجع موضوع التعاون العسكري بين قطر وتركيا إلى العام 2014، حيث بدأت الدولتان ببحث إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر ونشر قوات تركية فيها، وقد توصلتا إلى اتفاقية بهذا الخصوص تم التوقيع عليها أواخر العام وسميت "اتفاقية التعاون بين الجمهورية التركية ودولة قطر في مجالات التدريب العسكري والصناعات الدفاعية وتمركز القوات المسلحة التركية على الأراضي القطرية."

في شهر أكتوبر 2015 وصلت أولى دفعات القوات التركية البرية إلى الدوحة، وتكونت من 130 جنديا وعددا من المدرعات العسكرية ثم تراجع العدد إلى أربعة وتسعين جنديا قبل بروز الأزمة الحالية. وتم تعزيزها بعدد إضافي بحيث ارتفع عدد المستشارين العسكريين والجنود الأتراك في الدوحة إلى مائتي عنصر، ويخطط أن يصل عددهم في نهاية المطاف إلى خمسة آلاف بموجب الاتفاق.

ويتضمن الاتفاق التركي القطري أن تتمركز قوات برية وبحرية وجوية تركية في قطر وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة يرأسها ضابط قطري بمساعده ضابط تركي. وتعليقا على مطالبة الدول المقاطعة لقطر بإغلاق القاعدة التركية تساءل الرئيس التركي "عندما نبرم اتفاق تعاون دفاعي مع أي بلد، هل يتوجب علينا أن نحصل على إذن من البعض؟"

وقد بين وكيل وزارة الدفاع التركية خلال مناقشة البرلمان التركي للاتفاق، فإنه من المتوقع "إنشاء مقر قيادة تكتيكي مشترك بين الدولتين في الدوحة، على أن يكون قائد الوحدة قطرياً برتبة لواء، وأن يكون مساعده تركياً برتبة عميد"[1].

وهناك من يرى أن الموقف التركي هذا يغامر بخسارة الأسواق الخليجية التي بذلت جهودا خلال فترة الأزمة السورية للإبقاء على طرق التجارة البرية عبر سوريا للوصول إليها، على أن هذا الرأي يتجاهل الإستراتيجية الجيوسياسية التي ترمي القيادة التركية إلى تحقيقها من خلال الانخراط بفعالية أكبر في تفاصيل مشكلات المنطقة. فالتواجد العسكري التركي في قطر يعطيها ورقة ضغط إقليمية قوية متعددة المنافع.

[1] تركيا والخيارات المكلّفة في الأزمة الخليجية http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40253565-

فمن ناحية، فإن هذا التواجد يعطيها القدرة على المناورة السياسية في إدارة أزمة العلاقة مع الولايات المتحدة، ومن ناحية ثانية، يساعدها على الاحتفاظ بدور فعال في الملف السوري أمام إيران وروسيا عندما تحين الفرص للمقايضات السياسية.

6. الاختراق الإسرائيلي:

-"إحدى أهم الميزات التي يحظى بها السفير الإسرائيلي في واشنطن تتمثل في قدرته على لقاء عدد كبير من الشخصيات العربية والدبلوماسيين العرب دون أي سجل أو متابعة إعلامية. وباستثناء السفير السعودي، فإن كل نظرائه كانوا على استعداد للتحدث معي، بل والجلوس في جلسات نقاشية و تسلية. لقد كانوا استثنائيين".

مايكل آرون. السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن. http.//noonpost.org/

ليس سرا أن الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة الخليج قد بدأ مع نشأة هذه الدولة بعمليات تهريب يهود العراق إلى فلسطين المحتلة، لكن محاولات التغلغل الإسرائيلي في هذه المنطقة ظلت من الإسرار المكتومة التي يحضر الحديث عنها. إلى أن جاءت أزمة الخليج الأولى التي رأت فيها إسرائيل فرصة لا تتكرر لابتزاز العالم ومحاولة تغيير الصورة النمطية للعنصرية الإسرائيلية التي تشكلت في ذهنية الرأي العام العالمي.

وقد لاحظنا إن القادة الإسرائيليين قد اغتنموا هذه الأزمة بطريقتهم المعهودة. ففي أوج الغزو العراقي للكويت قال الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ: "في الواقع، إذا تفحصنا التطورات في الشرق الأوسط التي تهدد سلام العالم، فسوف نكتشف أن صلتها بالنزاع العربي الإسرائيلي ضئيلة إجمالا ". ثم وجه انتقادا شديدا إلى الغرب لاهتمامه بالانتفاضة الفلسطينية، فقال إن التركيز الإعلامي على إسرائيل، وتجاهل الأمور الأخرى في الشرق الأوسط، " جعلا كل حادث إلقاء حجر في يهودا و السامرة، بفضل المبالغة في الأخبار المتلفزة، تطورا دوليا رئيسيا يبدو أحيانا انه يهدد السلام العالمي حقا"[1].

فمن جهة، حاولت إسرائيل تبييض صورتها وابتزاز العالم باعتبار أنها واحة الديمقراطية المحاطة بصحاري الديكتاتوريات الشرقية ولذلك فهي بحاجة للدعم والحماية، ومن جهة ثانية، فقد وجدت في حرب الخليج منفذا مناسبا للتوغل في شؤون المنطقة بما يسمح لها الاستحواذ على نصيب من ثروات المنطقة وأن تؤدي دورا

1 إسرائيل في أزمة الخليج. احمد خليفة. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 4- 1990. ص. 14. ويمكن الاطلاع على المجلة على الرابط التالي: htt://www.palestine-studies.org/ar/mdf

في وضعها الجيوسياسي المهم من خلال بناء شبكة علاقات متعددة الجوانب بدول المنطقة. على أن اللافت في الأمر أن الحديث عن العلاقات الخليجية الإسرائيلية كان لا يكاد يسمع قبل الأزمة الخليجية الحالية، ولكن هذا الحديث خرج من الهمهمات المكبوتة إلى الفضاء الإعلامي الرحب مع بدء الأزمة، ولا زال متواترا إلى ألان وربما يستمر إلى ما شاء الله مع تدفق سيل من المعلومات والوثائق التي ستجلي كل أسرار وطلاسم هذه العلاقات التي حرصت أطرافها على سريتها التامة.

لقد برز الحديث عالي النبرة في الفضاء الفسيح الواسع بدون مواربة، سواء كان ذلك من خلال شخصيات خليجية رسمية معروفة أو من الطرف الصهيوني أو الدوائر الرسمية و الإعلامية الغربية خاصة الأمريكية. يقول الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وزير الخارجية القطري السابق في تغريده له على تويتر في 10مارس 2018، على خلفية تبادل الاتهامات بين دول الخليج بوجود علاقات مع إسرائيل: "عملية السلام عاصرتها منذ مؤتمر مدريد. وكنا متفائلين بالسلام ومؤمنين به ومازلنا، وشاركنا في التقارب مع إسرائيل، وتحملنا كل الانتقادات في ذلك الوقت، وكان هدفنا هو السلام. لكننا لم نعقد اجتماعات وراء الكواليس لا في البحر ولا في البر، ولَم نضع خططاً سرية". لقد صرنا " أضحوكة نُبتز وتهدر أموالنا بين صفقات غير مدروسة أو الدفع للوبيات في الدول صاحبة القرار حتى عندما نذكر أن للإسرائيليين الحق بأن يعيشوا في أرضهم بأمان وهذه قناعتي منذ سنوات طويلة ومازلت. نستحي أن نذكر أن للفلسطينيين الحق نفسه أيضاً"، مع أن دول الخليج لم تكن معنية مجتمعة أو منفردة بالمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لكن الإسرائيليين يقدمون العلاقة التي نشأت بينهم مع بعض الدول العربية بصورة أكثر تفصيلا ودقة على لسان سامي ريفيل[1] في كتابه " قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية فقد أظهر تلك الدول بأنها أكثر استعجالا من إسرائيل في نسج العلاقات، حيث يقول أنه في فترة أوسلو بدأ نسج علاقات أولية مع دول الصف الثاني العربية وأبرزها " المغرب و تونس في المغرب العربي، وسلطنة عمان وقطر في الخليج العربي. ويقرر سامي ريفيل أن العلاقة مع قطر تعتبر مفتاح للعلاقة مع بقية الدول العربية ومؤشر على الوضع المستقبلي " ومن المفهوم أيضا أن نجاح العلاقات الأولية بين إسرائيل وقطر، له تداعيات مباشرة على قدرة إسرائيل على إقامة علاقات جيرة طيبة مع دول عربية أخرى. لذلك ورغم أن أغلب أحداث القصة تدور بعيدا

[1] سامي ريفيل: احد أضاء فريق وزارة الخارجية الاسرائيلية المعني بإدارة عملية التطبيع مع دول الخليج العربي، وأول دبلوماسي في قطر. عمل خلال الفترة 1991 -1996، رئيسا لأول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، ثم رئيسا لقسم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وبعدها وزيرا مفوضا في السفارة الإسرائيلية في باريس.

عن هنا، إلا انه يمكن التأكيد على أنها وثيقة الصلة جدا بما هو متوقع في السنوات القادمة في المنطقة كلها، وإسرائيل من ضمنها"[1]. ومع التأكيد أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية قد دفعت كل من سلطنة عمان والمغرب وتونس إلى قطع تلك العلاقة التي لا زالت قطر تحافظ عليها، إلا أن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى عمان في 26 أكتوبر2018، والتي تناولت حسب البيان الإسرائيلي "سبل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط، و تمت مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطق "[2]. وقد لقيت هذه الزيارة الكثير من الاستهجان، حيث كتب عبد الباري عطوان في افتتاحية صحيفة "رأي اليوم" يقول: لماذا هذه الهجمة التطبيعية المهينة من ثلاث دول خليجية نحو الحكومة الإسرائيلية الأكثر دموية وعنصرية؟ وما هي العاصمة الثانية التي ستفرش السجاد الأحمر لنتنياهو بعد مسقط؟ وهل سنرى أعلاما إسرائيلية على صواري سفارات الرياض والمنامة والدوحة وأبو ظبي والرباط قريبا؟ إنها "صفقة القرن" في أبشع صورها"[3].

كما انتقدت الكثير من الجهات الفلسطينية والدولية الخطوة العمانية هذه وهو ما دفع وزير الدول العماني للرد بالقول:" من يقول إن هناك خطة لا يلام كمراقب، لكن ليس لدينا خطة، لسنا وسطاء ويبقى الدور الأمريكي هو الرئيس في الأمر، نحن نقدم التيسيرات فقط"[4]، هذا الرد يفيد أن عمان مثل الكثير من الدول العربية لم تعد ترى في نفسها طرفا في الصراع العرابي الفلسطيني بل هو طرف محايد لا تعنيه القضية من أساسها، وأمريكا هي من تقرر كل شيء، مع أن الفلسطينيين قد وصلوا إلى قناعة باستحالة تحقيق سلام في المنطقة بوساطة أمريكية غير نزيهة. باختصار أسلو انتهت.

من المؤكد أن المنطق الذي يحكم سياسات هذه الدول يسير وفق مبدأ " ألا تبقى جانبا في انتظار نتائج جهود الدول الموجودة في الدوائر المباشرة للصراع الإسرائيلي العربي، وإنما عليها أن تحاول التأثير والمساهمة بدورها في جهود تغيير وجه المنطقة"[5].

---

[1] سامي ريفيل. قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية. ترجمة محمد البحيري. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى 2011. ص. 29.

[2] رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في زيارة قصيرة إلى سلطنة عمان. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45992457

[3] افتتاحية صحيفة " رأي اليوم" https://www.raialyoum.com/?cat=10

[4] أول رد عماني على منتقدي زيارة نتنياهو https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2018/10/26/1036335720-

[5] سامي ريفيل. المصدر السابق. ص. 15.

يرى ريفيل أن تعاظم طموح النظام القطري الجديد الذي وصل للحكم عام 1995، بعد سلسلة طويلة من الانقلابات التي عصفت بقطر خلال القرن العشرين قد جاء " ليعبر عن نفسه بوضوح على الساحة الدولية"[1]. وقد تحدث الكاتب عن حفاوة الاستقبال القطري الذي لقيه شمعون بيريز عند زيارته لقطر قادما إليها من سلطنة عمان في الثاني من ابريل 1996، حيث قال: أنه " حظي باستقبال رسمي كامل في مطار الدوحة، تضمن التحية العسكرية ورفع العلم الإسرائيلي، وعزفت فرقة الموسيقى العسكرية القطرية النشيد الوطني الإسرائيلي "هتكفا". وخلال هذه الزيارة التي حظيت بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية والعربية، التقى بيريز مع أمير قطر ووزير خارجيته، وبحث معهما مسيرة السلام في المنطقة وتطوير العلاقات بين الدولتين. وكان هناك تركيز خاص على المجال الاقتصادي " ذلك أن " الأوقات التي كانت المنطقة فيها مكانا نائيا تعيش فيه قبائل إسلامية رحالة، تعمل بالصيد كي تبقى على قيد الحياة، لم تعد سوى مجرد ذكريات بعيدة. وبفضل أسعار النفط والغاز الطبيعي التي تحلق في عنان السماء تحولت دول الخليج إلى أغنى دول العالم.ونتيجة لذلك، حدث تحفيز مثير للتنمية الاقتصادية في أجزاء واسعة من المنطقة، وتمتع الكثير من السكان بالأرباح واستفادوا بمستوى عال من الخدمات"[2]. أي أن إسرائيل وبصريح العبارة تريد أن تستحوذ على جزء معتبر من هذه الثروة الطارئة التي لم تكن متوقعة من سابق، وفي سبيل هذا الهدف فقد صحب بيريز بمعيته إلى قطر وفدا اقتصاديا مرموقا، " و كان أبرز ما في الزيارة أجواء الاستقبال الفاخر والرسمي الذي جرى في قصر الأمير القطري، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية القطري والذي شهد توقيع اتفاق لفتح مكاتب للتمثيل الدبلوماسي تحت مسمى (مكاتب تمثيل المصالح التجارية)" وبمناسبة افتتاح هذه المكاتب صرح وزير الخارجية القطري حينها: إن السلام اليوم هدف عالمي والقوة التي تدفع باتجاهه هي الولايات المتحدة الأمريكية" وأضاف: " ولقطر مصالح تربطها بالولايات المتحدة"[3]، لكن وجب التنويه أن المصالح الاقتصادية هي فقط الوجه الظاهر للمعادلة الإسرائيلية أما الوجه الخفي فيكمن في الوضع الجيوسياسي الذي تتمتع به قطر ومنطقة الخليج في تقاطع الطرق بين الغرب والشرق[4].

---

[1] سامي ريفيل. المصدر السابق. ص. 18.

[2] سامي ريفيل. قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية. ص. 274.

[3] المصدر السابق. ص. 173.

[4] أنظر: سامي ريفيل. قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية. ص. 167 -190.

إن الحفاوة والكرم الذي قوبل به الوفد الإسرائيلي في قطر ولد لديه " شعورا بوجود إمكانية حقيقية لتحقيق نبوءة الشرق الأوسط الجديد. وفجأة بدا أن السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية أقرب من أي وقت مضى"[1].

بل أن الكاتب يذهب للاعتقاد أن " نجاح العلاقات الأولية بين إسرائيل وقطر له تداعيات مباشرة على قدرة إسرائيل على إقامة علاقات جيرة طيبة مع دول عربية أخرى. لذلك ورغم أن أغلب أحداث القصة تدور بعيدا عن هنا، إلا أنه يمكن التأكيد على أنها وثيقة الصلة جدا بما هو متوقع في السنوات القادمة في المنطقة كلها، وإسرائيل من ضمنها "[2].

في سبتمبر 2017 زار وفد قطري إسرائيل بصورة سرية، وذلك قبل لقاء أمير الكويت بالرئيس الأمريكي ترامب. والى جانب القضايا الأمنية المتعلقة بالخطوات العسكرية التي تخشى قطر من حدوثها بسبب الأزمة فإن الوفد القطري قد ناقش كذلك "إمكانية أن تساهم إسرائيل في رفع الضغط عن بلاده وربما يكون لها دور في الحل ولو من وراء الستار"[3].

وقد نقل موقع Arabic.rt في 31 مارس2017، عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن الإمارات شاركت في المناورات التي أجراها سلاح الجو الإسرائيلي في اليونان في 27.03.2017 إلى جانب اليونان وإيطاليا والولايات المتحدة وأن طائرات (F16) الإماراتية شاركت في هذه المناورات. وأن هذه ليست المرة الأولى حسب الموقع. ونسب الموقع إلى ضابط إسرائيلي تأكيده أن"التعاون والمناورات المشتركة بين الدول بأنها إستراتيجية، وأن الدول المشاركة لها مصالح مشتركة عسكرية واقتصادية"[4].

لقد وجد تناغم في الموقف السلبي لدول الخليج من السلطة الفلسطينية فقد أشار التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2016 -2017، إلى غياب دعم دول الخليج الغنية للميزانية الفلسطينية عدا ما قدمته السعودية منذ بداية 2016، وحتى أكتوبر 2017، والذي بلغ 244 مليون دولار، إلى جانب مساهماتها في دعم الانروا بما يساوي 12٪ من ميزانيتها"[5].

---

[1] المصدر السابق. ص. 21 -22.

[2] المصدر السابق. ص. 29.

[3] وفد قطري يزور إسرائيل بصورة سرية http://www.alayam24.com/articles-

[4] مناورات جوية مشتركة تضم الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة https://arabic.rt.com/world/87094/

[5] أنظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 -2017. تحرير د. محسن محمد صالح. ص: 343. يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: https://books.google.com/books?id=8GRWDwAAQBAJ&pg=PA3

وكان مصطفى البرغوثي[1] قد ذكر في حديث لقناة العربية الحدث في 10سبتمبر 2018، أن كل المساعدات العربية والأمريكية المقدمة لفلسطين لا تزيد عن 10٪ من الميزانية الفلسطيني

أما قطر فقد توقفت حسب التقرير عن دعم الميزانية الفلسطينية وتوجهت لدعم حركة حماس في غزة.

وأقتصر دور الإمارات على رعاية المصالحة بين تيار دحلان وحركة حماس، وهذا تساؤلا عن جدوى تصريح وزير الدولة الإماراتي أنور قرقاش (أن وجود قيادات من حماس في قطر يمثل مشكلة).

في ختام مؤتمر الرياض بين الدول العربية والإسلامية وأمريكا في مايو2016، توجه الرئيس الأمريكي ترامب إلى إسرائيل، وفي لقائه مع نتنياهو قال ترامب: " رجعت من السعودية، والمشاعر هناك تجاه إسرائيل إيجابية للغاية" و أنه قد "تم إحراز تقدم ملموس"[2]. وقد قد نقل التقرير الاستراتيجي الفلسطيني عن فرانس برس أن الإذاعة الإسرائيلية الناطقة بالعربية قالت في 07 سبتمبر 2017، أن " أميرا من البلاط الملكي السعودي زار البلاد سرا، وبحث مع المسئولين الإسرائيليين فكرة دفع السلام الإقليمي إلى الأمام". وقد علق عوزي رابي المتخصص بالشأن السعودي في تلك الإذاعة بالقول: " منذ تولي ترامب السلطة وزيارته إلى الرياض في مايو 2017، حصل دفع لعلاقات ولقاءات بين الإسرائيليين و السعوديين وعمل على التعاون".

لكن السعودية أنكرت الأمر جملة وتفصيلا وذهبت للقول أنها لا تخفي شيئا. و لكن في المقابلة التي أجراها معه رئيس تحرير مجلة "ذي أتلانتيك" الأمريكية جيفري غولدبرغ رد الأمير محمد بن سلمان على سؤال عما إذا كان يعتقد أن "الشعب اليهودي لديه الحق في أن تكون له دولة قومية فوق جزء من أرض أجداده على الأقل؟" بالقول: "أعتقد أن لكل شعب، في أي مكان كان، الحق في أن يعيش في وطنه بسلام. أعتقد أن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي الحق في تكون لكل منهما أرضه"[3]، دون أن يحدد الأرض المقصودة. وكان ولي العهد السعودي قد أكد لصحيفة التايم (The time) أن للسعودية وإسرائيل عدو مشترك "حسنا، يبدو أن لدينا عدوا مشتركا، ويبدو أن لدينا العديد من الأوجه المحتملة للتعاون الاقتصادي. لكن لا يمكن أن تكون لنا علاقة مع إسرائيل قبل حل قضية السلام مع الفلسطينيين، لأن

---

[1] مصطفى البرغوثي الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

2 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 -2017، ص: 347.

[3] ولي العهد السعودي: الإسرائيليون لهم "الحق" في العيش بسلام على أرضهم https://www.france24.com/ar/20180403

كلا منهما له الحق في العيش والتعايش"[1]، وهنا تبدو العلاقة الدبلوماسية مجرد تعبير شكلي مادام الطرفان لا يعتبران نفسيهما عدوين لبعضهما البعض في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

ومع نفي السعودية المتكرر لوجود تقارب بينها وبين إسرائيل، إلا أن الإشارات القادمة من واشنطن وتل أبيب تجعل من هذا النفي تأكيدا، فقد جاء التصريح الأخير لدونالد ترامب على خلفية مقتل جمال خاشجي، ونقله موقع "كان " الإسرائيلي في 23أكتوبر 2018، "إن السعودية حليف عظيم بالنسبة للولايات المتحدة وأحد أكبر المستثمرين، وربما الأكبر، وساعدتنا كثيرا في دعم إسرائيل"[2]، ومع أن ترامب لم يوضح طبيعة تلك المساعدة لكن من الممكن القول بأنها لصالح إسرائيل اعتمادا على العلاقة الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة التي تتناسى منظومة القيم الغربية الخاصة بالحرية و العدالة وحقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

يذهب أحد الخبراء الغربيين للقول أن الولايات المتحدة هي من ورط السعودية بدخول الحرب في اليمن، ولكن "لا يمكن للغرب وبالخصوص واشنطن السماح للسعودية بتحقيق انتصار في اليمن، الانتصار سيعني إلحاق هزيمة بإيران حاضنة وعراب الحوثيين، وستكتسب السعودية حينئذ ثقة في النفس ستجعل منها مرجعا إقليميا لقرارات العالم العربي في ظل انكماش القاهرة وعزلة سوريا وتغيير بغداد وجهتها الإستراتيجية. لن تسمح واشنطن للسعودية بتحقيق الانتصار، هذه مسلمة يجب الإيمان بها، لأن البنتاغون مازال في حاجة إلى لإيران كعدو لتبرير بعض سياساته الشرق أوسطية"[3].

وقد تطرق التقرير الاستراتيجي الفلسطيني العلاقة الإسرائيلية الإماراتية منوها إلى زيارة وزير الطاقة الإسرائيلي إلى الإمارات العربية المتحدة عام 2016، للمشاركة في مؤتمر للطاقة، وكانت إسرائيل قد أعلنت عن افتتاح ممثلية دبلوماسية رسمية لها لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة International Renewable Energy Agency(IRENA) التي تتخذ من أبي ظبي مقرا لها.

---

[1] محمد بن سلمان حول إسرائيل: عدونا مشترك وآفاق محتملة للتعاون بعد السلام مع الفلسطينيين
https://arabic.rt.com/middle_east/936825

[2] السلطات السعودية ساعدت الولايات المتحدة في دعم إسرائيل **https://kan3anyat.net/ar/?p=43087**

[3] الغرب ورط السعودية في حرب اليمن لإذلالها وجعلها تتودد لإسرائيل في مواجهة إيران https://www.raialyoum.com/index.php/

كما أن حرب اختراق البريد الالكتروني و التسريبات بين الأطراف الخليجية قد كشفت عن مراسلات مثيرة تفيد بوجود علاقات من نوع ما بين الإمارات وإسرائيل، فقد سربت مراسلات بين يوسف العتيبة سفير الإمارات في واشنطن و عوزي روبين (ذكرناه سابقا)، وكشفت مراسلات أخرى عن علاقة بين الإمارات ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، وهي منظمة يمينية موالية لإسرائيل وتتمتع بنفوذ كبير لدى إدارة ترامب[1]. هذا ناهيك عن الوفود السياحية و الرياضية التي تتردد على الإمارات وارتفاع موسيقى النشيد الوطني الإسرائيلي أراضيها.

أما علاقة البحرين بإسرائيل فقد بدأت سرا كما تفيد العديد من المصادر، إلا أنها كشفت للعلن مؤخرا بصورة أكثر تكثيفا فنجد في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني عناوين مذهلة لتلك العلاقة حيث يذكر مثلا أن وفدا يقوده الحاخام الأميركي مارك شناير يتجه إلى العاصمة البحرينية المنامة ضمن حملة دينية ينظمها كنيس يهودي بين البحرين وفلسطين المحتلّة.

وقد قال الحاخام شناير من المنامة إن ملك البحرين هو من قاد بنجاح الجهود المبذولة لتقوم جميع دول الخليج الست بتسمية حزب الله منظمة إرهابية، مشيراً إلى أن البحرين قد تكون أول دولة خليجية تبني علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وبحسب شناير فإن الملك البحريني قال له إن أكبر أمل للحصول على صوت عربي معتدل في الخليج هو بأن تكون إسرائيل قوية، كما شكر الحاخام الأميركي الملك البحريني لكونه "يقدّم الدعم لإسرائيل"، على حد قوله.

ويكرّر شناير بأن الدافع وراء أنشطته هذه هو تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج. وقال شناير "أنا أول حاخام يدخل القصر.. والملك كان أول زعيم من زعماء دول الخليج الست ينتقد علنًا إيران لطرقها المتطرفة والأصولية في ما يتعلق بنشر الإرهاب".

ولفت شناير إلى أن أحد أهداف الحملة التي ينظّمها هو إلهام المنظمات اليهودية حول العالم بالقدوم إلى البحرين، وتابع "سنرى المزيد من اليهود يستغلّون البحرين كمركز للأعمال"[2].

---

[1] موقع بريطاني يكشف عن مراسلات بين سفير الإمارات بواشنطن وجنرال إسرائيلي- https://www.i24news.tv/ar/middle-east/153171-170817

[2] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 -2017، ص: 348 -349.

وأضاف الحاخام أن المجموعة التقت بوزير السياحة، الذي دعا بدوره الأميركيين اليهود الآخرين لزيارة البحرين.

وكان الكنيس قد أعلن عن رحلة جماعية إلى البحرين ومنها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى صفحته في الإنترنت، وضع الكنيس صور المنامة إلى جانب صور القدس المحتلة، في إعلان أشبه بإعلانات رحلات السياحة الدينية، دعا فيه جمهوره للتسجيل في الرحلة، التي وصفها برحلة العمر التاريخية، والتي تمتد 8 أيام مقسمة إلى 3 في البحرين و5 في فلسطين المحتلة.[1]

تبدو البحرين كما لو أنها أكثر الدول الخليجية سفورا في علاقتها بإسرائيل فقد كتب وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة تغريدة على تويتر في 28 سبتمبر 2016، ينعي فيها شيمون بيريز قال فيها: " أرقد بسلام أيها الرئيس شيمون بيريز. رجل حرب ورجل سلام لا يزال صعب المنال في الشرق الأوسط".

" Rest in Peace President Shimon Peres , a Man of War and a Man of the still elusive Peace in the Middle East"

وكان ولي العهد البحريني الأمير ناصر بن حمد قد شارك في سبتمبر 2017، نيابة عن الملك في احتفالية مركز سيمون فيزنتال لإحياء ذكرى (المحرقة) في لوس انجلوس، وندد بالمقاطعة العربية لإسرائيل وأكد أنه سيسمح لموطني البحرين بزيارة إسرائيل [2].

وقد نقلت صحيفة جيروزاليم بوست عن الحاخام مارك شناير رئيس مؤسسة التفاهم العرقي التي تعني بالحوار بين الأديان في نيو يورك أنه التقى ملك البحرين لأكثر من مرتين، وأن الملك حمد عبر له عن قناعته بان " إسرائيل" قادرة على الدفاع ليس فقط عن نفسها، بل وعن أصوات الاعتدال والدول العربية المعتدلة في المنطقة أيضا، وأن مسألة بدء بعض الدول العربية فتح قنوات دبلوماسية مع إسرائيل هي مسألة وقت فقط".

---

[1] وفد يهودي في المنامة يشكر ملك البحرين http://www.sahafah24.com/show1326719.html

[2] الإعلام الإسرائيلي: ملك البحرين دان مقاطعة إسرائيل وسمح لمواطنيه بزيارتها
http://www.almayadeen.net/news/politics/824400/

ولم يتوقف الأمر هنا بل وتزامنا مع اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل زار إسرائيل وفد من الجمعية البحرينية (هذه هي البحرين). وذكرت القناة الإسرائيلية الثانية أن الوفد البحريني الذي يضم شخصيات سنية وشيعية سيلتقي بمسئولين في الحكومة الإسرائيلية. إلى جانب أن الوفد قام بجولة في مدينة القدس. وأكد مسئول الشؤون العربية في القناة أيهود ايعاري، أن الوفد البحريني أبلغه أن ملك البحرين سيسمح بزيارة البحرينيين لإسرائيل.

الاستنتاجات:

يتيح لنا تحليل المشاكل الجيوسياسية الحالية في منطقة الخليج أن نستخلص مجموعة من الاستنتاجات:

1. ترتبط المشاكل الجيوسياسية لدول الخليج بشكل كبير "بعامل النفط" والصراع بين الدول الكبرى (الولايات المتحدة وحلفاؤها، روسيا والصين، وبعض القوى المجاورة)، والنزاعات الإقليمية لدول المنطقة. وهو ما يشكل بيئة خصبة "مواتية" لتحفيز الغزو الخارجي تحت ذرائع مختلفة في الفضاء الجيوسياسي للخليج.
2. أنه و حتى الآن، لم تقدر الدول العربية الخليجية الست على تطوير عقيدة شاملة خاصة للأمن الموحد، بنفس القدر الذي فشلت فيه في انجاز العملة الموحدة وحل قضايا الجمارك والمسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية المشتركة.
3. تكمن معضلة القضايا الجيوسياسية للخليج، أن هذه المنطقة تقع في مجال المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى، الساعية لحل مسائل السياسة العالمية من خلال تصنيف الدول إلى "خيرة" و"شريرة"، حيث المعيار الرئيسي هو إما الولاء أو عدم الولاء (الاستعداد أو عدم الاستعداد) للتحولات الديمقراطية وفقا للوصفة الأمريكية. وهذا عامل هام من عوامل زعزعة الاستقرار.
4. اندفاع الدول المطلة على الخليج للتمترس في مواجهة بعضها، وعدم قدرتها على ابتداع خط سياسي مستقل يقوم على الاعتراف المتبادل بالمصالح الحيوية لبعضها سيجعل المنطقة بؤرة حرب دائمة ليس فقط بين هذه الدول، ولكن أيضا بين الجماعات المختلفة، لأنها ربما تصير أكثر مناطق العالم هشاشة.
5. إن التناقضات الحادة بين دول مجلس التعاون الناجمة عن طموحاتها السياسية التي تتجاوز حدود قدراتها الفعلية من جهة، وطبيعة العلاقات التي تربطها جماعيا وفرديا بالولايات المتحدة قد أظهرت

مجلس التعاون الخليجي كقشة في مهب الريح، وبرهن المجلس بجلاء أنه لا يعدو أكثر من ديكور خارجي، لا يقدر على الإتيان بشيء في الأوقات الحرجة التي تهدد وجوده ذاته كما هو حاصل بفعل الأزمة التي تعصف بجميع دوله الآن. فقد سبق للمجلس أن وقف مكتوف الأيدي عام1990، ولم يعمل على رأب الصدع بين الكويت والعراق باعتبارهما عضوين فيه.

6. تكاد هذه الأزمة أن تفقد دول الخليج واليمن و إلى الأبد إمكانية السيطرة على الوضع في المنطقة، هذا كانت لا زالت توجد إمكانية بالفعل -لصالح دول أخرى وقوى وجماعات عديدة ومتنوعة خصوصا إسرائيل التي تعمل لاستغلال معطيات ونتائج هذه الأزمة لتكون هي صاحبة المبادرة والقرار في المنطقة، ما لم تسارع هذه الدول لإطلاق حوار واضح وصريح ثنائيا وجماعيا لحلحلة كافة الملفات العالقة بينها. ويأتي ملف الإرهاب في مقدمة هذه الملفات، ذلك أن هذه المنطقة تحتاج بشدة إلى توافق مبدئي حول تعريف واضح وملزم لمفهوم الإرهاب. و من شان عدم قدرة هذه الدول على إدارة حوار بناء مستقل فيما بينها أن يزيد الأمور تعقيدا ويفقدها أي قدرة في الاستفادة من الوضع الجيوسياسي للمنطقة سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

7. أن قضية محاربة الإرهاب ومصادر تمويله من القضايا العالمية الشائكة للغاية لأسباب عدة لعل أهمها عدم التوافق العالمي على تعريف واحد وواضح لماهية الإرهاب، فالدول الكبرى مثلا لها تعريفاتها الخاصة، وبرز كذلك أن لكل دولة في الخليج تصورها الخاص بالإرهاب فالمنظمة أو الجماعة التي تصنفها دولة ما على أنها إرهابية، تصنفها دولة أخرى غير ذلك.

8. إن الطموحات الجيوسياسية لدول المنطقة وتقاطع مصالح بعضها مع المصالح الإسرائيلية في مواجهة طموحات دول أخرى يجعل حركة التطبيع مع إسرائيل تسير بمعايير فلكية في الوقت الذي يقف فيه السلام مع الفلسطينيين عند نقطة التجمد. كما أن ذلك ينسف كليا مقولة الصراع الديني في المنطقة لصالح مفهوم الصراع الجيوسياسي الإقليمي، ولكنه لا يعزز الأمن القومي العربي.

المراجع:

1. الاكسندروف.أي. ممالك الخليج الفارسي. مرحلة التحديث. موسكو: العلاقات الدولية، 2000.
2. ابراهيموف. س. الإسلام والسياسة الخارجية للملكيات العربية في الخليج الفارسي في الثمانينيات ، موسكو ، "ناؤوكا" ، 1991.

3. الساكين كامرام. إعادة إعمار العلاقات الإقليمية - دبي ، 2001.
4. ايفاشوف. ل. ماذا وراء خطط الحرب الأمريكية ضد العراق // مجلة نظرية وممارسة الدراسات الأوروبية الآسيوية. 2003. رقم 22.
5. الغنيم. ي، الكويت: إجابة على الغزاة ، موسكو ، 2001.
6. إيران الحديثة. كتاب مرجعي. موسكو ، 1993.
7. تشيركاسسكي يا. الأمن الإقليمي في الخليج الفارسي // مجلة القانون الدولي والعلاقات الدولية البيلاروسية. -2002.رقم - 4.
8. خوترسكايا ف . ف. العلاقات المتبادلة بين جمهورية إيران الإسلامية وبلدان آسيا الوسطى // إيران: الإسلام والسلطة. موسكو ، 2001.
9. زكريا.م ، ياكوفليف. ا. الممالك البترولية في شبه الجزيرة العربية على عتبة القرن الواحد والعشرين، موسكو، معهد دراسات إسرائيل والشرق الأوسط ، 1998.
10. ساناي م . العلاقات بين إيران ودول آسيا الوسطى. المآتا، 1997.
11. سامي ريفيل. قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية. ترجمة محمد البحيري. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى 2011.
12. شاريبوف أو. ز. العلاقات الدولية في منطقة الخليج الفارسي ودور عامل النفط (الغرب ودول المنطقة). // ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. موسكو، 1999.
13. علييف. ا. العراق وإيران: التاريخ والحاضر، موسكو ، إصدار جامعة موسكو، 2002.
14. عبد الحميد جبيل. الولايات المتحدة والخليج الفارسي: طرق ضمان الهيمنة الأمريكية. - دبي، 2001.
15. عيسى أ. النزاعات المسلحة في الخليج العربي في الثمانينات والتسعينات ، موسكو. 1993، "زناميا".
16. فاسيليف. م. الخليج الفارسي في مركز العاصفة ، موسكو ، " ناؤوكا " ، 1983 .
17. كالفوكورسي ب، السياسة العالمية بعد1945، في كتابين، الكتاب 2، موسكو، "العلاقات الدولية"، 2000، 464 صفحة.

18. كالوجين ل. م، اخمدوف و. م. إيران تخرج من العزلة // إيران: الإسلام والسلطة. مجموعة مقالات في كتاب. موسكو ، 2001.

19. مايباخ ه. إستراتيجية الصراع. لندن ، 1999. الترجمة الروسية.

20. ماك فيير م. المجمع الصناعي العسكري للدول المشاركة في مجلس التعاون الخليجي. التحديات والإجابات. نيويورك ، 2001.

21. ميليخوف اي. ا. ممالك للخليج الفارسي العربية في مرحلة التحديث (في سنوات السبعينات - التسعينات) / / ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم التاريخية، موسكو، 2000.

22. ميليندر ج. منظمة الامم المتحدة ومشاركتها في قضايا الأمن الإقليمي. ستوكهولم ، 2002.

23. مولر ب. حل المعضلة الأمنية في منطقة الخليج الفارسي. - دبي ، 1998.

24. حول الاستراتيجية الأمريكية طويلة الأجل في منطقة بحر قزوين والخطوات العملية لتنفيذها. تقرير تحليلي. // يفروازيايسكي فيستنيك. 2003. رقم - 22.

25. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 -2017. تحرير د. محسن محمد صالح.

26. الموسوعة الجزائرية
https://www.politics-dz.com/community/threads/algiusias

27. مقالة د. هزوان الوز. بين الجغرافية السياسية و الجيوسياسية
http://thawra.sy/_archive.asp

28. فرانسوا جيريه. الجيوسياسية الجديدة. ترجمة: هلا أمان الدين. 2014،
www.arabicmagazine.com

29. رعب خليجي من صفقة أسلحة روسية إيرانية
https://www.addiyar.com/article/1504428

30. دمتري ترينين. مدير مركز كارنيجي موسكو
https://carnegie.ru/2016/09/08/ru-pub

31. فدية "المليار" أشعلت فتيل الخلاف بين دول الخليج
https://www.almarsad.com/135342.html

32. أمير قطر يهنئ إلى روحاني بمناسبة فوزه بولاية رئاسية ثانية
http://www.alalam.ir/news/1971747/

33. إيران تستفز العرب وتعلن فتح مجالها الجوي أمام الطيران القطري
https://www.youm7.com/story/3271/1

34. د. أيمن الزيني. تداعيات الأزمة القطرية علي مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة
https://democraticac.de

35. الاندبندنت تكشفسببا لازمة الخليجية
http://www.alkawthartv.com/news/98711/

36. تعرف على لائحة المطالب المفروضة على قطر
http://arabic.euronews.com/2017/07/05/qatar-gulf-crisis-demands-to-solve

37. السعودية تعلن قطع العلاقات مع قطر
https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2017/06/05

38. البيان الإماراتي حول قطع العلاقات مع قطر
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/954494-

39. البيان المصري حول قطع العلاقات مع قطر
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/05/

40. قطر ترد على بيان دول المقاطعة
arabic.sputniknews.com/arab world/201803011030429258

40. قائمة مطالب من "دول المقاطعة" لقطر
https://www.babnet.net/festivaldetail-144450.asp

41. قطر ترد على بيان دول المقاطعة
arabic.sputniknews.com/arab world/2018/03.01.1030429258

42. الموقف الإيراني من الأزمة الخليجية
http://www.alalam.ir/news/1978669/

43. حان الوقت لتوقف قطر تمويل الإرهاب
http://www.alhayat.com/article/22301702/

44. ترامب يلتقي أمير قطر على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة
www.alittihad.ae/article/54045/2017/

45. ترامب ويتوقع حلا سريعا للأزمة الخليجية
https://www.almodon.com/arabworld/2017/9/20/

46. رجلان يغيران موقف ترامب
https://arabic.sputniknews.com/arab_world//201802211030172214

47. د. حسن أبو طاب تناقضات أمريكية في الأزمة القطرية
acpss.ahram.org.eg/News/16326.aspx/

48. السعودية ثرية جدا وستعطي الولايات المتحدة بعضا من هذه الثروة
https://arabic.rt.com/videoclub/933452

49. الكرملين: موسكو لا تتدخل في شئون منطقة الخليج ومهتمة باستقرارها
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2025000/1/

50. مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف
http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1082877/

51. الدوحة وموسكو توسعان علاقاتهما
http://www.ng.ru/world/2018-03-27/7_7198_doha.html

52. مقابلة مع فيتالي ناؤومكين رئيس معهد الدراسات الشرقية لدى أكاديمية العلوم الروسية
http://www.interfax.ru/interview

53. تعتر قطر ف بدعم الإرهاب https://alwafd.news/15646

54. صحيفة عكاظ السعودية 2017- /https://www.okaz.com.sa/article/ 1551968 Jun 7,

55. البرلمان التركي يصادق على اتفاقية تعاون عسكري مع قطر
https://www.alsumaria.tv/mobile/news/206283/

56. تركيا والخيارات المكلّفة في الأزمة الخليجية
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40253565 -

57. إسرائيل في أزمة الخليج. احمد خليفة
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf.

58. رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في زيارة قصيرة إلى سلطنة عمان
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-45992457

59. افتتاحية صحيفة " رأي اليوم"
https://www.raialyoum.com/?cat=10

60. أول رد عماني على منتقدي زيارة نتنياهو
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201810261036335720-

61. وفد قطري يزور إسرائيل بصورة سرية http://www.alayam24.com/articles-

62. مناورات جوية مشتركة تضم الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة https://arabic.rt.com/world/870941-

63. ولي العهد السعودي: الإسرائيليون لهم "الحق" في العيش بسلام على أرضهم
https://www.france24.com/ar/20180403-

64. محمد بن سلمان حول إسرائيل: عدونا مشترك وآفاق محتملة للتعاون بعد السلام مع الفلسطينيين https://arabic.rt.com/middle_east/936825

65. السلطات السعودية ساعدت الولايات المتحدة في دعم إسرائيل https://kan3anyat.net/ar/?p=43087

66. الغرب ورط السعودية في حرب اليمن لإذلالها وجعلها تتودد لإسرائيل في مواجهة إيران https://www.raialyoum.com/index.php/

67. موقع بريطاني يكشف عن مراسلات بين سفير الإمارات بواشنطن وجنرال إسرائيلي https://www.i24news.tv/ar/middle-east/153171-170817

68. وفد يهودي في المنامة يشكر ملك البحرين http://www.sahafah24.com/show1326719.html

69. الإعلام الإسرائيلي: ملك البحرين دان مقاطعة إسرائيل وسمح لمواطنيه بزيارتها http://www.almayadeen.net/news/politics/824400/

الصراعات المسلحة وآثارها النفسية لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة

صلاح الدين أحمد محمّد الجُماعي
جامعة عمران - اليمن
Drsalah12014@gmail.com

الملخص

2

هدف البحث: يسعى البحث الحالي إلى التحقق من الهدفين الآتيين:

1. التعرف على الآثار النفسية التي خلفتها الصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة.
2. التعرف على الفروق في الآثار النفسية التي خلفتها الصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة وفقاً لمتغير الجنس.

عينة البحث: تكونت العينة من (400) طالباً وطالبة في مدارس أمانة العاصمة.

أداة البحث: أعد الباحث أداة لقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة أثر الصراعات المسلحة.

الوسائل الإحصائية: استخدم الباحث مجموعة من الوسائل الإحصائية، وهذه الوسائل هي:

1. التكرارات والنسب المئوية، وذلك لمعرفة مدى وجود الآثار النفسية للصراعات المسلحة.
2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك للتعرف على متوسط درجات الأفراد في الآثار النفسية ومدى انحراف تلك الدرجات عن المتوسط الحسابي.
3. اختبار (T. Test) لعينتين مستقلتين. وذلك لاستخراج القوى التمييزية لفقرات مقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة بطريقة المجموعتين المتطرفتين ولاستخراج الفروق في مستوى الآثار النفسية للصراعات المسلحة وفقاً لمتغير الجنس.
4. معامل الارتباط بيرسون. لاستخراج صدق البناء (علاقة الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية للمقياس). وكذلك لاستخراج الثبات بطريقة إعادة الاختبار.

نتائج البحث:

1. يعاني طلبة المرحلة الإعدادية من العديد من الآثار النفسية التي سببتها الصراعات المسلحة، وفي مقدمة تلك الآثار: الإحساس بالإحباط والتوتر، والشعور بالخوف والقلق والضيق، والتشتت وشرود الذهن، والقابلية للاستثارة وسرعة الانفعال، النظرة التشاؤمية للمستقبل.
2. توجد فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في الآثار النفسية للصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة وفقاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

Armed Conflicts and their Impact on the Students in Sana'a City's Intermediate School

Salah-Addeen Ahmed Mohammed El-Joma'ei
Associate Prof of Psychology,
Amran University, Yemen
gmail.com@014

Research's Summary

Research's Title: The armed conflicts and their psychological effects among preparatory school stage students in the capital secretariat.

Aim of the research: The current research seeks to verify the following two goals:

1- To identify the psychological effects of the armed conflicts among students of the preparatory stage in the capital secretariat.

2- To identify the differences in the psychological effects of the armed conflicts among students of the preparatory stage in the secretariat, according to gender.

The research sample: The sample consisted of (400) male and female students in schools of the secretariat.

Search tool: The researcher developed a tool to measure the psychological effects of the armed conflicts and their impact.

Statistical methods: The researcher used the following set of statistical methods:

1- Repetition and percentages, so as to see how the existence of the psychological effects of armed conflicts.

2- Averages, standard deviations, to identify the average scores of individuals in the psychological effects and the extent of deviation of those scores for SMA.

3- A test (T. Test) for two independent samples in order to extract the discriminatory power of the paragraphs of the psychological effects of the armed conflicts in a way of measuring the two extremes and the extraction of the differences in the level of the psychological effects of armed conflicts, according to gender.

4- Pearson correlation standards. These standards are for the extraction of construction sincerity. (the correlation between the paragraph and the total score of the scale), as well as the extraction of the retest reliability.

Research result:

1- Preparatory level students suffer of many psychological effects caused by armed conflicts, and at the foremost of those effects are: a sense
of frustration and tension, the feeling of fear, anxiety and distress, depression and absent-mindedness, susceptibility to excitability and irritability and pessimistic outlook for the future.

2- There are statistically significant differences in moral psychological effects of armed conflicts at the preparatory stage students in the capital secretariat, according to gender in favor of females.

المقدمة:

شهد النصف الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالي تزايدا في عدد النزاعات المسلحة، كما تزايدت ضحاياها في صفوف المدنيين، مما دفع بالمجتمع الدولي إلى إعادة التفكير في مفهوم النزاعات المسلحة التي تقوم على النظرية التقليدية للحرب والتي كانت تقصي النزاعات المسلحة من أي تنظيم يمكن أن يمس بالمجال المحفوظ للدولة. (مقلد، 1982، ص220)

ومما لا شك فيه أن انعكاسات الحرب والتوترات المصاحبة لها ينتج عنها غموض المستقبل وأزمات حياتية على جو الأسرة على شكل: توتر، صراع، تبلد الجو الأسري، كآبة وضيق، ثورات غضب بين الوالدين تعود فتنعكس على الأطفال على شكل إحساس بالقلق والعجز وما يصاحبها عادة من أعراض صحية جسدية -نفسية، وقد يكون من أصعب هذه الحالات وضعية الترقب والانتظار والقلق على المصير وغموض المستقبل مما ينعكس على تخطيط حياة الأطفال، كذلك القلق من الأخطار المفاجئة وما تؤدي إليه من تحديد حرية الطفل بشكل مرضي -وتضيق مجاله الحيوي وانكفائه إلى دائرة مغلقة تفتقر إلى المسيرات الحياتية.

كما إن أكثر آثار الصراعات المسلحة شيوعاً وتدميراً هو النزوح الهائل للسكان الفارين من العنف وانعدام الأمن. وتتسبب موجات نزوح السكان الهائلة هذه بمعاناة إنسانية يتعذر وصفُها وبشل الأنشطة الاقتصادية. وهي تخلف أيضا آثاراً شديدة الضرر على البيئة، لا سيما في المناطق الجافة أو المتدهورة بيئياً.

أضف لذلك أن الصراعات المسلحة قد تمارس تأثيراً سلبياً في المستوى العلمي للطلبة. فالدراسة الفعالة تتطلب عوامل بيئية، واجتماعية تمثل مناخاً مناسباً يحيط الطالب بالتقبل، والتقدير، والتشجيع، وسمات مزاجية تمثل مناخاً نفسياً يحمي الطالب من الصراعات، والمشكلات التي تحد من نشاطه، وتسمح له بالانطلاق بكل طاقاته بدلاً من توزيعها، وهناك قدرات عقلية معرفية ضرورية تمنح الطالب القدرة على التعامل مع المواد الدراسية بالتحليل والاستقراء والاستنتاج، وسمات دافعية تعمل كقوى محركة لتلك الطاقات الكامنة. كما نجد أن الدراسة الفعالة تتطلب بجانب القدرات الملائمة للدراسة توافر عادات

وخصائص سلوكية قد لا تكون متاحة لاكتسابها وتنميتها بالشكل الملائم في مراحل التعليم السابقة. (مصطفى، 2005، ص25)

واستناداً لذلك فإنه من الأهمية بمكان دراسة موضوع الصراعات المسلحة وآثارها النفسية لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة.

مشكلة البحث:

لم يشهد عصر من العصور مثلما يشهده عصرنا الحالي من التوترات والأزمات والضغوط والتغيرات السريعة والتطورات الكبيرة، وما ينتشر في العالم من حروب وصراعات، من شأنها أن تثير لدى الفرد القلق والخوف، والإحباط وغيرها من الآثار النفسية.

فالحرب لاسيما إذا كانت مصحوبة بعمليات عسكرية وعنف وعدوان وتدمير شامل وقتل الأبرياء فإن هذه الأحداث لابد أن تؤثر في العمليات النفسية والعقلية للفرد تأثيراً سلباً وقد يكون هذا التأثير ليس مؤقتاً بل دائماً فيصاب الأفراد بأمراض نفسية وعصبية كالتوتر والقلق والتشنج وعدم الاطمئنان للآخرين والخوف من المستقبل ومثل هذه الظواهر النفسية السلبية التي يصاب بها الفرد تؤثر سلبياً في تكيفه للبيئة التي يعيش فيها وتؤثر سلباً في اتزان شخصيته.كما تنمي لدى الفرد الشعور بالاقتلاع وفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف –والوقوع في عالم غريب يفتقر إلى مقومات الحياة العادية -وكذلك اضطراب الضوابط الاجتماعية وتسيب السلوك وتدهور الأخلاق والإقبال على ممارسات جانحة وتصرفات غير متكيفة اجتماعيا واضطراب الإعداد للمستقبل والتحول نحو الجماعات الجانحة سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة. ناهيك عن آثار الحروب على الصحة النفسية والتكيف السلوكي والتماسك الاجتماعي - وتدهور الحياة المدرسية والوقوع في الهامشية التعليمية والمهنية من بعدها. (مهنا، 2008، ص9)

ومن هنا يمكن القول أن الآثار النفسية للصراعات المسلحة يظهر صداها على الحالة النفسية للفرد لوجود علاقة متفاعلة بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة النفسية. فالآثار النفسية لظاهرة الصراعات المسلحة هي الخوف والهرب من مصدر الخطر إذن هناك قوتان متفاعلتان: الأولى ظاهرة الحرب والثانية ظاهرة الهلع والخوف من مكان الخطر، وهذه الأخيرة هي الآثار النفسية السلبية التي تتركها ظاهرة الحرب على الفرد، فالحرب هي المنبه الذي يتأثر به الفرد، إذ تجلب آثاراً سلبية تترك بصماتها على ذاكرته وعلى استقراره

النفسي والاجتماعي في البيئة الموجود فيها، وقد يلازمه هذا التأثير بصفة دائمة كالأمراض النفسية والعصبية. (Burt, 1977, p: 23-24)

ولا يخفى على أحد ما يمر به مجتمعنا اليمني منذ العام 2011م وحتى هذه اللحظة من اضطرابات سياسية وصراعات مسلحة أدت جميعها إلى حدوث خلل في وضعيات الأفراد، فكان له تأثيره البالغ على نفسياتهم وسلوكهم وفي أحيان كثيرة يصل الأمر إلى حد الصدمات النفسية لضحايا الصراعات المسلحة.

أضف لذلك أن هذه الصراعات المسلحة أودت بحياة العديد من الأبرياء أو جرحهم وأحداث العاهات الدائمة والمؤقتة للعشرات بمن فيهم أطفال وأقارب للأطفال وأصدقاء لهم، كما أدت إلى تدمير أو تعطيل المدارس والملاعب وحدائق الأطفال وتشتت الأسر وتفرقها وانفصال الأطفال عن والديهم وتيتم الأطفال وأشاعه الرعب والهلع والخوف والتوتر نتيجة مشاهد القتل والجرح ودوي الانفجارات وأعمال الدهم والاعتقال والأسر، وكل هذه المشاهد المرعبة تحدث أثاراً نفسية سيئة في نفوس الناس بشكل عام، ولدى أفراد مرحلة المراهقة على وجه الخصوص، بكونهم في مرحلة حرجة لها خصائص نفسية وجسمية مختلفة عن تلك الخصائص في المراحل السابقة واللاحقة لتلك المرحلة، كما تتقرر فيها ميولهم العلمية والمهنية وتأخذ شخصيتهم سمة الثبوت النسبي.

ومن هنا أرتأى الباحث القيام بهذا البحث الذي يتناول دراسة الآثار النفسية الناتجة عن الصراعات المسلحة والتي تعرض لها طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة حيث أن هذه المرحلة التعليمية تجسد مرحلة المراهقة بكل مظاهرها وتغيراتها.

<u>أهداف البحث:</u>

يسعى البحث الحالي إلى التحقق من الأهداف الآتية:

1. التعرف على أهم الآثار النفسية للصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة.
2. التعرف على الفروق في الآثار النفسية للصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة وفقاً لمتغير الجنس.

<u>تساؤلات البحث:</u> يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلين التاليين:

1. ما الآثار النفسية التي خلفتها الصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة؟

2. هل توجد فروق دالة إحصائياً في الآثار النفسية للصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانة العاصمة وفقاً لمتغير الجنس؟

أهمية البحث: يمكن إجمال أهمية البحث الحالي في مجموعة من النقاط على النحو الآتي:

1. أهمية موضوع الصراعات المسلحة، حيث اجتاحت هذه الصراعات المسلحة والحروب أغلب الدول والقارات والأمم، وأهلكت الحرث والنسل، وأسفرت عن ضحايا عدة كان في مقدمتهم الفئات الضعيفة التي لا تتحمل نتائج الحروب ومن هذه الفئات فئة مرحلة المراهقة.
2. أهمية الشريحة التي يركز عليها البحث والمتمثلة بطلبة المرحلة الإعدادية والذين يقعون في مرحلة المراهقة، ويعدون فئة اجتماعية مهمة جديرة بالدراسة باعتبار إنهم قادة المستقبل، ولأهمية مرحلتهم العمرية بكونها مرحلة حرجة لما يصاحبها من تغيرات كمية ونوعية تؤثر في شخصية الفرد.
3. ما أكدته نتائج البحوث والدراسات والأطر النظرية، وما تقرره الإحصائيات الرسمية المعتمدة من تزايد الآثار والمشكلات النفسية والاجتماعية التي تخلفها الصراعات المسلحة في أي مجتمع.
4. يعد البحث الحالي أول بحث يتناول موضوع الآثار النفسية للصراعات المسلحة، إذ أنه وحسب علم الباحث لا توجد دراسات سابقة في مجتمعنا اليمني عن هذا الموضوع.
5. عدم وجود مقياس محلي للآثار النفسية للصراعات المسلحة، وافتقار المكتبة المحلية للدراسات ذات العلاقة، مما يعكس الحاجة لإثراء هذا الموضوع بالبحث، الأمر الذي يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.
6. ستوفر نتائج البحث الحالي قاعدة للبيانات المتعلقة بالآثار النفسية للصراعات المسلحة، كما ستمثل رفداً معرفياً للمكتبة اليمنية، وتفتح المجال أمام الدارسين والباحثين للقيام بالعديد من الأبحاث ذات العلاقة.
7. ستوفر نتائج البحث الحالي مصدراً للمعلومات تساعد المعنيين في وضع الاستراتيجيات والتدابير التكاملية والبرامج الإرشادية والعلاجية التي من شأنها حماية الطلبة بل وجميع أفراد المجتمع من التعرض للصراعات المسلحة ومحاولة وضع الحلول والخطط لمعالجة الآثار النفسية التي تعرض لها طلبة المدارس بشكل عام، والمتواجدين في مناطق الصراع على وجه الخصوص.

حدود البحث: يتحدد البحث الحالي في الآتي:

1 - الحدود الموضوعية: وتقتصر على دراسة موضوع الآثار النفسية للصراعات المسلحة.

2 - الحدود المكانية: وتقتصر على مدارس الإعدادية في أمانة العاصمة.

3 - الحدود الزمنية: وتقتصر على العام الدراسي 2014 -2015م.

4 - الحدود البشرية: وتقتصر على طلبة المرحلة الإعدادية من الذكور والإناث.

مصطلحات البحث:

1. الصراعات المسلحة: يعرف الباحث الصراعات المسلحة بأنها: أي حرب أو صراع أو نزاع أو خلاف تحتكم أطرافه إلى أي نوع من أنواع الأسلحة سواء أكانت الأسلحة بدائية أم حديثة وسواء أكانت الأسلحة بيضاء أم نارية وسواء أكانت الأسلحة تقليدية أو متطورة وغيرها من مسميات الأسلحة طالما أن هذه الأسلحة تفضي إلى القتل والإصابة والتدمير.

2. الآثار النفسية:

يعرف الباحث الآثار النفسية بأنها: مجموعة الاستجابات النفسية التي تحدث للأطفال اثناء الصراع المسلح، مثل الشعور بالضيق، والقلق، والتوتر، والإحباط، والضغوط، والشعور بالتعب والإجهاد، والشعور بالذنب، والاكتئاب، واليأس، ووصولاً إلى التفكير بالانتحار.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

مفهوم الصراعات المسلحة:

إن تحديد مفهوم الصراعات المسلحة أضحت مسألة في غاية الأهمية نظراً لما يكتنفها من غموض وتعلقها بمبدأ عتيق ألا وهو مبدأ السيادة، زيادة على ذلك تداخلها مع طائفة شديدة التنوع لدرجة يصعب التمييز بينها. ولاشك أن غموض الحدود الفاصلة بين النزاعات المسلحة غير الدولية والنزاعات المسلحة الدولية حالت دون التوصل إلى تمييز تلقائي بين كلا النزاعين، نتيجة لارتباط هذا الأخير إلى أمد غير بعيد بنظرية الحرب التقليدية. (الخشالي، 2003، ص67)

وفى إطار استعراض بعض التعريفات اللغوية، التي تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، فإن قاموس لونجمان يعرف الصراع بأنه "حالة من الاختلاف أو عدم الاتفاق بين جماعات، أو مبادئ، أو أفكار

متعارضة، أو متناقضة". أما قاموس الكتاب العالمي، فإنه يعرف الصراع بأنه "معركة أو قتال، أو بأنه نضال أو كفاح، خاصة إذا كان الصراع طويلاً أو ممتداً". (بدوي، 1997، ص37)

وتعرف دائرة المعارف الأمريكية الصراع بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته". أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتنوعة. فمن المنظور النفسي، يشير مفهوم الصراع إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافعُ للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما"، وهنا يؤكد مورای على أهمية مفهوم الصراع في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلي أيضاً. (رسلان، 1968، ص18)

أما في بعده السياسي، فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة،بحيث يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى. وبينما يهتم لويس كوزر بالتركيز على الصراع في بعده الاجتماعي، فإن لورا نادر تتجه إلى إيضاح البعد الأنثروبولوجي في العملية الصراعية. ومن ثم فإن الصراع في بعده الاجتماعي إنما يمثل "نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة"، ويكون الهدف هنا متمثلاً "ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم. (بدوي، 1997، ص36)

ويعرف بدوي (1997) الصراعات المسلحة بأنها: ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات. (بدوي، 1997، ص38)

<u>علاقة الصراع بمفهومي النزاع والحرب:</u>

يختلف مفهوم النزاع عن مفهوم الصراع، حيث يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولاً في الاختلافات عن الصراع ، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القيم أو المصالح بحيث تشعر معه أطراف الصراع أن أهدافها غير متوافقة من جانب. كما أن كلا من أطراف الصراع لا يكون فقط متورطا بصورة أو بأخرى في الموقف الصراعى، ولكنه أيضا يكون مهتما من جانب آخر باستثمار موقف الصراع هذا من خلال

التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الأقل حتى لا يخسر. وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه ومنع انتشاره. (بدوي، 1997، ص44)

أما الفرق بين الحرب والصراع فتتمثل في أن الحرب تعتبر أقصى صور الصراع عنفا وأكثرها وضوحاً وسفوراً، كما أن الأطراف، وقد تورطت فعلا في الحرب والصدام، عادة ما تتجه إلى تجاهل اختلافاتها الأساسية، والتطورات التي قادتها إلى الحرب من جانب، كما أنها وقد تورطت فعلا في الحرب، تصبح أولويتها الأولى متمثلة في الإضرار بمصادر قوة الخصم، والسعي إلى تدميرها بما يحقق هدفها في الانتصار أو عدم الخسارة. (بدوي، 1997، ص48 -50)

وتتنوع التقسيمات المختلفة للتميز بين الصراعات بتعدد المعايير أو المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين، وفى هذا الصدد، يمكن الإشارة فيما يلي إلى مجموعة من معايير التمييز بين الأنواع المختلفة للصراعات. فمن المنظور المتعلق بمصدر الصراع، فإنه يمكن التمييز بين صراع بنيوي وصراع مدركي. أما فيما يتعلق بمسببات الصراع فتقسم الصراعات إلى صراعات العلاقات، وصراعات المعلومات ، وصراعات المصالح، وصراعات البنيات، وصراعات القيم. كذلك فإن درجة ظهور الصراع يتم على أساسها التمييز بين الصراع العلني أو المسافر ، والصراع الكامن والمستتر، والصراعات المقهورة أو المقموعة. إضافة إلى ذلك فهناك أيضا موضوع الصراع ، وعلى ضوئه يتم التمييز بين صراع سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، ....الخ أما المتغير الخاص بأطراف الصراع، فعادة ما يستخدم في تقسيم الصراعات إلى ثنائية ومتعددة. وأخيرا ، فهناك درجة العنف المرتبطة بالصراع والتي يتم على أساسها التمييز بين الصراعات العنيفة ، والأخرى غير العنيفة. (العماري، 1991، ص18)

<u>آثار الصراعات المسلحة:</u> تخلف الصراعات المسلحة العديد من الآثار السلبية أهمها: تدمير البُنى التحتية، وتدمير الاقتصاد، وإفساد البيئة، والإعاقات، والخلل الديمغرافي، وانتشار ثقافة العنف، والتشرد، وانتشار الفوضى، وانهيار القيم، والفقر. (مصطفى، 2005، ص27)

<u>النظريات المفسرة للصراعات المسلحة:</u>

(1) <u>المدخل النفسي أو السيكولوجي:</u> يعتمد هذا المدخل في تفسير الظاهرة الصراعية على عدد من الاتجاهات النفسية أو السيكولوجية العامة التي تهتم بتقديم تفسير نفسي أو سيكولوجي لظاهرة الصراع في مستوييها الفردي والدولي. فالصراع المسلح على المستوى الفردي - طبقا

لهذا المدخل - قد يحدث على المستوى السلوكي المعلن أو الواضح عندما يكون لدى المرء دافع للاقتراب من، أو الابتعاد عن الأشياء المحرمة أو الممنوعة في آن واحد. كما يكون على المستوى اللفظي أيضا عندما يود المرء أن يتحدث بصراحة لكنه يخشى الإساءة الى الآخرين . أيضا على المستوى الرمزي، فإن الأفكار قد تتصادم وتنتج نوعا من عدم الاتزان الفكري. وهكذا، فإن حدوث الصراع من المنظور النفسي يكون وظيفة لعدو التوافق بين الاستجابات المطلوبة –العلنية أو اللفظية أو الرمزية أو العاطفية أو غيرها - لإشباع دافع معين مع تلك المطلوبة لإشباع دافع آخر. (بدوي، 1997، ص50)

أما التفسيرات النفسية للصراع على المستوى الدولي فإنها في مجملها، تستند إلى مجموعة العوامل النفسية أو السيكولوجية، يمكن توضيحها من خلال اتجاهين، الاتجاه الأول يربط بين النزعة العدوانية وبين الطبيعة الإنسانية: ومن أبرز دعاة هذا المنهج كل من عالم النفس الشهير سيجموند فرويد، وأستاذ العلاقات الدولية المعروف كينيث والتز. وفي هذا الخصوص، فإن فرويد يذهب إلى القول بأن "الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة". واستنادا إلى ذلك، رأى فرويد إن الصراعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها. (مقلد، 1982، ص222)

أما كينيث والتز فيرى إن الصراعات والحروب في مفهومه إنما تنتج عن "مشاعر الأنانية والغباء الإنساني" من جانب، وكذلك عن "سوء توجيه النزعات العدوانية" من جانب آخر. ويضيف والتز أن "ماعدا ذلك من عوامل إنما يعد ثانويا لا ينبغي النظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكولوجية الأساسية".

وبالنسبة للاتجاه الثاني فيمثل ما يسمى بنظرية الإخفاق أو الإحباط، ويقوم هذا الاتجاه على النظر إلى الصراع على أنه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة التي يمر بها أطرافه، وبصفة خاصة عندما تصاب خططهم بالإخفاق. ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم النفس فلوجل Flugel واريك فروم Fromm . وفى تفسيره للصراع، يقول "فلوجل" بأن الدول التي تحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق. أما أريك فروم فيرى فيقول بأن " العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال

والتطلعات القومية لسبب أو لآخر". وهذا يعني أن تفسير الصراع كنتيجة لعوامل الإخفاق والإحباط قد استثار بدوره بعض الانتقادات، والتي تمثلت في غياب الموضوعية والواقعية في هذا الاتجاه، حيث إن معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولا فقيرة، بل على العكس من ذلك، كانت في أغلب الأحوال من أكثر الدول ثراء ورفاهية، ومن ثم فإن التركيز على عامل الإحباط وحده كقوة محركة للصراعات الدولية يخلو من الواقعية والموضوعية. (الخشالي، 2003، ص67)

(2) النظرية الأيديولوجية: تستمد هذه النظرية دعاماتها الفكرية من المنطلقات الأيديولوجية الماركسية باعتبار أن منهجها في صميمه يعد منهاج صراع. ويستهدف هذا المدخل من وراء ذلك إثبات وبرهنة قوة منطقة من جانب، وإثبات خطورة الصراع الأيديولوجي من جانب آخر. وفى هذا الصدد، يؤسس المدخل الأيدولوجي تفسيره لظاهرة الصراع، خاصة على المستوى الدولي، على التناقضات الأيديولوجية بين الدول. فالحرب، كما يرى دعاة هذا المدخل، تمثل نقطة الذروة في تفاعل أي صراع، وأن الفهم الصحيح لأبعاده لا يتحقق إلا من خلال التصنيف الطبقي لقواه وأطرافه، ومن خلال تحديد علاقات القوى الطبقية بينها، وبالتالي يتم تحديد الدوافع المحركة للصراع من جانب، والمصالح المستترة ورائه من جانب آخر.

ومن هذا المنطلق، فإن حدوث الصراع طبقاً لهذا المدخل يترتب على التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبطة به، والتي تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة. بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الأيديولوجي وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتالي على طرفيه -أو أطرافه - التوصل إلى حلول مرضية لكليهما. (بدوي، 1997، ص58 -59)

(3) نظرية النظام السياسي: تنطلق هذه النظرية من الافتراض القائل بأن "النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الأساسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية" ومن ثم، فإن القضاء على هذه الصراعات بصورة إيجابية وفعالة يستلزم التعديل في هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات أو السيادة القومية وإدماجها في إدارة واحدة تتولى لغرض السلام وتدعيم فرص الاستقلال"

يضاف إلى ذلك، أن الاتجاه العام للدول للبحث عن مصادر إضافية أو بديلة لدعم قوتها وقدراتها الوطنية على استعادة أو تصحيح التوازن في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، يؤدى بدوره إلى تقوية وتعضيد الاتجاه نحو الصراع بين الدول، أو على الأقل زيادة احتمالات تورطها بدرجة أو أخرى في هذا الصراع. ومن هنا يخدم التعرف على الأهداف القومية للدول كأحد مؤشرات تمييز الأسباب المؤدية إلى الصراع الدولي، والتي يمكن بصددها التمييز بين الأهداف ذات الطبيعة المحدودة، وذات الطبيعة المطلقة. (مقلد، 1982، ص223)

(4) النظرية الاجتماعية:

تعد هذه النظرية إحدى أهم المقتربات النظرية في دراسة ظاهرة الصراع في مستوياتها المتعلقة بالأفراد أو الجماعات على حد سواء. وبينما اتجه هذا المدخل في مراحله الأولى إلى الاعتماد على المقتربات المتعلقة بتحليل الصراع الطبقي – ماركس وانجلز -، أو على نظريات التطور الاجتماعي - داروين وأنصاره -، أو على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية – ماكس فيبر - ، فإن نطاق الاهتمام في هذا المدخل قد اتسع بدوره ليشمل المتغيرات المتنوعة التي تمثل روافد الظاهرة الصراعية في جذورها المتعددة كالإدراك، والقيم، والأصول العرقية أو الأثنية، والأيديولوجية، والثقافة بوجه عام.

وفيما يتعلق بالإدراك ودوره في الصراع الاجتماعي، فإن الفرضية الرئيسية للمدخل الاجتماعي إنما تقوم على الاعتراف بالدور المحوري الذي يؤديه سوء الإدراك في الصراع الاجتماعي. ذلك أن التصارع في سبل الفهم والمدركات يكتسب أهميته وتأثيره من حقيقة أنه يشير إلى "الاختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل طرق تحقيق الأهداف المشتركة". (العماري، 1991، ص19)

ثانياً: الدراسات السابقة للصراعات المسلحة:

بالنظر إلى التراث النفسي والاجتماعي لموضوع الصراعات المسلحة نجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فقد أجرى كوود (Good, 1981) دراسة تناولت أثر الحرب العالمية الثانية على التفكك الأسري في المجتمع الأمريكي، وقد وجدت الدراسة أن من أهم الأسباب المسئولة عن التفكك الأسري هي الحرب، ذلك أن الحرب تركت آثارها السلبية الواضحة على الأسرة برمتها، إذ سببت عدم استقرارها وتشرد أبنائها وتعرضهم للخوف والقلق الناجمين عن غياب الأب لمدة طويلة ومجهولية مستقبله وفيما إذا يعود أم لا يعود، وكذلك مجهولية مستقبل الأسرة نفسها، ومن يتولى تربية الأولاد عند غياب الأب عن العائلة، فعلى الرغم من وجود الأم فإنها وحدها غير كافية، فضلاً عن ذلك قد تصل أخبار من جبهات القتال للأسر عن مقتل أو

عوق أو فقدان الآباء مما يعرض الأمهات إلى حالات يأس وقنوط وكآبة تؤثر سلباً في عملية التعامل مع الأبناء. وربما دفعت أحداث كهذه الأبناء إلى الهرب من البيت وبذلك تعرضت الأسرة إلى التصدع وعدم الاستقرار. (Good, 1981, p: 23-31)

كما أجرى كيونك (Koenig, 1986) دراسة تناولت الآثار النفسية والاجتماعية التي تركتها الحرب العالمية الثانية على الأطفال في المجتمعات الأوروبية من أسر عينة دراسته المكونة من (825) أسرة أوربية سببت الحرب وفاة أحد أفرادها خاصة الآباء وأظهرت الدراسة أنّ صدمة الحرب وفقدان الأب ولدت عند الأطفال أحاسيس وانفعالات وحالات نفسية وعصبية لا يتميز بها من لم يتضرروا بالحرب ولم يفقدوا آبائهم ، فقد تركت عليهم حالة من الخوف وفقدان الثقة بالنفس والحزن والكآبة وقضم الأظافر والميل للانعزال عن المجتمع ، كما انعدم أو ضعف اختلاطهم مع الأطفال الآخرين، فضلاً لتعرضهم لبعض الأمراض الجسمية نتيجة للأمراض النفسية والعصبية التي أصابتهم بسبب ضغط الحرب وأهوالها، كالكوليرا والحصبة والإسهال والصداع المزمن والأرق.

أما الآثار الاجتماعية السلبية التي أصابت الأطفال فمن أهمها هي عزلتهم عن المجتمع المحلي وقلّة اختلاطهم مع أقرانهم من الأطفال، وهذا الانسحاب من المجتمع سببه عدم ثقتهم بالكبار ، إذ يعتقدون بأنّ الكبار هم سبب مشاكل المجتمع ، ومنها مشكلة الخوف والفزع والصدمة النفسية الناجمة عن العمليات الحربية التي استمرت مدة طويلة وعانى منها الأطفال، ومن الآثار كذلك تغيير بعض القيم الاجتماعية عند الأطفال، كقيم الصدق والأمانة والثقة بالنفس والتعاون والإيثار والتضحية في سبيل الآخرين ، تلك التي زرعتها الأسرة والمدرسة عندهم قبل الحرب. (Koenig, 1986, p: 312-313)

وأجرى شلهوب (1996) دراسة بهدف الكشف عن أثر الاحتلال اليهودي على ثقافة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية 1967م، ومعرفة نقاط القوة والضعف في الثقافة العربية الفلسطينية أثناء تصديها لثقافة المحتل اليهودي. وكان أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن محاولة الاحتلال اليهودي فرض ثقافته اليهودية عن طريق التبعية الاقتصادية أو المزاوجة الاجتماعية المرتبطة بها ، من محورين الأول من خلال علاقة الإنتاج والترويج للمنتجات اليهودية، ووضع القيود أمام المستثمر الفلسطيني، والثاني من خلال ما أظهرت الدراسة من تغيير في العادات والتقاليد للمجتمع الفلسطيني بسبب الاختلاط المستمر مع الشعب اليهودي أثناء العمل خاصة فيما يتعلق بالأسرة، إذ بدأت سلطة الأب بالاختفاء وانتشر تعاطي الكحول والمخدرات، وارتفعت

معدلات الطلاق، وتغيّر نمط الأزياء، ولجوء الشباب إلى الزواج من يهوديات بهدف الحصول على الجنسية والتمتع بامتيازاتها. (شلهوب، 1996، ص2)

كما أجرت الشيخ (1999) دراسة استهدفت الكشف عن أثر النزاعات المسلحة على الصحة النفسية للأطفال، وقد تكونت العينة من 200 طفل تتراوح أعمارهم بين 5 -6، 50٪ منهم عينة بحث و50٪ عينة تجريبية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغيرات التوافق الذاتي والمنزلي والاجتماعي بين الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وغير المتأثرين بها لصالح غير المتأثرين. كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال القلق بين الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وغير المتأثرين، حيث نجد أن الأطفال المتأثرين هم الأكثر قلقاً. كما اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال الذكور والإناث المتأثرين بالنزاعات المسلحة وذلك من حيث الميول العدوانية . (الشيخ، 1999، ص121)

أما دراسة حاج (2000) فقد هدفت إلى التعرف على دور العوامل الخارجية في النزاعات المسلحة بجنوب السودان، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الخارجية لازمت النزاعات المسلحة في جنوب السودان منذ نشأتها في 1955م وأسهمت في تطور النزاعات بجانب العوامل الطبيعية والبشرية للبيئة المحلية وقد عكست الدراسة حجم التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة بجنوب السودان وأنها في تصاعد مستمر، وتسعى القوى الخارجية لتحويلها من نزاعات محلية إلى نزاعات دولية وفق خطة استراتيجية مدروسة وطرحها أمام المنظمة الدولية عبر البعد الإنساني للنزاعات وتهديد الأمن والسلم الدوليين . (في: مصطفى، 2005، ص3 -6)

وأجرت عويس (2002) دراسة استهدفت الدراسة استقراء الواقع الذي يعيشه الطفل العربي المصري من خلال تشخيص مدركاته ومشاعره تجاه ما يدور حوله من معاناة لا إنسانية للطفولة الفلسطينية، متوخية بذلك إمكانية تقديم الدعم المناسب بالوقت والعمر والمكان المناسب ومن قبل الشخص المناسب لحالة الطفل الفلسطيني المأساوية، وكذلك لوضع الطفل العربي المتأثر بهكذا مشاهدة، من خلال الضمير الحي الذي ناشدته الدراسة لدى أصحاب الشأن لاستنهاض مسؤولياتهم ، كل من موقعه العلمي أو الأكاديمي أو الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الطفل المصري قد تعاطف بشدة مع قرينه الفلسطيني، وأدرك معاني البطولة في الدفاع عن الأرض والنفس ، وأدرك ظلم القوي للضعيف ، كما أدرك مقدار الأذى النفسي الذي تعرض له قرينه الفلسطيني، ومقدار الدمار الذي أصاب البنية المادية لبيئة الطفل الفلسطيني، وأدرك

الحرمان من اللعب في بيئة آمنة ، والحرمان من الحاجات الجسمية الأساسية كإشباع الحاجات الفسيولوجية الضرورية من طعام وشراب. (عويس، 2002)

كما أجرت البزاز (2005) دراسة استهدفت معرفة الآثار النفسية والاجتماعية للحرب العراقية الإيرانية عام 1980– 1988م على الطفل العراقي، وأجريت الدراسة على عينة مؤلفة من 200 طفل من أطفال مدينة بغداد بأعمار (6 - 15) سنة متباينة المستوى المعاشي، وبعد تحليل نماذج الاستبانة ظهرت نتائج تم تصنيفها من قبل الباحث باتجاهين ، الاتجاه الأول اتجاه نفسي، والاتجاه الثاني اتجاه اجتماعي ، ولكل من الاتجاهين ظهرت آثار سلبية وأخرى إيجابية. ففي الاتجاه النفسي الايجابي أظهرت تنمية الشعور بالأمل والتفاؤل، وحب الوطن والجيش والأمة ، وتعزيز ثقة الأطفال بأنفسهم وإمكاناتهم ووطنهم وأمتهم ، وعززت بناء الشخصية المتكاملة عند الطفل. أما بالاتجاه النفسي السلبي ، فقد أظهرت النتائج شعور الأطفال بالخوف والفزع والقلق والتوتر النفسي، واعتلال الصحة النفسية والعقلية، وانفصام الشخصية، والشعور بالحزن، وعدم الاستقرار وعدم التكيف للبيئة والتفاعل معها.

أما في الاتجاه الاجتماعي الإيجابي فقد أثرت الحرب على تنمية أساليب تربية الأطفال، وذلك بمساهمة الأقارب والجيران وأبناء المجتمع المحلي في تربية الأطفال الذين يذهب آباؤهم لجبهات القتال، كما أثرت في زرع القيم الاجتماعية الإيجابية وبلورتها ، وأثرت في مضاعفة الأدوار الاجتماعية للطفل ، فقد احتل دور الطالب من جهة ودور المساعد في إدارة شؤون الأسرة عوضاً عن أبيه من جهة ثانية ، فضلاً عن تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي للأطفال. أما الاتجاه الاجتماعي السلبي ، فقد أظهرت آثارها بفقد بعض الأحبة ، و تدمير بعض المنشآت، وشحّة المواد الضرورية ، واختفاء السلع والأجهزة المنزلية ، مما أثر سلباً على المستوى الاجتماعي للأسرة ، كما أصيب بعض الأطفال بالأمراض العضوية بسبب إصابتهم بالأمراض النفسية المترابطة بعضها مع بعض ، وأصيب بعض الأطفال بحالات القلق النفسي والاجتماعي لغياب آبائهم ، والمخاوف التي توسوس بها أنفسهم لاحتمال تعرضهم لطارئ ما ، مما أثر سلباً على المسيرة الدراسية والحياتية في تكيفهم وتفاعلهم مع بيئتهم ، فضلاً عن فقدان دور تنشئة الأب لأولاده. (البزاز، 2005، ص2)

وأجرى الحسن (1996) دراسة هدفت إلى الكشف عن الآثار الاقتصادية والقانونية للغزو الأمريكي على العراق، وتسليط الضوء على ما سببه من دمار شامل للمجتمع والثقافة والاقتصاد العراقي مستهدفاً بذلك اجتثاث تاريخ وحضارة هذا البلد من جذورها العريقة ، بإشاعة الفوضى والفقر والتخلف والتبعية ، ممهداً

بتعميم ذلك على باقي الدول العربية بالمنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الدافع الرئيسي للاحتلال هو الهيمنة السياسية، ولا علاقة له بكل الزيف والدعاوى التي سوّغت بها أمريكا للعالم احتلالها للعراق. وأن الاحتلال تسبب في فوضى عارمة في العراق دمرت كل بناه التحتية كما أدت إلى تدمير الدولة والمجتمع والبيئة والحضارة. إضافة إلى أن الاحتلال أيقظ الفتنة الطائفية والعرقية والدينية بهدف تقويض هوية هذا البلد وتجزئته إلى دويلات صغيرة تنفيذاً لاستراتيجية المحتل. (الحسن، 1996، ص1)

الطريقة والإجراءات:

أولاً: منهج البحث:

إن الرؤية العلمية تجاه أية مشكلة يعانيها أي مجتمع، تنطلق من واقع المنهج العلمي القائم على الدراسة والتحليل لجميع المتغيّرات المرتبطة بالمشكلة من حيث واقعها وأسبابها والعوامل المحددة لها، ولا يجب إطلاق أحكام أو افتراضات أو تخمينات ذاتية حول المشكلة أو المشكلات التي يواجهها المجتمع من دون الاستناد إلى الوقائع العلمية. وبهذا الخصوص يؤكد الباحثون على أهمية منهجية البحث من حيث إن قيمة البحث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنهج الذي يتبعه الباحث. (ملحم، 2002، ص246) وفي البحث الحالي تم استخدام المنهج الوصفي، لمناسبته طبيعة موضوع هذا البحث وتحقيق أهدافه .

ثانياً: مجتمع البحث: يشير مجتمع البحث إلى المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. (عودة وملكاوي، 1987، ص127)

ويتألف مجتمع البحث الحالي من طلبة المدارس الإعدادية في أمانة العاصمة.

ثالثاً: عينة البحث: تتميز المجتمعات الأصلية بأنها متفاوتة من حيث حجمها، ومكان وزمان إقامتها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تناول المجتمع الأصلي كاملاً بالبحث والدراسة، وبالتالي يقوم الباحث باختيار عينة ممثلة للمجتمع الأصلي. وتعني عينة البحث مجموعة جزئية من المجتمع تكون لها نفس خصائص المجتمع: أي أن العينة هي جزء أو شريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الأصلي الذي نرغب في التعرف على خصائصه، ويجب أن تكون تلك العينة ممثلة لجميع مفردات هذا المجتمع تمثيلا صحيحاً. (أبو علام، 2007، ص162)

وقد تكونت العينة في البحث الحالي من (400) طالباً وطالبة بواقع (200) طالباً مقابل (200) طالبة تم اختيارهم من أربع مدارس بشكل عشوائي من منطقتي الحصبة والثورة في أمانة العاصمة.

رابعاً: أداة البحث: بعد مراجعة معظم الأطر النظرية ومعظم التعاريف والدراسات السابقة والمقاييس التي تعرضت لموضوع الصراعات المسلحة، تمكن الباحث من صياغة (15) عبارة لتشكل الصورة الأولية لمقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة.

خامساً: صدق وثبات المقياس:

أ. صدق المقياس:

يقصد بالصدق أن تقيس الأداة ما تستهدف قياسه ولذا يعد الصدق من أهم الشروط التي يجب توفرها في بناء المقياس والاختبارات النفسية. (عريفج وآخرون، 1999، ص92)

ولغرض التعرف على صدق فقرات مقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة كخطوة أساسية لإعداده كمقياس قام الباحث بإجراء أنواع عدة من الصدق منها:

1. الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

يعد الصدق الظاهري من مستلزمات بناء المقاييس الشخصية، وغالباً ما يقرر ذلك مجموعة من الخبراء المتخصصين في المجال من خلال الفحص المنطقي لفقرات المقياس وتقرير مدى صلاحيتها لقياس الخاصية أو المشكلة المراد قياسها (عبد الرحمن، 1983، ص226)، ولتحقيق هذا النوع من الصدق قام الباحث بعرض العبارات بصورتها الأولية على عشرة من الخبراء المتخصصين في العلوم التربوية النفسية وفي علم الاجتماع، وبعد أن تم عرض المقياس على المحكمين اعتمدت درجة القطع (80) فأكثر بين المحكمين باعتباره يعد مؤشر مقبول لصلاحية البعد والفقرة على اعتبار أن البعد أو الفقرة التي يرفضها ثلاثة خبراء تحذف من المقياس، وقد أسفر التحليل عن قبول جميع الفقرات كما هي بواقع (15) فقرة.

2. صدق التمييز:

من أجل تحقيق صدق التمييز قام الباحث بتطبيق المقياس على (200) طالب وطالبة من خارج العينة الأساسية، وبعد الانتهاء - من التطبيق - قام الباحث بتحليل استجابات أفراد العينة، ورتبت الدرجات التي حصل عليها المستجيبون في المقياس تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى، وأخذت ما نسبته (27) من الدرجات العليا، ومثلها (27) من الدنيا كمجموعتين متطرفتين، بحيث أصبح عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل (108) وذلك بواقع (54) استمارة كمجموعة عليا، ومثلها (54) استمارة كمجموعة دنيا، ثم استخدام اختبار (ت)

لعينتين مستقلتين. وتبين أن جميع الفقرات مميزة عند مستوى دلالة (0.05)❖ والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1)

القوى التمييزية لفقرات مقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة

م	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
.1	2.89	0.33	1.78	0.83	3.71	0.00
.2	2.44	0.53	1.56	0.88	2.54	0.02
.3	2.67	0.50	2.00	0.71	2.31	0.03
.4	2.78	0.44	1.67	0.50	5.00	0.00
.5	2.67	0.50	1.78	0.67	3.20	0.00
.6	2.44	0.73	1.33	0.50	3.78	0.00
.7	2.33	0.71	1.33	0.50	3.46	0.03
.8	2.33	0.71	1.67	0.71	2.70	0.00
.9	2.32	0.71	1.67	0.71	3.45	0.01
.10	2.44	0.53	1.78	0.67	2.35	0.03
.11	2.56	0.88	1.78	0.83	2.92	0.02
.12	2.67	0.50	1.78	0.83	2.94	0.01
.13	2.67	0.44	1.44	0.73	4.16	0.00
.14	2.78	0.78	2.11	0.78	2.23	0.03
.15	2.44	0.71	1.67	0.71	2.06	0.03

❖ القيمة التائية الجدولية عند درجة حرية (106) ومستوى دلالة (0.05) = (1.97) تقريباً.

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية البالغة (1.97) عند مستوى دلالة (0.05) وبدرجة حرية (106)، وهذا يعني أن جميع فقرات المقياس مميزة عند مستوى دلالة (0.05).

3. صدق البناء:

الهدف من هذه الخطوة هو استخراج اتساق الفقرات من خلال إيجاد العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة وبين الدرجة الكلية للمقياس، أي أن كل فقرة تقيس المفهوم نفسه الذي يقيسه المقياس كله. (أبو حطب وآخرون، 1976، ص207)، ويشير هذا النوع إلى مدى تمثيل المقياس للظاهرة المقاسة ومدى ارتباط كل فقرة من الفقرات بالدرجة الكلية للمقياس لأن ذلك يعد مؤشراً على تجانس الفقرات (عبدالرحمن، 1998، ص184).

وبذلك تشير انستازي (Anastasi, 1976) إلى أن ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمقياس يعد مؤشراً على تجانس الفقرات في قياس ما وضعت من أجل قياسه، لذا فإن الفقرة التي ترتبط مع الدرجة الكلية للمقياس ارتباطاً ضعيفاً يجب استبعادها (أحمد، 1981، ص293)، ولتحقيق هذه الخطوة قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة وبين الدرجة الكلية للمقياس عند مستوى دلالة (0.05)❖ والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2)

معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية للمقياس

الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	0.635	2	0.366	3	0.511
4	0.564	5	0.546	6	0.496
7	0.508	8	0.545	9	0.542
10	0.784	11	0.524	12	0.472
13	0.579	14	0.397	15	0.366

❖القيمة الجدولية لمعامل الارتباط بدرجة حرية (106) عند مستوى دلالة (0.05) = (0.21) تقريباً.

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم معامل ارتباط (بيرسون) المحسوبة أكبر من قيمة بيرسون الجدولية البالغة (0.21) عند مستوى دلالة (0.05) وبدرجة حرية (106)، وهذا يعني أن جميع فقرات المقياس متجانسة عند مستوى دلالة (0.05).

وإجمالاً فإن الجدولين (1) و(2) يشيران إلى أن جميع فقرات المقياس مميزة ومتجانسة، وبالتالي يستقر المقياس بـ(15) فقرة وهذه الفقرات تعد الصورة النهائية للمقياس. أنظر (ملحق -1)

ب. ثبات المقياس:

يعد مفهوم الثبات من المفاهيم الجوهرية في القياس كما يعد من الشروط التي يجب توافرها في المقاييس والاختبارات المستخدمة لقياس ما وضع من أجل قياسه لأنه يزود الباحث بمعلومات أساسية للحكم على نوعية تكنيك الاختبار ومدى صلاحيته ودقته واتساقه (الجلبي، 2005، ص111).

ويقصد بالثبات مدى الاستقرار في درجات مجموعة من الأفراد عند تكرار تطبيق الاختبار عليهم بمعنى الحصول على النتائج نفسها "تقريباً" التي حققها المقياس إذا ما أعيد تطبيقه بعد فترة زمنية معينة على نفس العينة، وباستخدام نفس التعليمات والشروط (جابر وكاظم، 1978، ص286).

وهذا يعني أن درجات المقياس تكون ثابتة عندما يمتلك القدرة على قياس سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة أي بمعنى الاتساق في القياس (علام، 2000، ص131)، والاتساق يكون على نوعين هما: الاتساق الخارجي الذي يتحقق حينما يستمر المقياس بإعطاء نتائج ثابتة بتكرار تطبيقه عبر الزمن والاتساق الداخلي الذي يتحقق من خلال كون فقرات المقياس تقيس المفهوم نفسه (الحميري، 2000، ص148).

وقد تم استخراج الثبات بطريقة إعادة الاختبار، وفي هذه الطريقة يقوم الباحث بتطبيق المقياس على عينة من الأفراد ثم إعادة التطبيق عليهم مرة أخرى بعد مرور فترة زمنية معينة وتحت نفس الشروط وبعد ذلك يتم إيجاد معامل الارتباط بين درجات الأفراد في التطبيقين (فرج، 1989، ص299).

ولأجل تحقيق ذلك قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة الثبات البالغة (100) فرداً ثم أعيد التطبيق على نفس الأفراد بعد مرور فاصل زمني مقداره (12) يوماً، وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين درجات الأفراد في التطبيقين، وقد وجد أن قيمة بيرسون تبلغ (0.88) وهو معامل ثبات عالٍ.

سادساً: تصحيح المقياس:

تضمن المقياس بصورته النهائية (15) فقرة، وثلاثة بدائل للإجابة عن كل فقرة هي: (نعم، غير متأكد، لا)، كما أعطى كل بديل درجة، حيث يعطى البديل نعم (3) درجات، والبديل غير متأكد (2) له درجتان، والبديل لا (1) له درجة واحدة، وتبلغ أعلى درجة للمقياس الكلي (45)، وأقل درجة (15) درجة، كما يبلغ الوسط الفرضي (30) درجة، وبذلك أصبح المقياس جاهزاً للتطبيق.

سابعاً: الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تحقق أهداف بحثه وهذه الوسائل هي:

1. التكرارات والنسب المئوية، وذلك لمعرفة مدى وجود الآثار النفسية للصراعات المسلحة.
2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك للتعرف على متوسط درجات الأفراد في الآثار النفسية ومدى انحراف تلك الدرجات عن المتوسط الحسابي.
3. اختبار (T. Test) لعينتين مستقلتين. وذلك لاستخراج القوى التمييزية لفقرات مقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة بطريقة المجموعتين المتطرفتين ولاستخراج الفروق في مستوى الآثار النفسية للصراعات المسلحة وفقاً لمتغير الجنس.
4. معامل الارتباط بيرسون. وذلك لاستخراج صدق البناء (علاقة الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية للمقياس). وكذلك لاستخراج الثبات بطريقة إعادة الاختبار.

<u>عرض النتائج ومناقشتها: وسيتم ذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات البحث على النحو الآتي:</u>

1. التساؤل الأول: (ما الآثار النفسية التي خلفتها الصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانه العاصمة)؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مقياس الآثار النفسية للصراعات المسلحة

م	الفقرة	نعم		غير متأكد		لا		المتوسط الحسابي
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	
.1	الشعور بالخوف والقلق والضيق.	260	65	19	4.75	121	30.25	2.35
.2	الإحساس بالإحباط والتوتر.	223	55.75	96	24	81	20.25	2.36
.3	الإحساس بالتعب والاجهاد المستمر.	211	52.75	70	17.5	119	29.75	2.23
.4	الشعور بالحزن والاكتئاب.	120	30	111	27.75	169	42.25	1.88
.5	ظهور اضطرابات النوم والكوابيس.	201	50.25	93	23.25	106	26.5	2.24
.6	الاستغراق بأحلام اليقظة.	193	48.25	89	22.25	118	29.5	2.19
.7	ضعف الثقة بالنفس والآخرين.	198	49.5	89	22.25	113	28.25	2.21
.8	الميل إلى العزلة والانطواء.	190	47.5	93	23.25	117	29.25	2.18
.9	ظهور سلوكيات العنف.	188	47	100	25	112	28	2.19
.10	القابلية للاستثارة وسرعة الانفعال.	203	50.75	97	24.25	100	25	2.26
.11	ظهور الأفكار والأفعال الوسواسية.	130	32.5	106	26.5	164	41	1.92
.12	الشعور باليأس والأفكار الانتحارية.	90	22.5	120	30	190	47.5	1.75
.13	النظرة السلبية للذات والقدرات.	147	36.75	87	21.75	166	41.5	1.95
.14	النظرة التشاؤمية للمستقبل.	212	53	75	18.75	113	28.25	2.25
.15	التشتت وشرود الذهن.	222	55.5	75	18.75	103	25.75	2.30

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن أهم الآثار النفسية التي جاءت في الخمس المراتب الأولى في قائمة الآثار النفسية للصراعات المسلحة و هي بالترتيب على النحو الآتي:

1. الإحساس بالإحباط والتوتر، حيث احتل هذا الأثر المرتبة الأولى بمتوسط يبلغ (2.36).
2. الشعور بالخوف والقلق والضيق، وقد جاء هذا الأثر في المرتبة الثانية بمتوسط يبلغ (2.35).
3. التشتت وشرود الذهن، احتل هذا الأثر المرتبة الثالثة بمتوسط يبلغ (2.30).

4. القابلية للاستثارة وسرعة الانفعال، وقد جاء هذا الأثر في المرتبة الرابعة بمتوسط يبلغ (2.26).
5. النظرة التشاؤمية للمستقبل، وقد احتل هذا الأثر المرتبة الخامسة بمتوسط يبلغ (2.25).

وبالنسبة للآثار النفسية التي لم تكن شديدة وجاءت في الخمس المراتب الأخيرة في قائمة الآثار النفسية للصراعات المسلحة فهي كالآتي:

1. الميل إلى العزلة والانطواء، حيث احتل هذا الأثر المرتبة الحادية عشر بمتوسط يبلغ (2.18).
2. النظرة السلبية للذات والقدرات، وقد جاء هذا الأثر في المرتبة الثانية عشر بمتوسط يبلغ (1.95).
3. ظهور الأفكار والأفعال الوسواسية، وقد احتل هذا الأثر المرتبة الثالثة عشر بمتوسط يبلغ (1.92).
4. الشعور بالحزن والاكتئاب، وقد جاء هذا الأثر في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط يبلغ (1.88).
5. الشعور باليأس والأفكار الانتحارية، وقد احتل هذا الأثر المرتبة الخامسة عشر والأخيرة بمتوسط يبلغ (1.75).

وهذه النتيجة قد تشابهت مع نتائج دراسة كوود (Good, 1981)، ودراسة كيونك (Koenig, 1986)، ودراسة البزاز (2005)، حيث توصلت جميع تلك الدراسات إلى أن الحروب والصراعات المسلحة تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار النفسية على الأفراد والتي أهمها: وجود حالة من الخوف والفزع والقلق والتوتر النفسي وفقدان الثقة بالنفس والحزن والكآبة وقضم الأظافر والميل للانعزال عن المجتمع، كما انعدم أو ضعف اختلاطهم مع الأطفال الآخرين، واعتلال الصحة النفسية والعقلية، وانفصام الشخصية، والشعور بالحزن، وعدم الاستقرار وعدم التكيف للبيئة والتفاعل معها.

ويرى الباحث أن طلبة المرحلة الإعدادية في المجتمع اليمني بشكل عام وفي أمانة العاصمة بشكل خاص، هم كغيرهم من الطلبة في البلدان الأخرى، إذ أدت الصراعات المسلحة إلى تعرضهم للعديد الآثار النفسية، ومن أهم تلك الآثار: التوتر والغضب والانفعال الحاد والشرود والذهول والقلق والأرق الذي يعتري الأطفال واستعمالهم لوسائل العنف مع أنفسهم ومع الآخرين، وكما تعترى الفرد مشاعر الخوف والرعب والفزع والشرود والتفكير بالمشاهد والأحداث التي عايشها المصدوم نفسياً. أضف لذلك ظهور الكوابيس المرعبة التي

تكون في أحيان كثيرة على هيئة الأحداث والمآسي التي شاهدها الأفراد أو عايشوها أو فرضت عليهم، كما يشعر هؤلاء بالوحدة ولذلك ينزعوا إلى التعلق أكثر بالوالدين أو بالغير إذا لم يوجد الوالدان.

كما تظهر عند بعض المصدومين نفسياً ممارستهم للألعاب العنيفة التي يحاولون فيها محاكاة وتقليد أعمال القتال التي عايشوها، كما تظهر عند بعضهم سلوكيات عدوانية في مواجهة الآخرين، كما تظهر عند بعض الأطفال صعوبة في أداء بعض الواجبات التي تناط بهم كالواجبات المدرسية وغيرها نتيجة الشرود الذهني وقلة التركيز عند الطفل المصدوم نفسياً بسبب النزاع المسلح، وتعتري البعض مظاهر العزلة والخوف من الآخرين.

2. التساؤل الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائياً في الآثار النفسية التي خلفتها الصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانه العاصمة وفقاً لمتغير الجنس؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الذكور والإناث كل على حده، ثم استخراج دلالة الفروق باستخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة (0.05)❖ وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفروق في الآثار النفسية التي سببتها الصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانه العاصمة وفقاً لمتغير الجنس.

العينة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المستخرجة
ذكور	200	38.71	11.73	3.13❖❖
إناث	200	41.34	10.78	

❖قيمة (ت) الجدولية عند درجة حرية (398) ومستوى دلالة (0.05) = (1.96) تقريباً.

❖❖ دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (ت) المستخرجة قد بلغت (3.13) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية البالغة (1.96) عند درجة حرية (398) ومستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني وجود فروق دالة إحصائياً في

الآثار النفسية التي سببتها الصراعات المسلحة لدى طلبة المرحلة الإعدادية في أمانه العاصمة وفقاً لمتغير الجنس، وبالرجوع للمتوسطات الحسابية نجد أن تلك الفروق لصالح الإناث.

وهذه النتيجة قد اختلفت مع نتائج دراسة الشيخ (1999) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال الذكور والإناث المتأثرين بالنزاعات المسلحة وذلك من حيث الميول العدوانية.

ويرى الباحث أن وجود فروق دالة إحصائية في الآثار النفسية للصراعات المسلحة لصالح الإناث، قد يعود إلى طبيعة الأنثى التي تتسم شخصيتها بالرقة، كما أن تنشئة الفتاة في المجتمع اليمني تختلف عن تنشئة الولد، وذلك لأن الولد يتم إعداده ليساعد والديه منذ صغره وبالتالي يكثر احتكاكه بالمحيط الخارجي ويخبر العديد من الأحداث فتكون شخصيته قوية بعكس الفتاة التي تلتزم المنزل وتكون خبراتها بظروف الحياة محدودة.

التوصيات والمقترحات:

أ - التوصيات:

1. إقامة برامج إعلامية للتوعية بأهمية الجو الأسري الخالي من المشكلات وأيضاً سلبيات المشاكل الأسرية وأثرها نفسيا ودراسيا على الفرد.
2. إقامة الندوات والمناقشات والمحاضرات حول أهميه دور الأسرة في بناء فرد خالٍ من المشاكل التي قد تؤثر في حياته.
3. الاهتمام من قبل المؤسسات المعنية بمشكلات المراهقين النفسية والاجتماعية والدراسية في كافة الأوجه الرسمية والتربوية، والاستفاضة في دراسة مثل هذه المشكلات وإيجاد الحلول الناجحة لها، لما تمثله شريحة المراهقين من أهمية في حياة الأمم.
4. الاهتمام ببرامج التوعية الثقافية والوطنية والنفسية والتربوية في جميع أجهزة الإعلام ليدرك الجميع الجوانب التربوية السليمة التي تؤدي إلى التوافق الجيد وحل المشكلات أو التخفيف منها.
5. تفعيل دور الأجهزة العامة والإعلامية للقيام بدورها الإيجابي من حيث الاهتمام بمشكلات الطلاب والشباب وإيجاد الحلول لها، وإقامة مراكز للبحوث والدراسات المرتبطة بهم، وإيجاد الحلول للمشكلات التربوية والتعليمية والثقافية والاجتماعية التي تعترضهم.
6. إخراج المعسكرات من المدن.

7. الحفاظ على الطلبة وحمايتهم وإبعادهم عن الصراعات بجميع أنواعها.
8. القيام بعمل برامج تربوية وتوعوية في المدارس تعمل على تثقيف الطلبة.
9. عمل دورات للمعلمين وأولياء الأمور لمعرفة كيفية التعامل مع الطلبة في كل مرحلة عمرية ولا سيما مرحلة المراهقة.
10. ضرورة قيام رجال الدين بالتوعية الدينية التي تؤكد على نبذ الصراعات المسلحة.

ب - **المقترحات:**

1. إجراء دراسات مشابهة في محافظات أخرى من محافظات اليمن.
2. إجراء دراسة مماثلة تشمل عينات أكبر، ومن طلبة الثانوية والجامعات.
3. إجراء دراسة تتناول علاقة الصراعات المسلحة بمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع

1. أبو حطب، فؤاد وآخرون (1976). التقويم النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
2. أبو علام، رجاء محمود (2007). مناهج البحث في العلوم النفسية، ط6، دار النشر للجامعات، القاهرة.
3. أحمد، محمد عبد السلام (1981). القياس النفسي والتربوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
4. بدوى، منير محمود (1997). مفهوم الصراع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.
5. البزاز، سناء محمد جعفر (2005). الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب العراقية الأميركية على الأطفال في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
6. جابر، جابر عبد الحميد وكاظم، أحمد خيري (1978). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. الجلبي، سوسن شاكر (2005). أساسيات بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع، دمشق.
8. الحسن، إحسان محمد (1996). الآثار النفسية والاجتماعية للحرب العراقية الإيرانية على الأطفال" دراسة ميدانية على عينة من مجتمع بغداد"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، بغداد.

9. الحميري، عبده فرحان (2000). تعاطي القات وعلاقته بالأرق والاغتراب لدى الطلاب الجامعيين اليمنيين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، بغداد.

10. الخشالي، شاكر حسين (2012). التنشئة الاجتماعية للأطفال في واقع المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كليّة الآداب والتربية، الدنمارك.

11. رسلان، أحمد فؤاد (1968). نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

12. زهران، حامد عبد السلام (1981). علم النفس النمو (الطفولة والمراهقة)، دار العودة، بيروت.

13. شجاع الدين، عبد المؤمن (2011). حماية الأطفال من أخطار المنازعات المسلحة في الفقه والقانون الدولي والقانون اليمني، صنعاء.

14. شلهوب، أسماء محمد إبراهيم (1996). أثر الاحتلال اليهودي على ثقافة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية 1967م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كليّة الدراسات العليا، عمان.

15. الشيخ، آمال إبراهيم (1999). أثر النزاعات المسلحة على الصحة النفسية للأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، السودان.

16. عبدالرحمن، سعد (1998). القياس النفسي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة.

17. عريفج، سامي وآخرون (1985). القياس والتقويم، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان.

18. علام، صلاح الدين (2000). القياس والتقويم التربوي والنفسي، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.

19. العماري، عباس رشدي (1993). إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

20. عودة، أحمد وملكاوي، فتحي (1987). أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء.

21. عويس، عفاف أحمد (2002). إدراكات وخيالات عينة من الأطفال المصريين في سن ما قبل المدرسة للعدوان الإسرائيلي على الطفل الفلسطيني، متاحة على الرابط:
http://www.isesco.org.ma/arabe/publications

22. فرج، صفوت (1989). القياس النفسي، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

23. مصطفى، العاجبة الطيب (2005). الآثار الاجتماعية لحرب جنوب السودان 1983 -2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، الخرطوم.

24. مقلد، إسماعيل صبري (1982). العلاقات السياسية الدولية" دراسة في الأصول والنظريات"، جامعة الكويت، الكويت.

25. ملحم، سامي محمد (2002). القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان.

26. مهنا، كامل (2008). لا مكان للأطفال في الحرب، ""حالة لبنان"، مركز المعلومات والبحوث في جامعة القدس، مؤسسة الملك حسين، عمان.

27. Burt, C (1977). The Psychology of social problems, London, University press.

28. Good, William (1981). War and Social, Disorganization, New York, The press.

29. Samuel (1986). Man and Society, New York, Barnes and Noble. Koenig,

أثر المؤسسات التنموية و الخيرية على التنمية الاقتصادية في اليمن
دراسة تطبيقية على محافظة حضرموت(2010-2016م)

صقر محمد عمر صالح الجوهي
باحث في التنمية والمسؤولية الاجتماعية و منظمات المجتمع المدني
اليمن
sqraljwhy@gmail.com

الملخص

تكمن أهمية البحث في إنه سيوضح الأثر الذي سيتركه التزام المؤسسات التنموية الخيرية بمسؤوليتها في مجالات التنمية الاقتصادية سواء في المجتمع الداخلي أو الخارجي، كما تمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي : ما هو الأثر الذي تتركه المؤسسات التنموية الخيرية في مجالات التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت ، و هدف البحث إلى التعرف على الأثر الذي تتركه المؤسسات التنموية الخيرية في مجالات التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت ، و افترض البحث عدة فروض أهمها: يؤثر الدعم الذي تقدمة المؤسسات التنموية الخيرية محل البحث إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت، وقد أتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : إن الدعم الذي تقدمة المؤسسات التنموية الخيرية محل البحث ليس له أثر ايجابي واضح و إنما بدرجة متوسطة على مجالات التنمية الاقتصادية ، و يأتي المجال التعليمي في المرتبة لأولى، حيث تعطى له الأولوية ضمن برامج المؤسسات التنموية والخيرية، ثم يأتي المجال الاجتماعي ثم الصحي ثم البنية التحتية على التوالي. واصى البحث بعدة توصيات أهمها: التنسيق بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية فيما بينها من جهة ومع الحكومة من جهة اخرى فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع وتبادل الخبرات و تحديد الأولوية للمشاريع التنموية للمناطق ، من خلال انشاء قاعدة بيانات سنوية، تفعيل الوقف الاستثماري بان يتم منح الجمعيات أموالاً لإقامة مشاريع وليس أموالاً لإنفاقها، ومنح امتيازات من قبل الحكومة لهذه المشاريع، و تطبيق مبدأ التخصص للجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية للعمل في مجال أو مجالات متجانسة .

3

A research scholar in social responsibility & development and Civil Orgs, Yemen

The Impact of Charity and Development Institutions on Yemen's Economic Decvelopment: An Applied Study on Hadramawt Governorate (2010-2016)

Saqr Mohammed Omar Saleh El-Jaowhi
sqraljwhy@gmail.com

Abstract

The importance of the study lies in that it uncovers the cash and in-kind impact that being provided by the development charitable foundations on the economic development in the internal and external community. The problem of the study is stated to answer the following question: What is the impact of the charitable foundations on the fields of the economic development? The study aimed to identify the impact of the charitable foundations on the economic development in Hadhramout . The researcher used the descriptive analytical method . The study reached to several results solutions such as :The financial support being provided by the development charitable foundations –the subject of study- doesn't have an obvious positive impact, but only with a medium degree on the economic development domains. the education domain occupies the priority within the economic development domains , that is to be through given the priority by the charitable societies and development foundations when implementing the development programs , then comes the social domain , after that the health domain, finally comes the infrastructure respectively. The researcher recommended of the followings : To coordinate between charitable and development foundations regarding the implementation of the projects and the experiences exchange. To organize between charitable societies, the development foundations and government authorities in respect of determining the priority for the regions' development projects, by establishing an annual database. To activate the investment Waqf (endowment) , by granting the societies funds to establish projects and not funds to be spent , to grant concessions by the government for these projects. To apply the principle of specialization for the charitable societies and the development foundations to work in a domain or in homogeneous domains .

مقدمة : -

تعتبر المؤسسات التنموية و الخيرية(القطاع الثالث) من أبزر المساهمين في مجالات التنمية الاقتصادية بعد الدولة خاصة في الدول النامية بعيداً عن دافع الربح ، و إن وجودها و حضورها الفعال ذو أهمية قصوى حيث تسهم بقوة من خلال تقديم الدعم المادي والعيني والمشاركة المعنوية .

إن الدين الإسلامي يدعو للتكاتف ومد يد العون والمساعدة و الأحسان لفئات المجتمع الفقيرة او صاحبة الحاجة في أي مجال .

إن التنمية الاقتصادية تعد من أهم انواع التنمية وهي من المطالب الاساسية في المجتمعات ولا سيما النامية منها ولها عدة جوانب مهمة منها: الجانب الاجتماعي و التعليمي والصحي والبنية التحتية .

مشكلة البحث : تكمن المشكلة في معرفة الأثر(المادي والعيني) الذي تتركه سياسات المؤسسات التنموية الخيرية في مجالات التنمية الاقتصادية من خلال انعكاس أداء المؤسسات التنموية الخيرية على التنمية الاقتصادية ، و تتمثل مشكلة البحث في الاجابة عن السؤال الآتي : -

ما هو الأثر الذي تتركه المؤسسات التنموية الخيرية في مجالات التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت ؟

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في النواحيالآتية :

1 - **الأهمية العلمية:** موضوع البحث يعد من الموضوعات التي تحتاجها المكتبة العربية عامه واليمنية خاصه، نظراً لقلة الدراسات

2 - **الأهمية العملية:** يأمل من هذه الدراسة أن تكون خطوة أساسية تمد المسؤولين في الإدارات المعنية بالنتائج والتوصيات مما يسهم إحداث تغييرات حقيقه في مجال المؤسسات التنموية الخيرية ويكون لها أثرها في التنمية الاقتصادية .

أهداف البحث: إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة أثر المساهمة (المالية والعينية) للمؤسسات التنموية الخيرية في مجالات التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت و الهدف الثانوي هو معرفة المجال الذي يحتل الترتيب الأول بأن تعطى له الاولوية ضمن برامج الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية..

نموذج البحث: تم تصميم نموذج افتراضي للبحث كما في الشكل ادناه حيث يشير إلى أثر المؤسسات التنموية والخيرية على التنمية الاقتصادية ومن خلال هذا التأثير تتضح لنا العلاقة بين المؤسسات التنموية والخيرية على التنمية الاقتصادية.

شكل (1) يوضح نموذج البحث

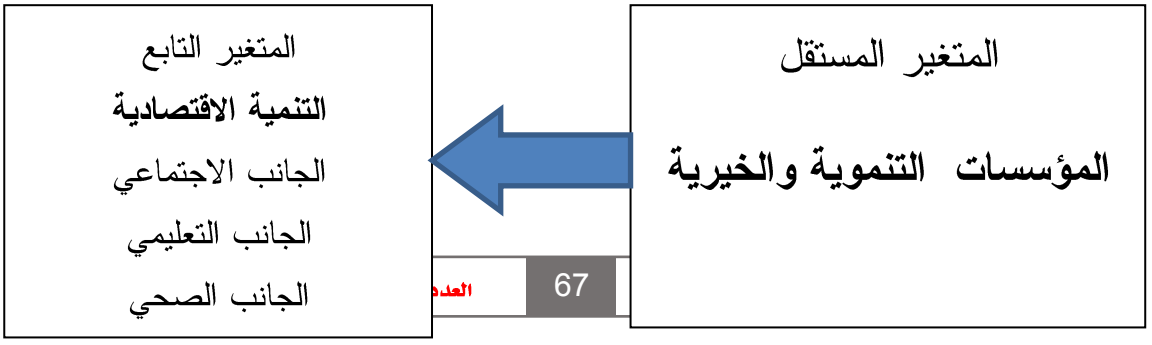

المصدر : اعداد الباحث ، 2017م

فرضيات البحث: -

تم وضع فرضيات هذا البحث من أجل اعطاء زخم معرفي وميداني بحجم المشكلة التي تناولها الموضوع وسيتم اختبار الفرضيات التالية لهذا الغرض :

1 -يؤثر الدعم المالي الذي تقدمة المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت .

2 -يؤثر الدعم العيني الذي تقدمة المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية في محافظة حضرموت

3 -يحتل المجال التعليمي المرتبة الأولى بأن يتم اعطاؤه الأولوية ضمن برامج وأنشطة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية .

منهج البحث: في ضوء أهداف البحث يتبع البحث المنهج الوصفي و التحليلي .

مصادر جمع البيانات: -

أولاً: مصادر أولية وهي الاستبانة والمقابلة الشخصية .

ثانياً: مصادر ثانوية وهي الكتب والدوريات و التقارير و أوراق المؤتمرات و الدارسات السابقة و المواقع الإلكترونية .

مجتمع البحث وعينته : -

يتمثل مجتمع البحث في موظفي المؤسسات التنموية الخيرية و شرائح المجتمع في المناطق التي تمارس انشطتها بها في محافظة حضرموت .

أما عينة البحث فهي تتكون من (168 مفردة) تمثل عشرين جمعية خيرية ومؤسسة تنموية و شريحة المستفيدين .

حدود البحث: -

اولاً: حدود زمانية : من عام 2010م – 2016م

ثانياً : حدود مكانية : محافظة حضرموت بجمهورية اليمن .

ثالثاً: حدود بشرية : - موظفو الجمعيات الخيرية والتنموية وشرائح المجتمع في المناطق التي تمارس انشطتها بها في محافظة حضرموت وموظفي الدولة الذين لهم صلة بموضوع البحث .

مصطلحات البحث: -

القطاع الثالث: هو مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين وتحتل موقعاً ثالثاً بين مشروعات القطاع الخاص و المؤسسات الحكومية ، حيث لا تستهدف الربح ([1]).

المنظمة الخيرية : هي منظمة غير ربحية .فهي تختلف عن المنظمات الأخرى غير الربحية حيث إنها تركز على الأهداف غير الربحية والخيرية وكذلك الرخاء الاجتماعي (مثل: أنشطة خيرية وتعليمية ودينية أو غيرها من الانشطة التي تخدم المصالح العامة)([2]).

التنمية هي نقلة نوعيه وكمية من وضع إلى وضع أخر أفضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية و الإدارية والصحية والتكنولوجية (3)

التنمية الاقتصادية : "التطوير البنياني أو التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية ، والاجتماعية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع .([4])

أما التنمية الاقتصادية من منطلقات إسلامية فهي تعني- :

"تحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمة الإنسان، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم.([5])

هيكل البحث: -

يتكون هذا البحث من مقدمة ومدخل مفاهيمي وخاتمه وثلاثة مطالب وهي كما كالآتي :

([1]) محمد عبدالله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية،(مكتبة الملك فهد، الرياض : 2010م) ، ص63.
([2]) موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ، https://ar.wikipedia.org/wiki . ، 2016/2/14م، ، 5.24 م.
([3]) موسى اللوزي ، التنمية الادارية ،(دار وائل للطباعة والنشر ، عمان:2002 م)، ص 26.
([4]) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، (دار وائل للنشر، عمان : 2007م) ، ص123.
(5) ختام عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية،(رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، .نابلس:2010م) ص 33.

1 - المنظمات غير الحكومية والعمل الخيري

2 -مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية

3 - الدراسة النظرية والميدانية لبيئة البحث .

المطلب الاول

المنظمات غير الحكومية والعمل الخيري

اولاً : المنظمات غير الحكومية :

عرفت منظمة الامم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح[1] .

تُعرف المنظمة على " أنها مجموعة من الأفراد لهم هدف معيّن، يستخدمون طريقًا أو أكثر للوصول اليه. والمنظمة هي شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن الأفراد المكوّنين لها، وتُدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء"[2]

وتعرف المنظمة الخيرية بأنها منظمة غير ربحية حيث انها تركز على الأهداف غير الربحية والخيرية وكذلك الرخاء الاجتماعي(مثل :أنشطة خيرية وتعليمية ودينية أو غيرها من الانشطة التي تخدم المصالح العامة)(3).

تصنف المنظمات إلى :

1 - **المنظمات الحكومية :(IOs (Intergovernmental Organizations** وهي تصنف إلى ما يأتي :

أ -**منظمات حكومية وطنية**، وهي تلك المؤسسات التي تنشئها الدولة، وتقوم على إدارتها ودعمها من أجل القيام بمهمات محددة مثل الجمعيات التي ترعى جرحى الحرب و ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها .

ب - **منظمات دولية حكومية** ، تنشئها الدول باتفاقية دول فيما بينها، وأعضاؤها دول وتتمتّع بالشخصية القانونية الدولية وتشارك في وضع قواعد القانون الدولي، فهي إما عالمية عامة كالأمم المتحدة(UN) ، أو عالمية متخصّصة كمنظمة الصحة العالمية والزراعة والأغذية(FAO) والمعهد الموسيقى الوطني

([1]) أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، (سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العام للكتاب ، مكتبة الاسرة ، 2008م) ص72.

([2]) حسن جوني ، المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان،(مجلة الدفاع الوطني ، العدد 89 ، بيروت: يوليو 2014م) ص116.

([3]) محمد الفاتح العتيبي ، منظمات المجتمع المدني – النشأة الاليات و أدوات العمل وتحقيق الأهداف ، (ورقة علمية ، مقدمة في البرنامج التدريبي ـ تأهيل المنظمات الغير حكومية ومهارات التحالف والتغيير ، تعز: 4-12 مايو 2009م)، ص 34.

(UNESCO) وغيرها. وإما إقليمية عامة: كجامعة الدول العربية(LAS)، والاتحاد الأوربي(UE)، ومنظمة الوحدة الأفريقية(OAU)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي(OIC)، ومجلس التعاون الخليجي(GCC)، أو إقليمية متخصصة كمنظمة الأوبك(OPEC).

2 -المنظمات غير الحكومية (Non-governmental organizations) NGOs هي منظمات مستقلة عن كل من الحكومة وقطاع الأعمال .تتركز مهامها على تعزيز المصلحة العامة وخدمة المصالح العامة بدلاً من تحقيق الربح أو خدمة مصالح مجموعة ضيّقة من الأفراد .وتمكّنها استقلاليتها من رصد الأداء الحكومي ومناصرة إجراء التحسينات عليه .وتستطيع المنظمات غير الحكومية التي تحظى باحترام كل من الحكومة وقطاع الأعمال، أن تساعد في التوسط في النزاعات أو في إيجاد حلول حول المخاوف المشتركة. وأخيرًا، إن استقلاليتها عن الحكومة، والأحزاب السياسية، والمذاهب الدينية، تتيح لها ايجاد رؤية مشتركة لدى مجتمعها الأهلي .وتحشد المنظمات غير الحكومية المتطوعين والموارد الأخرى لتحقيق رؤيتها ([1]).

وهي تصنف إلى مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظّمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. عندما تكون عضوية المنظمة أو نشاطها مقصورين على بلد معين، تعتبر منظمة غير حكومية وطنية، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد المعني، فتصبح منظمة غير حكومية دولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية المعروفة "أطباء بلا حدود"(MSF)، و"هيئة العفو الدولية"(AI)، و"منظمة رصد حقوق الإنسان"، و مؤسسة الاغاثة العالمية "أوكسفام" *Oxfam* international (OI).....إلخ([2]).

ثانياً: العمل الخيري :

يعرف العمل الخيري بأنه مجموع النشاطات المنظمة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى خدمة المجتمع وتعزيز ثقافة التكافل والتضامن فيه.([3])

تصنيف المنظمة الخيرية ([1]) :

([1]) هيلاري بايندر- أفيليس ، دليل المنظمات غير الحكومية ، (مكتب برنامج الاعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الامريكية ، واشنطن : 2012م)، ص3 .

([2]) حسن جوني ، مصدر سبق ذكره ، ص 116.

([3]) فارس مسدور، العمل الخيري والتنمية ، (مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية ، الجزائر: 2010م)، ص 332.

تختلف الأسباب الداعية إلى تكوين المنظمات حسب الحاجة التي أنشئت المنظمة من أجلها، وبالتالي يمكن تصنيف المنظمات من حيث الحاجة لاستهداف الربح إلى نوعين:

النوع الأول: منظمات ربحية: تستهدف الربح وتسعى إليه وأقيمت من أجله، وقد تغلق لو زادت مصاريفها ونفقاتها على مقدار الدخل الذي تحصل عليه ما لم تدعم مادياً.

النوع الثاني: منظمات غير ربحية: لا تستهدف الربح ولم تنشأ من أجله وإنما أنشئت من أجل حاجات أخرى لفئات مختلفة في المجتمع ويمكن تمييز نوعين من المنظمات غير الربحية:

أ) **المنظمات الخيرية:** وهي المنظمات التي تعنى بحاجات الذين لا يستطيعون سد حاجتهم بأنفسهم سواء كانت الحاجة مادية أو صحية أو تعليمية أو غير ذلك، وتقوم على التبرعات والهبات.

ب) **المنظمات غير الربحية وغير الخيرية:** وهي التي تعنى بحاجات الذين لهم الهواية نفسها أو يشاركون في النشاط الاجتماعي أو الرياضي نفسه، مثل النوادي الرياضية ومنظمات هواة جمع الطوابع وما شابه ذلك، وتقوم على الاشتراكات وأحياناً الهبات.

المطلب الثاني

مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية بأنها عملية تاريخية اجتماعية واعية تستهدف انجاز تغيير ما في بنية علاقات التشكيلة الاجتماعية المعنية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وايديولوجياً، نوع ومدى هذا التغيير يعتمدُ بصورة أساسية على طبيعة مصالح ورؤية الجهة التي تصنع وتفرض قرار عملية التنمية ذاتها كلما سمحت لها ظروف التوازن في العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ([2]).

اما التنمية الاقتصادية تعرف بأنها عملية الانتقال من الوضع الاقتصادي المتخلف إلى الوضع الاقتصادي المتقدم ، أي نقل الاقتصاد القومي المتخلف الي حالة التقدم([3]).

أبعاد التنمية الاقتصادية :

سوف نوجز هذه الأبعاد فيما يأتي ([4]):

([1]) عبدالله بن سالم باهمام ، مصدر سبق ذكره ، 2016/3/26م ، 12:30 م .
([2]) أحمد ممدوح الباز ،التنمية الريفية المتكاملة ،(معهد التخطيط القومي ،القاهرة : 1994م)،ص 1.
([3]) محمد يعقوب برشم هجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 67.
([4]) مدحت القريشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص131-132.

أولاً : البعد المادي للتنمية:

يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض التخلف ،حيث أن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة .

ثانيا : البعد الاجتماعي للتنمية:

ترتب على توسيع التنمية مسألتان : المسألة الأولى: تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،أما المسألة الثانية: فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية.

ثالثا : البعد السياسي للتنمية: يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

رابعا : البعد الدولي للتنمية: يقصد به تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامسا : البعد الحضاري للتنمية: فلابد للتنمية أن تفضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض أن التنمية هي بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية .

سادساً: أبعاد اقتصادية : وتنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، من حيث التغيرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما([1]).

سابعاً : أبعاد تنظيمية وادارية: وتعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات افراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري([1]).

([1]) مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية ، الشباب و التنمية ، (رام الله : بلا ت) ص 3.

المطلب الثالث

الدراسة النظرية والميدانية لبيئة البحث

عدد المنظمات الخيرية:

توجد باليمن ما يقارب من عشرة آلاف جمعية ومؤسسة ومنتدى واتحاد، توجد منها بمحافظة حضرموت ما يقارب من ستمائة وسبعه وستين منظمة خيرية منها 340 جمعية خيرية ومؤسسة تنموية في وادي وصحراء حضرموت ([2]) و327 جمعية خيرية ومؤسسة تنموية في ساحل حضرموت ([3]) .

وذلك حسب إحصاء مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحضرموت وهي متنوعة التخصصات من حيث العمل الاجتماعي والصحي والدعوي والقرآني والتعليمي.

و الجداول الآتي يوضح المؤسسات التنموية والجمعيات الخيرية الحاصلة على الفئة (أ) وفق تصنيف مكاتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

الجدول رقم (1 -3)

أفضل المنظمات الحاصلة على الفئة أ في وادي وصحراء حضرموت

م	اسم المنظمة	التقدير
1	مؤسسة البادية الخيرية	100
2	مؤسسة الإمام الشافعي الخيرية	100
3	جمعية الطالب للتنمية الشبابية	100
4	جمعية الاصلاح الخيرية –فرع وادي حضرموت	98
5	جمعية السبيل الاجتماعية الخيرية	95

([1]) مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

([2]) مقابلة مع ، عبدالله باجهام ، مسؤول الجمعيات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل فرع وادي وصحراء حضرموت ، 2017/1/1م . 11:15م

([3]) مقابلة مع ، عمر بن مزاحم ، مسؤول الجمعيات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل فرع ساحل حضرموت ، 2017/1/12م . 12:24م .

6	الجمعية الخيرية لتعليم القرآن الكريم – فرع وادي حضرموت	95
7	مؤسسة الرأفة للتنمية التعليمية والاجتماعية	95
8	جمعية الدعوة الخيرية	94
9	جمعية الفرقان الخيرية لتعليم القرآن الكريم	92
10	جمعية المعروف للتنمية	91
11	جمعية النهضة الاجتماعية	91
12	مؤسسة وادي حضرموت الخيرية	91
13	جمعية حورة الاجتماعية الخيرية	90
14	مؤسسة البر الخيرية	89
15	جمعية الاقصى – فرع وادي حضرموت	88
16	مؤسسة وادي العين الخيرية الاجتماعية	88
17	جمعية المستقبل لتنمية المرأة	87
18	مؤسسة الريف الخيرية الاجتماعية	86
19	جمعية التعاون الحضرمية الخيرية	85
20	الجمعية الخيرية الاجتماعية بالغرفة وضواحيها	85

الجدول (2 -3)

كشف بأنشط المنظمات العاملة في ساحل حضرموت

م	اسم المنظمة	نوعها
1	مؤسسة العون للتنمية	تنموي
2	مؤسسة نهد التنموية	تنموي
3	مؤسسة صلة للتنمية	تنموي
4	مؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان	خيري صحي

5	مؤسسة ورابي الخير التنموية	تنموي خيري
6	مؤسسة كويت الخير للتنمية	خيري تنموي
7	مؤسسة صنائع المعروف الانسانية	خيري
8	جمعية الحكمة اليمانية الخيرية	خيري
9	الجمعية الاسلامية الثقافية	خيري
10	جمعية الاحسان الخيرية	خيري
11	مؤسسة أمراض القلب الخيرية	خيري
12	مؤسسة الفجر الخيرية الاجتماعية	خيري
13	جمعية الشحر الخيرية الاجتماعية	خيري اجتماعي
14	منتدى كلنا أمل التطوعي	اجتماعي
15	جمعية الشحر السمكية	تنموي سمكي
16	مؤسسة الصندوق الخيري للطلاب المتفوقين	خيري
17	مؤسسة صندوق خدمة المجتمع	خدمي خيري
18	مؤسسة شبكة أستجابه للأعمال الإنسانية والاغاثية	تنموي خيري
19	ائتلاف الخير للإغاثة الإنسانية	انساني
20	مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية	تنموي تعليمي

أوجه القصور في المنظمات الخيرية في حضرموت:

لا شك أن كل عمل انساني يعتريه النقص والقصور وسأذكر هنا بعض

أوجه القصور في آلية عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني حتى تقوم وتصحح وهي بإيجاز([1]):

(1) فدوى مصيباح ــ فعالية الابداع في خلق ميزة تنافسية ، (رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الزعيم الازهري ،2016م) ، ص ص 66-68.

1 - **التكوين والتسمية :** لو نظرنا إلى المسمى السائد لمعظم منظمات المجتمع المدني نحو معظمها إن لم يكن جميعها ينطوي تحت مسمى" جمعية "ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم" جمعية خيرية " وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيري أو الإحسان و وهي التي يتبناها البعض إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوع من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموي وضعف القضايا المطلبية للتنمية الشاملة وانحصر عملها في الجانب الخدمي أو الدعائي الموسمي المعتمد على المساعدات والمعونات التي يقدمها المانحين .

1 - **الخدمات** : اتسم نشاط تلك الجمعيات والمنظمات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية موسمياً ،وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي، والتنموي بمفهومه الشامل.

2 -**مصادر الدعم المالي** :ارتباط قيام أو إنشاء أو استمرار إنشاء تلك الجمعيات أو المنظمات بتوفير الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو من فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات.

3 -**ضآلة الدعم المقدم** : من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلباً في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها.

4 -**الوكالات الداعمة والدعم الدولي**: يرتبط بسياسات وشروط معينة ولا يتناسب أحيانا مع احتياجات الجمعيات والمنظمات المحمية وفئاتها المستهدفة مما يؤثر سلبا ايضا على مستوى تقديم الخدمات.

5 -**عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات** : من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل تلك الجمعيات والمنظمات والتي تعتبر مصدراً للتمويل الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته.

مجتمع البحث وعينته :

بلغ مجموع مجتمع البحث (667) جمعية خيرية ومؤسسة تنموية، وهو مكون من جميع الجمعيات والمؤسسات التي تعمل في محافظة حضرموت والساحل، منها(327)جمعية خيرية ومؤسسة تنموية في ساحل

حضرموت و(340)مؤسسة تنموية وجمعية خيرية في وادي وصحراء حضرموت كفئة منفذة و (538)عضو مجلس محلي يمثلون (28)مديرية على مستوى المحافظة و المكاتب الخدمية بالمحافظة في الساحل والوادي والصحراء المتمثلة في إدارة الصحة والتربية والتعليم والكهرباء والأشغال والمياه ، و مكاتب الشؤون الاجتماعية و العمل في ساحل و وادي حضرموت باعتباره الجهة الأشرافية على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتنموية في محافظة حضرموت كفئة تمثل المستفيدين .

و تم أخذ عينة أنشط (20)جمعية ومؤسسة خيرية تعمل في الساحل([1]) و افضل (20)جمعية ومؤسسة خيرية تعمل في الوادي والصحراء ([2])، وبهذا بلغت الجمعيات والمؤسسات المطبقة على هذه الدراسة (40)مؤسسة وجمعية خيرية وتنموية تم توزيع عليها (80)استمارة .

أما الفئة التي تمثل المستفيدين فقد تم اختيار (10٪) من أعضاء المجالس المحلية متمثل في الأمين العام ومسؤول الخدمات من كل مديرية البالغ عددها (28) مديرية، وبهذا يكون عدد المجالس المحلية في العينة (54)عضواً بلإضافة إلى (14) موظفاً من مكاتب العمل والشؤون الاجتماعية بالساحل والصحراء يمثلون المدراء و مسؤولي الإدارات و المدراء ونواب المكاتب الخدمية بالمحافظة بالساحل والوادي والصحراء البالغ عددهم في العينة (20) وبهذا تكون الفئة التي تمثل المستفيدين (88)فرداً تم توزيع على هم (88)استمارة .

وبناء على ذلك تكون الاستمارات الموزعة (168)استمارة ، تم التوزيع بطريقة عشوائية كعينة للدراسة، وبالتالي أصبح حجم العينة (168) فرداً ، حيث شملت عملية التوزيع جميع الجهات المنفذة و المستفيدة ، وقد توخى الباحث الدقة في اختيار أفراد العينة من كل جهة منفردة باعتبارها تمثل مجتمع الدراسة .

تمكن الباحث من استعادة (166) استمارة من الاستمارات الموزعة ، و الجدول أدناه يبين ذلك .

جدول (3 -3)

يوضح عدد الاستبيانات

([1]) مقابلة مع ، عمر بن مزاحم ، مسؤول الجمعيات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل فرع ساحل حضرموت ، 2017/1/12م . 12:24م .

([2]) مقابلة مع ، عبدالله باجهام ، مسؤول الجمعيات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل فرع وادي وصحراء حضرموت ، 2017/1/1م . 11:15م

البيان	العدد	النسبة	الجمعيات الخيرية و المؤسسات التنموية		المستفيدين	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستبيان الموزع	168	٪100	80	٪100	88	٪100
الاستبيان المستلم	166	٪98.8	79	٪98.75	87	٪98.86
الاستبيان غير مستلم	2	٪1.19	1	٪1.25	1	٪1.14
الاستبيان ناقص الاجابة	1	٪0.595	0	٪0	1	٪1.14
الاستبيان السليم	165	٪98.00	79	٪98.75	86	٪97.72

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، اليمن - حضرموت ، 2017م

اختبار صدق وثبات الاستبانة:

وقد تم التحقق من صدق و ثبات إستبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ: Cronbach's Alpha Coefficient

استخدم طريقة ألفا كرونباخ لقياس صدق و ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجداول الآتية :

1 -صدق وثبات الاستبانة بالنسبة لعينة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية :

جدول(4 -3)

يوضح معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
لجميع عبارات الاستبانة	0.893	0.798

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، اليمن - حضرموت ، 2017م

يوضح الجدول(4 -3) أن معامل المصداقية ألفا كرنباخ بلغ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (٪89) فيما بلغ معامل الثبات (٪798)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق في إجابات أفراد

عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الأداة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الآراء في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

1 -صدق وثبات الاستبانة بالنسبة لعينة المستفيدين :

جدول(5 -3)

يوضح معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
لجميع عبارات الاستبانة	0.911	0.831

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، اليمن - حضرموت ، 2017م

يوضح الجدول رقم (5 -3) بأن معامل المصداقية ألفا كرنباخ بلغ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (91٪) فيما بلغ معامل الثبات (83٪)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الآراء في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

أولاً : اختبار الفرضية الأولى : -

فرضية العدم : لا يؤثر الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، والتعليمي ، والصحي ، والبنية التحتية في محافظة حضرموت (H_0)

الفرضية البديلة : يؤثر الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، التعليمي ، الصحي ، البنية التحتية في محافظة حضرموت (H_1)

لاختبار الفرضية تم **استخدام اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية** (0.05) **لقبول أو رفض صحة الفرضية** .

1 - اختبار الفرضية الأولى بناء على آراء عينة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية:

جدول (6 -3)

يوضح اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية (0.05) لاختبار صحة الفرضية الأولى

الفرضية الأولي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية	التفسير الاحصائي
يؤثر الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، التعليمي ، الصحي ، البنية التحتية في محافظة حضرموت	3.3	0.65	محايد	43.02	0.303	غير دال إحصائيا

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، اليمن - حضرموت ، 2017م

من الجدول رقم (6 -3) بلغت قيمة الوسط الحسابي لاختبار الفرضية الأولى (3.3) بانحراف معياري (0.65) و اتجاه العبارة للفرضية الأولى (محايد) و قيمة اختبار (كاي) (43. 02) و القيمة الإحتمالية (0.303) وهذه القيمة تشير إلى أن الفرضية ليست دالة إحصائياً و تشير إلى أن الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة ليس له أثر إيجابي على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، التعليمي ، الصحي ، البنية التحتية في محافظة حضرموت .

2 - اختبار الفرضية الأولى بناء على آراء عينة المستفيدين :

استخدام اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض صحة الفرضية الأولى : التي تنص على : يؤثر الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، و التعليمي ، و الصحي ، و البنية التحتية في محافظة حضرموت .

جدول (7 -3) يوضح اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية (0.05) لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	قيمة الاختبار الاحصائي	القيمة الاحتمالية	التفسير الاحصائي
يؤثر الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، التعليمي ، الصحي ، البنية التحتية في محافظة حضرموت.	2.9	0.65	محايد	42.93	380.	غير دال إحصائياً

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، اليمن - حضرموت ، 2017م

من الجدول رقم (7 -3) بلغت قيمة الوسط الحسابي لاختبار الفرضية الأولى (2.9) بانحراف معياري (0.65) و اتجاه العبارة للفرضية الأولى (محايد) و قيمة اختبار (كاي) (42. 93) و القيمة الإحتمالية

(0.38) وهذه القيمة تشير إلى أن الفرضية ليست دالة إحصائياً و تشير إلى أن الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة ليس له أثر إيجابي على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، و التعليمي ، و الصحي ، و البنية التحتية في محافظة حضرموت .

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية : -

فرضية العدم : لا يؤثر الدعم العيني الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، و التعليمي ، و الصحي ، و البنية التحتية في محافظة حضرموت (H_0)

الفرضية البديلة : يؤثر الدعم العيني الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، و التعليمي ، و الصحي ، و البنية التحتية في محافظة حضرموت (H_1)

لاختبار الفرضية تم **استخدام اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية** (0.05) **لقبول أو رفض صحة الفرضية .**

ثانياً : اختبار الفرضية الثانية بناء على آراء عينة المستفيدين :

استخدام اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض صحة الفرضية الثانية : التي تنص على : يؤثر الدعم العيني الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، التعليمي ، الصحي ، البنية التحتية في محافظة حضرموت.

جدول (9 -3) يوضح اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية (0.05) لاختبار الفرضية الثانية .

الفرضية الثانية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة	قيمة الاختبار الاحصائي	القيمة الاحتمالية	التفسير الاحصائي

يؤثر الدعم العيني الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة إيجاباً على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، التعليمي ، الصحي ، البنية التحتية في محافظة حضرموت.	2.6	0.77	محايد	33.44	9320.	غير دال إحصائياً

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ؛ اليمن ، حضرموت ، 2017م

من الجدول رقم (9 -3) بلغت قيمة الوسط الحسابي لاختبار الفرضية الثانية (2.6) بانحراف معياري (0.77) و اتجاه العبارة للفرضية الثانية (محايد) و قيمة اختبار (كاي) (44 .33) و القيمة الإحتمالية (0.932) وهذه القيمة تشير إلى أن الفرضية ليست دالة إحصائياً و تشير إلى أن الدعم العيني الذي تقدمه المؤسسات التنموية الخيرية محل الدراسة ليس له أثر إيجابي واضح على مجالات التنمية الاقتصادية المتمثلة في الجانب الاجتماعي ، التعليمي ، الصحي ، البنية التحتية في محافظة حضرموت.

ثالثاً : اختبار الفرضية الثالثة : -

فرضية العدم : لا يحتل المجال التعليمي المرتبة الأولى بان يتم اعطاؤه الأولوية ضمن برامج وانشطة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية (H_0)

الفرضية البديلة : يحتل المجال التعليمي المرتبة الأولى بان يتم اعطاؤه الأولوية ضمن برامج وانشطة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية (H_1)

لاختبار الفرضية تم **استخدام اختبار (مربع كاي) عند مستوى معنوية** (0.05) **لقبول أو رفض صحة الفرضية .**

1 - تحليل آراء عينة المؤسسات التنموية والجمعيات الخيرية .

جدول (10 -3) ترتيب المجالات حسب الأولوية بناء على آراء عينة المؤسسات التنموية والجمعيات الخيرية

رتب المجالات التالية حسب رغبتك بان يتم اعطاها الالوية		
المجالات	التكرارات	النسبة المئوية
الاجتماعي	9	2.11
التعليمي	61	77
الصحي	7	8.8
البنية التحتية	2	3
المجموع	79	100

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ؛ اليمن - حضرموت ، 2017م

من الجدول رقم (10 -3) نجد أن آراء المبحوثين تميل إلى أن الأولوية في المجالات تعطي للتعليمي بتكرار (61) من حجم العينة و نسبة مئوية (77٪) ثم المجال الاجتماعي بتكرار (9) و نسبة مئوية (11.2٪) ثم مجال الصحي بتكرار (7) و نسبة مئوية (8.8٪) و أخيراً مجال البنية التحتية بتكرار (2) و نسبة مئوية (3٪) ، أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم و نثبت صحة الفرضية بان المجال التعليمي يحتل المرتبة الأولى بأن يتم إعطاؤه الأولوية ضمن برامج وأنشطة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية في محافظة حضرموت.

2 - تحليل آراء عينة المستفيدين :

جدول (11 -3) ترتيب مجالات حسب الأولوية بناء على آراء عينة المستفيدين

رتب المجالات التالية حسب رغبتك بان يتم اعطاها الاولوية		
المجالات	التكرارات	النسبة المئوية
الاجتماعي	19	22
التعليمي	54	63
الصحي	8	9

البنية التحتية	5	6
المجموع	86	100

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ؛ اليمن - حضرموت ، 2017م

من الجدول رقم (11 -3) نجد أن آراء المبحوثين تميل إلى أن الأولوية في المجالات تعطي للتعليمي بتكرار (54) من حجم العينة و نسبة مئوية (63٪) ثم المجال الاجتماعي بتكرار (19) و نسبة مئوية (22٪) ثم مجال الصحي بتكرار (8) و نسبة مئوية (9٪) و أخيراً مجال البنية التحتية بتكرار (5) و نسبة مئوية (6٪) ، أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم ، و نثبت صحة الفرضية بان المجال التعليمي يحتل المرتبة الأولى حيث يتم إعطاؤه الأولوية ضمن برامج وأنشطة الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية في محافظة حضرموت .

النتائج والتوصيات :

اولاً: النتائج :

1 - إن الدعم المادي و العيني الذي تقدمة المؤسسات التنموية الخيرية محل البحث ليس له أثر إيجابي واضح و أنما بدرجة متوسطة على مجالات التنمية الاقتصادية

2 -يحتل المجال التعليمي المرتبة لأولى، حيث تعطى له الاولوية ضمن برامج المؤسسات التنموية والخيرية ثم يأتي المجال الاجتماعي ثم الصحي ثم البنية التحتية على التوالي.

3= الدعم المقدم من المؤسسات التنموية والجمعيات الخيرية يهدف إلى سد احتياج لفئات مستهدفة مما أوجد فئات مستهلكة وليست منتجة .

4 - تركيز الدعم المالي في مجال التعليم على المنح الدراسية بدون دراسة الاحتياج الفعلي بل حسب رغبة الطلاب و المعدل الثانوي .

5 - تركيز الدعم العيني للتعليم على المواد والوسائل دون الرقي بدور المعلم وتأهيله .

6 - قلة الدعم المادي والعيني المقدم في جانب البنية التحتية .

7 - اعتماد المؤسسات التنموية والجمعيات الخيرية على الدعم المادي و العيني المقدم لها دون ايجاد مشاريع استثمارية مستدامه .

8 - انعدام التنسيق بين المؤسسات التنموية و الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالاحتياج و التنفيذ .

9 - الكثير من المؤسسات التنموية والجمعيات الخيرية تم انشاؤها وفق طابع حزبي أو مناطقي او قبلي .

10 -انعدام التخصص في اغلب اعمال المؤسسات والجمعيات

ثانياً : التوصيات :

1 -التنسيق بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية فيما بينها من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع وتبادل الخبرات و تحديد الأولوية للمشاريع التنموية للمناطق ، من خلال انشاء قاعدة بيانات سنوية

2 -تفعيل الوقف الاستثماري بان يتم منح الجمعيات أموال لإقامة مشاريع وليس اموال لإنفاقها ومنح امتيازات من قبل الحكومة لهذه المشاريع

3 -تطبيق مبدأ التخصص للجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية للعمل في مجال أو مجالات متجانسة .

4 -استمرار الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية في دعم المجال الاجتماعي مالياً من ناحية منح قروض ميسرة للطبقات المحتاجة لإقامة مشاريع منتجة وفقاً لدراسات وخطط معدة مسبقاً، محاولة تحويل الشريحة الاجتماعية من شريحة مستهلكة إلى شريحة منتجة .

5 - لابد من زيادة الدعم المالي للمجال التعليمي خاصة في فيما يتعلق بإقامة و رعاية المؤتمرات العلمية وزيادة المشاريع الاستثمارية التي تعود ارباحها للتعليم .

6 - أن تعمل الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية على زيادة الدعم المالي للمجال الصحي، و تحديداً فيما يتعلق بإنشاء مشاريع استثمارية تعود أرباحها لتنمية المجال الصحي .

7 -لابد أن تعطي الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية أهمية قصوى لزيادة الدعم المالي لمجال البنية التحتية فيما يتعلق بتوفير المياه والكهرباء وشق الطرقات للمناطق المحتاجة و إقامة مشاريع استثماريه تعود أرباحها إلى تنمية البنية التحتية .

8 - أن تقوم الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية بتبني مشاريع في اطار الدعم العيني اجتماعياً وخاصة بناء اسواق و مراكز تجارية لشريحة الفقراء والايتام و كذلك تأجير لهم الأراضي الزراعية و تجهيزها لهم ليكونوا شريحة مفيدة و منتجة وليس مستهلكة .

9 -الاهتمام بالدعم العيني للمجال التعليمي من خلال إنشاء مكتبات تعليمية خاصة وعامة و كذلك إنشاء قنوات تلفزيونية و إذاعية تعليمية و ثقافية .

10 -يوصى الباحث أن تعطي الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية المجال الصحي أولوية فيما يتعلق بإنشاء مراكز علمية للتجارب والبحوث الطبية بالإضافة إلى الدعم فيما يتعلق بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة والعامة .

11 - يوصي الباحث بأن تهتم الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية بمجال البنية التحتية وأن يوضع في خططها بأنشاء محطات توليد الكهرباء و وحفر الابار و إقامة السدود و تجهيز شبكات المياه والصرف الصحي.

مراجع البحث :

1 - القران الكريم .

2 - أحمد ممدوح الباز ،التنمية الريفية المتكاملة ، معهد التخطيط القومي ،القاهرة : 1994م

3 - أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العام للكتاب ، مكتبة الاسرة ، 2008م .

4 - عبدالله بن سالم باهمام ، المتبرع والمنظمة الخيرية ، المركز الدولي للأبحاث والدراسات جدة : بلا تاريخ .

5 - فارس مسدور، العمل الخيري والتنمية ، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية ، الجزائر: 2010م

6 - محمد عبدالله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة – رؤية مستقبلية، مكتبة الملك فهد، الرياض : 2010م

7 - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان : 2007م.

8 - موسى اللوزي ، التنمية الادارية ، دار وائل للطباعة والنشر،عمان:2002 م.

9 - هيلاري بايندر- أفيليس ، دليل المنظمات غير الحكومية ، مكتب برنامج الاعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الإمريكية ، واشنطن : 2012م .

10 - حسن جوني ، المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 89 ، بيروت: يوليو 2014م.

11 - ختام عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس :2010م .

12 - فدوى مصيباح . فعالية الابداع في خلق ميزة تنافسية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الزعيم الازهري ،2016م .

13 - محمد الفاتح العتيبي ، منظمات المجتمع المدني – النشأة الاليات و أدوات العمل وتحقيق الأهداف ، ورقة علمية ، مقدمة في البرنامج التدريبي . تأهيل المنظمات الغير حكومية ومهارات التحالف والتغيير ، تعز: 4 -12 مايو 2009م.

14 - محمد يعقوب برشم هجي ، أثر الوقف في تنمية قطاع التعليم ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة القرآن الكريم والعلوم الأسلامية ، الخرطوم : 2015م

15 - مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، الشباب والتنمية رام الله : بلا ت.

16 - مقابلة مع ، عبدالله باجهام ، مسؤول الجمعيات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل فرع وادي وصحراء حضرموت ، 2017/1/1م . 11:15ص

17 - مقابلة مع ، عمر بن مزاحم ، مسؤول الجمعيات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل فرع ساحل حضرموت ، 2017/1/12م . 12:24م

18 - https://ar.wikipedia.org/wiki

بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
(دراسة ميدانية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية)

نوري عبدالودود الجناعي
عبدالله جابر حسن أبوهادي
1. أستاذ إدارة الأعمال المشارك – كلية العلوم الإدارية – جامعة العلوم والتكنولوجيا
2. باحث في العلوم الإدارية – كلية العلوم الإدارية – جامعة الناصر
a.abuhadi2@gmail.com

الملخص

4

هدفت الدراسة إلى معرفة "أثر بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية" في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وأسلوب الحصر الشامل، وقد تم التوصل إلى أهم النتائج التي تبين أن مستوى استخدام بطاقة الأداء المتوان المستدام كان متوسطاً، وأن أعلى مستوى تحقق كان في بعد العملاء، يليه العمليات الداخلية، ثم البعد المالي، ثم بعد النمو والتعلم، وأخيراً بعد البيئة والمجتمع.

وتبين أن مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات كان كبيراً. وأن هناك أثراً إيجابياً بين استخدم بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، حيث كان مصدر التأثير الإيجابي لبطاقة الأداء المتوازن المستدام وبشكل رئيسي بسبب بعد النمو والتعلم، يليه البعد المالي، ثم بعد البيئة والمجتمع، ثم العمليات الداخلية، وأخيراً بعد العملاء.

الكلمات المفتاحية: بطاقة الأداء المتوازن المستدام، المسؤولية الاجتماعية، شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.

Sustainable Balanced Score Card and its Impact on Supporting Commitment to Social Responsibility: a Field Study of Telecommunication Companies in Yemen

Dr. Noori Abdul Wadood M.Aljnai
Assistant Professor of Business Administration, Faculty of Administrative Sciences, UST, Yemen
Mr. Abdullah Gaber Hasan Abo Hadi
Researcher in Administrative Sciences, Faculty of Administrative Sciences, Al-Nasser University, Yemen
e-mail address:- a.abuhadi2@gmail.com

Abstract

The present study aimed to identify the "impact of sustainable balanced score card on supporting commitment to social responsibility" in the telecommunication companies in the Republic of Yemen using the analytical descriptive method along with the questionnaire as a main tool for data collection and comprehensive inventory method. The main results found are that the usage level of sustainable score card was average, and that the highest level of achievement was in the client dimension, followed by internal operations, then the financial dimension, thereafter growth and learning, and finally the dimension of environment and society

The level of corporate social responsibility was high and there is a positive correlation between the usage of the sustainable balanced score card and its impact on enhancing commitment to social responsibility. The positive effect of the balanced score card was mainly due to growth and learning dimension, followed by the financial one , then environment and society, internal operations, and finally client dimension.

Key words: sustainable balanced score card, social responsibility, telecommunication .companies in Yemen

1. مقدمة الدراسة

1.1 الخلفية النظرية للدراسة

1.1.1 تمهيد

في ظل الظروف المتغيرة التي تواجه شركات الأعمال والتغيرات السريعة، ولا سيما المتغيرات الخارجية للشركات مثل العوامل الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والتغيرات الداخلية للشركات مثل تغير أهداف الشركات، والقيم والاتجاهات، والمناخ التنظيمي، والأفراد وأساليب العمل، والذي يفرض على شركات الأعمال أن تسعى جاهدة من خلال الإبداع والتحسين المستمر إلى مواجهة تلك الصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيقها لرؤيتها ورسالتها الاستراتيجية، وحتى تتمكن من النمو والتفاعل والتكيف مع بيتها لتضمن استمراريتها والمحافظة على مكانتها ومركزها التنافسي في المجتمع، "وهذا يتطلب من القيادات الإدارية والوحدات التنظيمية بذل الجهود المكثفة لتحقيق النجاح وإحراز التقدم والتفوق لحقيق الأداء الشامل. فخلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين واجهت الشركات تحدياً كبيراً في إدارة أعمالها نتيجة ازدياد طلبات العملاء وتعقد المنافسة وزيادة سرعة التغيير التكنولوجي، واختلاف احتياجات المتعاملين وتوقعاتهم، مما دفع الشركات إلى استحداث أنماط وأساليب إدارية لمواجهة تلك التغيرات، منها استخدام إدارة الجودة الشاملة (TQM)، وإعادة هندسة العمليات (BPR)، وستة سجما (Six Sigma)، وبطاقة الأداء المتوازن (BSC)، وغيرها من الأساليب، سعياً لتحقيق ما تتطلع إليه شركات الأعمال من تطور في الأداء" (مزروع، 2010، 2)، ولا يمكن للشركات أن تطور من أدائها وتحسن من صورتها بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل أن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة الشركة في الخارج، لذا فإن تحقيق الأداء الاجتماعي يجب أن يكون متزامناً مع الأهداف الاقتصادية، وبذلك يتلازم الأداء الاقتصادي، والاجتماعي. والشركة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معاً (مزهودة، 2001، 89 -90)، حيث أن الأداء الشامل للشركات يمكن تحقيقه إذا اتُخذت كل قرارات الأعمال بالتنسيق مع توازن مصالح كل الأطراف في ظل نظرة طويلة المدى تضمن بدورها تنمية مستدامة مع تحمل الكل لمسؤولياته. وبناءً على ذلك، فإن مسؤولية الشركة تزداد في ظل التنمية المستدامة لتشمل المسؤولية الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، وهذا ما يدفع بأداء الشركات للتغيير ليصبح أكثر شمولية كونه سيمس الجانب الاجتماعي والبيئي، وهو ما عرف بمصطلح الأداء

المستدام (وهيبة، 2012، 98 -99)، وبعد العجز الذي عرفته بطاقة الأداء المتوازن التقليدية في قياس الأداء الشامل والمستدام تضافرت جهود الباحثين في محاولة إدخال أبعاد الاستدامة إلى بطاقة الأداء المتوازن، وتم إضافة بعد خامس تمثل في البيئة والمجتمع، والتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، والتوصل إلى أداة قياس جديدة سميت *"بطاقة الأداء المتوازن المستدام"* للتوجه نحو الاهتمام بالمجتمع والبيئة وتزايد الوعي الاجتماعي للشركات الاقتصادية وإدراكها لمسؤوليتها الاجتماعية ضمن استراتيجيتها والأنشطة التي تمارسها، ولتحقيق الأداء الشامل للشركات من منظور بطاقة الأداء المتوازن المستدام فقد أصبحت مطالبة بالكثير من الأدوار والإسهام في تنمية المجتمع، والالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه العاملين فيها والمساهمين بشكل خاص، والمتعاملين والمجتمع والبيئة بشكل عام، في إطار قيم وقوانين وأخلاقيات المجتمع الذي تعمل فيه. "فالمسؤولية الاجتماعية تكمن أهميتها في تحسين سمعة الشركات، وفعالية أدائها لأعمالها والأنشطة التي تمارسها، ففي دراسة مسحية لشركات أمريكية كبرى حول نتائج المسؤولية الاجتماعية كانت أهم تلك النتائج تتمثل في إثراء سمعة الشركة وشهرتها، وتقوية النظم الاجتماعي، وتعزيز النظام الاقتصادي لوظائف الشركة، وتحسين رضا العاملين، وتجنب صدور لوائح حكومية" (عبود، نجم، 2006، 215). ومما لا شك فيه أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في شركات قطاع الاتصالات بالجمهورية اليمنية له أهمية كبرى سواءً على المستوى النظري أو العملي، وأثر ذلك في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لشركات هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر من أكثر القطاعات ارتباطاً بالجمهور الخارجي من خلال الخدمات والأنشطة التي يقدمها، وهناك اعتبارات دفعت الباحثين لإجراء هذه الدراسة وهي :

- كون هذا الموضوع من الموضوعات الجديدة التي لاقت إهتماماً من الناحية النظرية، وأهملت من الناحية التطبيقية من قبل شركات الأعمال.
- اعتبار بطاقة الأداء المتوازن المستدام نموذجاً جديداً تم استحداثه؛ لتحقيق الأداء الشامل والمستدام لشركات الأعمال، والارتقاء بأدائها من خلال تطوير معايير ومقاييس أكثر دقة وشمولية، والتركيز على مختلف أصحاب المصالح، وولا سيماً في ظل الظرف الاستثنائي الذي يمر به البلد، والذي يفرض على هذه الشركات مسؤولية كبرى؛ لتخفيف الأعباء الاقتصادية، والعمل على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع.

- التعرف على طبيعة الممارسات ذات العلاقة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام سواءً كانت على مستوى العاملين أو المجتمع والبيئة. وانطلاقاً من ذلك، فإن هذه الدراسة تسعى لمعرفة *"أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية"* في شركات قطاع الاتصالات بالجمهورية اليمنية.

2.1.1 الإطار النظري:

أولاً: أنظمة قياس الأداء :

يشهد قطاع شركات الأعمال تطوراً كبيراً، يعتبر أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم اقتصاديات العالم، ويسهم في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية وزيادة معدلات الاستثمار، وتوفير فرص العمل الجديدة، وإن قيام شركات الأعمال بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرهون بمستوى الأداء المحقق في ظل التحولات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على المستوى المحلي وارتفاع حدة المنافسة، والذي يفرض على شركات الأعمال تحقيق مستويات عالية من الأداء، ومواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع، وتحسين قدرتها التنافسية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الاندماج في ضوابط التنمية المستدامة خلال دورة حياتها الخدمية، وتبني ذلك في استراتيجياتها وقرارتها على حدٍ سواء؛ ولتحقيق نجاح استراتيجيات وأهداف شركات الأعمال أصبح لزاماً الاعتماد على نماذج وأنظمة حديثة متعددة الأبعاد والمقاييس؛ لتقييم الأداء الكلي الشامل للشركات سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي والتعرف على جوانب القصور والضعف، ومحاولة تجاوزها والارتقاء بمستوى الأداء.

وتوجد أنظمة متعددة لقياس الأداء منها الأنظمة التقليدية، وأخرى الحديثة والمعاصرة ويتم الإشارة بإيجاز إلى كل منهما، والتركيز على أحد الأنظمة المعاصرة أو ما يسمى بنظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام:

أ. نظام القياس التقليدي:

يعتمد نظام القياس التقليدي على مؤشرات مالية بحتة وبالذات الربح المتحقق من النشاط لكن هذه المؤشرات التي تعتمد بصورة أساسية على الجانب المالي تعرضت إلى الكثير من الانتقادات خاصة مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي؛ لاهتمامها بتقديم القيمة للمساهمين فقط، وإهمالها الجوانب غير المالية وتتمثل أهم تلك المؤشرات في الإنتاجية، وفائض الاستغلال الخام، والنتيجة الصافية (ربح أو خسارة)، والعائد على الاستثمار، والمردودية المالية، والمردودية الاقتصادية، والقيمة المضافة الاقتصادية (الداوي، 2010، 223).

ب. نظام بطاقة الأداء المتوازن

يعتبر نظام بطاقة الأداء المتوازن من الأنظمة الحديثة في قياس الأداء، وقد بدأ الاهتمام باستخدام نظام بطاقة الأداء المتوازن بسبب عيوب نظام القياس التقليدي والتطور المتزايد في معدلات نمو الصناعة والأسواق؛ الأمر الذي أدى بالضروري إلى إيجاد نظام حديث يغطي تلك العيوب المحصورة على الأداء المالي فقط، والأخذ بعين الاعتبار الجانب الاستراتيجي في قياس الأداء داخل الشركة نظراً لأهميته في عملية القياس، وتوافق الأداء المحقق مع الأهداف الاستراتيجية المخططة، ومن ثم ربط الأداء الحالي للشركة بأدائها المستقبلي، وحينها ظهر نموذج حديث أطلق عليه نظام القياس الحديث يراعي الجوانب الملموسة وغير الملموسة والمتمثل بنظام بطاقة الأداء المتوازن (BSC) والذي يعتبر أحد الأنظمة الذي يمكن الشركة من قياس وتقييم أدائها من خلال امتلاكه أربعة أبعاد هي: (البعد المالي، والعملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو) (Kaplan&Norton,1992:71).

ج. نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام:

نظراً للضغوط والتحديات الكبيرة التي تواجه معظم الشركات في ظل التغيرات السريعة والمستمرة في بيئة الأعمال، فإن البحث عن طرق مناسبة من شأنها دعم ميزتها التنافسية، وتقويم وقياس أدائها بصورة أكثر شمولية، لكن مؤشرات الأداء المالية أصبحت غير ملائمة ولا تتماشى مع متطلبات البيئة الخارجية، مما أدى إلى وضع مؤشرات غير مالية تتكامل مع المؤشرات المالية في نظام حديث ومعاصر؛ لتقييم الأداء الشامل للشركات، والأخذ بعين الاعتبار المؤشرات البيئية والمجتمعية في نظام إدارة الشركات، يمكن تشكيلها حسب ظروف وطبيعة وحاجة كل شركة والمتمثل في نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام التي تحتوى على خمسة أبعاد هي: (البعد المالي، والعملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو، والبيئة والمجتمع).

1) **مفهوم نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام:** هو نظام إداري حديث يهدف إلى مساعدة صناع القرار على ترجمة رؤية واستراتيجية الشركات إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية، وفق معايير مستهدفة، ومبادرات للتحسين المستمر بصورة أكثر شمولية.

2) **خصائص نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام:**

لنظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام خصائص جاءت لسد الفجوة والنقص الحاصل في النظام التقليدي وأهم هذه الخصائص هي (بلاسكة، 2012، 15):

- التركيز على جوانب متعددة لقياس الأداء بالإضافة إلى الجانب المالي.
- الاعتماد على جوانب ملموسة وغير ملموسة كرضا العملاء والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- الأخذ في الحسبان الاهتمام بجميع أصحاب المصلحة في الشركة.
- الاهتمام بالجانب الاستراتيجي إضافة إلى الجانب التشغيلي.
- التركيز على العمل في الأجل الطويل والمتوسط والقصير.

3) أهداف نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام:

يمكن تلخيص أهداف بطاقة الأداء المتوازن المستدام في الآتي :

- ❖ مراقبة العمليات اليومية وأثرها على التطورات المستقبلية.
- ❖ تطوير منهج تكاملي بين الاستراتيجية والعمليات.
- ❖ تهيئة وتوضيح مسار الرؤية الاستراتيجية لكافة العاملين.
- ❖ تهيئة الإطار العملي لترجمة الاستراتيجية إلى مفاهيم تنفيذيه.
- ❖ توحيد وتقوية الاتصال بين الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- ❖ إدخال الاستدامة في العمليات التشغيلية للشركة (Brilman, J., & Hérard, J. 2006, 210).

4) أهمية نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام:

يرى الغالبي ووائل (2007) أن نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام له أهمية بالغة تُلخص تلك الأهمية في النقاط الآتية :

- ❖ يعتبر الأساس للنجاح الحالي والمستقبلي للشركة على عكس المقاييس المالية التقليدية التي تفيد بما حدث في الفترة الماضية من دون الإشارة إلى كيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء مستقبلاً.
- ❖ يعالج النقص في أنظمة الإدارة التقليدية، وربط الاستراتيجيات بعيدة المدى مع الأنشطة قريبة المدى.
- ❖ يساعد في تحديد مجالات جديدة ينبغي أن تتميز بها الشركة؛ لتحقيق أهداف العملاء والشركة.
- ❖ مساعدة الشركة في التركيز الكلي على ما ينبغي عمله؛ لزيادة تطور الأداء.
- ❖ يوضح الرؤية والأهداف وتحسن الأداء، والتغذية العكسية للاستراتيجية وربط المكافآت بمعايير الأداء.
- ❖ اعتبار المعايير المالية كملخص مهم لأداء الأعمال والإدارة، وتركز على مقاييس أكثر عمومية وتفاعلاً وترابطاً بين العملاء، والعمليات الداخلية، والعاملين، لتحقيق نجاح مالي طويل الأمد.

5) مكونات بطاقة الأداء المتوازن:

لبطاقة الأداء المتوازن مكونات، وعناصر أساسية من خلالها تتبلور آلية عمل بطاقة الأداء المستدام يمكن إيجازها في الآتي(Kaplan & Norton,2000,43):

1 - **الرؤية المستقبلية:** وهي توضح اتجاه الشركات والهيئة التي سوف تكون عليها في المستقبل.

2 - **الاستراتيجية:** تمثل مجمل الأفعال والإجراءات والخطط؛ لتحقيق أهداف الشركات.

3 - **المنظور :** يمثل المنظورات الأساسية كالمنظور المالي، والعملاء، والعمليات الداخلية، والنمو والتعلم، والبيئة والمجتمع. وفق مؤشرات مهمة يتم من خلالها تنفيذ هذه الاستراتيجية.

4 - **الأهداف:** تمثل الغايات المستقبلية، ويعبر عنها بالمستويات المحددة، والقابلة للقياس؛ لتحقيق الاستراتيجية.

5 - **المقاييس:** وهي تعكس إلى تحيقيق قياس أداء التقدم نحو تحقيق الأهداف ويجب أن يكون المقياس ذا طابع كمي للوصول لتحقيق الهدف.

6 - **المستهدفات:** وهي تمثل البيانات والتصورات الكمية لمقاييس الأداء في المستقبل.

7 - **ارتباط السبب بالنتيجة:** وهي تعبر عن علاقة الأهداف بعضها ببعض ، ويتم من خلالها تحديد مؤشرات القياس في ضوء المخرجات نتيجة للجهود المبذولة في أداء الأعمال المسببة في حدوث هذه النتيجة.

8 - **المبادرات الاستراتيجية:** وهي برامج عملية توجه الأداء الاستراتيجي وتعمل على تسهيل عملية التنفيذ والإنجاز على المستويات التنظيمية الدنيا، حيث توضح فيه المبادرات التي سوف يتم تنفيذها لتحقيق الأهداف، فمثلاً قد يكون الهدف زيادة إرضاء العملاء عن مستوى الخدمة وجودتها فيكون المؤشر هو استقصاء ربع سنوي يقيس رضا العملاء عن الخدمة وجودتها، وقد تكون هناك مبادرة مثل تحسين مظهر العاملين وتدريبيهم على كيفية التعامل مع العملاء، أو غير ذلك حيث أن مؤشرات الأداء يجب أن تكون نوعية أو صفية.

إذن فأهداف الشركات العليا يعمل الجميع على تحقيقها؛ وبذلون الجهود للوصول إلى مؤشرات الأداء الكلي المناسب لاستراتيجية الشركة، وطبيعة عملها، والشكل رقم (1) يوضح مكونات بطاقة الأداء المتوازن المستدام.

6) منظورات (أبعاد) بطاقة الأداء المتوازن المستدام:

- **المنظور المالي:** وهو المحصلة النهائية لأنشطة الشركة؛ لتحقيق رضا المساهمين وتوقعاتهم، وزيادة قيمة استثماراتهم وأرباحهم، وكيف تظهر الشركة لحملة أسهمها(Kaplan, & Norton, 2001, 15).
- **منظور العملاء:** وهو يركز على العملاء، وتحقيق توقعاتهم، ويقيس مستوى رضاهم من خلال تقديم خدمات بنوعية متميزة وبأسعار معقولة (Kaplan, & Norton,1996, 69).
- **منظور العمليات الداخلية:** وهو يركز على العمليات الداخلية التي تعزز كلاً من محور العملاء بإيجاد قيمة للعملاء، والمحور المالي بزيادة ثروة المساهمين، وتحديد العمليات التي تحسن وتطور الأداء، والعمليات الداخلية سعياً لإرضاء العملاء، والمساهمين من خلال العمليات التشغيلية، والعمليات الإدارية، والعمليات الإبداعية، والتنظيمية والاجتماعية (عوض، 2009، 103).
- **منظور النمو والتعلم:** وهو يركزعلى التعلم التنظيمي، والنمو و تحديد البنية التنظيمية، وتشخيصها؛ لتحقيق الابتكار والتطوير طويل الأجل من خلال تأهيل وتدريب العاملين بجميع مستوياتهم، والنظم، والإجراءات التنظيمية، ولذلك يجب على الشركة الاستثمار في أفراد ذوي مستويات عالية من المهارة، والتعلم، ونظم تقديم الخدمات وتقنياتها (دودين، 2009، 8).
- **منظور البيئة والمجتمع:** حيث تعتبر الشركة جزءاً مهماً من المجتمع، والإسهام في تحقيق رفاهية ذلك المجتمع حفاظاً على استمراريتها ونجاحها بالرغم أنها لا تمثل المسؤول الوحيد عن ذلك، ولكن عليها أن تجعل في أول اهتماماتها متابعة مسؤولياتها الاجتماعية، وضمان كونها تساهم في استمرار ذلك من خلال توفير خدمات بجودة عالية، وأسعار معقولة فضلاً عن حماية وسلامة البيئة، والمحافظة على صحة المواطنين المحيطين بها، والعاملين فيها من خلال تجنب مخاطر التأثير على الصحة، وتحسين أداء العاملين من خلال سد إحتياجاتهم وبالتالي تعزيز دور الشركة في الإيفاء بمتطلبات المجتمع المحيط بها (الغبان، وحسين، 2009، 13).

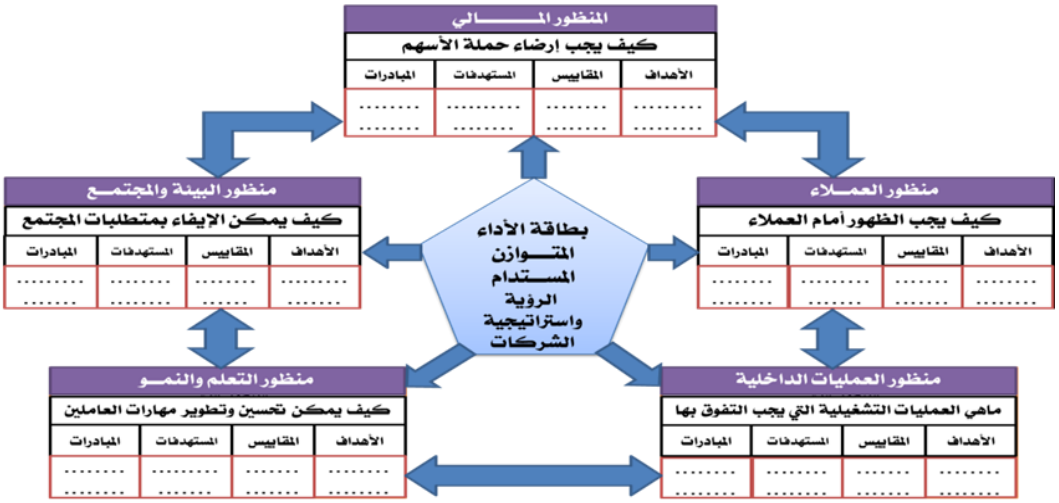

الشكل (1): مكونات ومنظورات بطاقة الأداء المتوازن المستدام

بتصرف والاعتماد على:

Niven, Paul R. (2005) Balanced Scorecard Diagnostics: Maintaining Maximum Performance, (U.S.A.: John Wiley & Sons, Inc.

7) القواعد الأساسية لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن المستدام :

توجد عدة قواعد أطلق عليها اسم القواعد الذهبية الأساسية؛ لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن المستدام، والتي يمكن عرضها على النحوالآتي (جودة،2007، 280):

1 - دعم الإدارة العليا لتطبيق مقاييس الأداء، وتوضيحها لجميع العاملين؛ حتي يؤدي إلى الالتزام به.

2 - إدراك أنه لا توجد حلول معيارية تناسب كل الشركات؛ نظراً لاختلاف عوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر في تلك الشركات.

3 - إدراك أن تحديد وفهم استراتيجية الشركات تُعد نقطة البداية في مشروع بطاقة الأداء المتوازن المستدام، ولذلك يجب تحديد الأهداف بشكل واضح واختبار مقاييس تتوافق مع الاستراتيجية وتعكس مدى تحقيق الأهداف.

4 - إداك أثر مؤشرات الأداء على سلوكيات العاملين، وأن تغييرها سيؤثر على تلك السلوكيات.

5 - إدراك صعوبة القياس الكمي لكل مقاييس الأداء، لذلك يجب وجود مقاييس كيفية.

6 - يجب تحديد عدد من الأهداف، والمقاييس تتوافق مع السمات الفريدة التي تميز نظام الأعمال.

7 - اعتماد الاتصال من أسفل التنظيم إلى أعلى التنظيم، والعكس؛ من أجل إدراك التغيرات المستمرة.

8 - عدم البدء بتحليلات عميقة، ويفضل أن تكون بسيطة، وتقريبية؛ بهدف التحسين والتعلم، والتوسع تدريجياً حتى لا تكون هناك فجوة بين التحليل والتطبيق.

9 - إدراك دقة أنظمة نقل المعلومات من البداية، ونقل معلومات صحيحة إلى المستخدم النهائي للنظام.

10 - التركيز على منح الحوافز المعنوية، والمادية لكل من يسهم في تعميم النظام وتطبيقه، وهذا يمثل دافعاً قوياً للمسؤولين على تطبيق الأنظمة.

11 - يجب أن تؤدي المؤشرات المعتمدة في نموذج أداء الشركات إلى تحقيق الأداء المتوازن المستدام.

8) التنفيذ الفعال لبطاقة الأداء المتوازن المستدام:

يمكن إجمال نقاط فعالة لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن المستدام في الآتي : (Kevin Menor Hendricks Larry, Christine Wiedman,2004,1-9)

1 - إنشا قيادة فعالة لديها مسؤوليات عديدة.

2 - تبسيط رؤية واستراتيجية الأعمال.

3 - تحديد العناصر التي تربط الرؤية والاستراتيجية بنتائج الأعمال.

4 - تعريف بطاقة الأداء المتوازن المستدام على مستوى الوظائف والأقسام والأفراد.

5 - تطوير مقاييس ومعايير فعالة على المدى القصير والطويل.

6 - تطوير موازنة دقيقة وتكنولوجيا معلومات مستمرة تتطلب إعادة تقييم وصيانة وتحديث.

7 - اعتبار بطاقة الأداء المتوازن المستدام عاملاً وسيطاً؛ لموجهة التغيرات في المجتمع والشركات.

8 - أخذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية؛ لضمان التحسين المستمر والاستدامة.

وبصفة عامة فإن التنفيذ يتطلب خطة مثلى لبطاقة الأداء المتوازن المستدام منها (Chow C W & All, 1997, 27):

- مناقشة المشاكل الاستراتيجية للشركة، وإيجاد حلول لها بغرض تحقيق إجماع بين الأفراد حول رؤية الشركة، وتحديد وجهات النظر الأساسية للبطاقة.
- تشكيل لجنة التخطيط الاستراتيجي؛ لصياغة الأهداف لوجهات النظر التي تم تحديدها في بطاقة الأداء المتوازن المستدام للشركة.
- تَطلب لجنة التخطيط الاستراتيجي ملاحظات عن بطاقة الأداء، ومدى قبولها من أعضاء الشركة.
- تُعدل اللجنة بطاقة الأداء بالمناقشة مع الأعضاء ثم صياغة خطة استراتيجية.
- يتم مراجعة مدى التقدم في كل ثلاثة أشهر؛ لتحديد المجالات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل.
- بناء على الفحص الداخلي والخارجي للظروف الحالية للشركة، والتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تعدل لجنة التخطيط الاستراتيجي بطاقة الأداء والخطة الاستراتيجية.

9) تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام:

تعددت أراء العديد من الباحثين والكتاب حول الخطوات اللازمة لتصميم وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام، مع مراعاة الترتيب والوقت المخصص لكل خطوة يتم تكييفها وفقاً لخصائص وظروف الشركة، ويمكن توضيح تلك الخطوات من خلال الشكل الآتي (السعدون، هدى، 2017، 48):

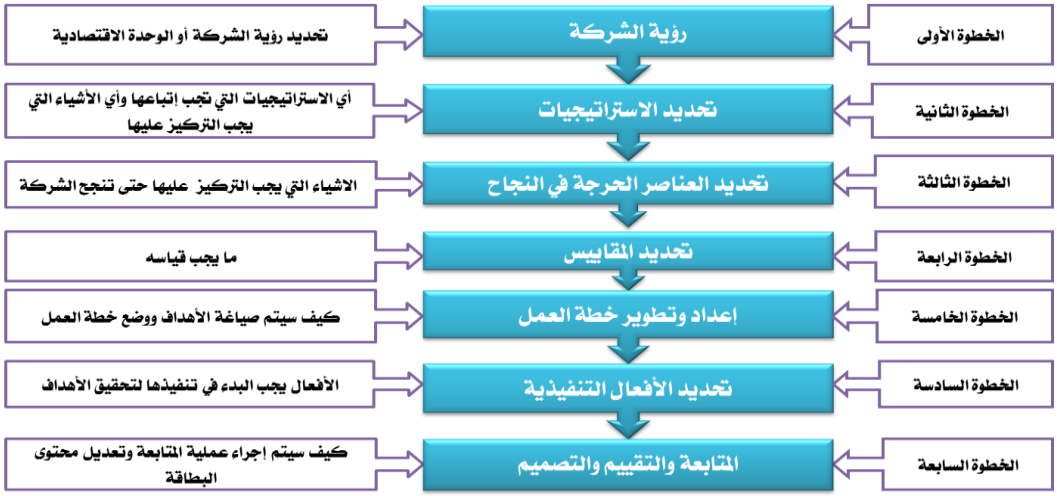

شكل (2): خطوات تنفيذ بطاقة الأداء المتوازن المستدام

بتصرف والاعتماد على: (السعدون، هدى، 2017) استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء الاستراتيجي.

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية:

أ. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية ليست عملاً خيرياً من جانب الشركات، ولا إمتثالاً مطلقاً للقانون، إذ أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تلتزم بموجبة شركات الأعمال بالمسؤوليات الاجتماعية الداخلية والخارجية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها؛ من أجل تحسين أداءها وصورتها في المجتمع.

حيث يرى كارول (Carroll,1991, 42) أن المسؤولية الاجتماعية: "التزام الشركة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة على النظام الاجتماعي جراء هذه القرارات بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة، والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات".

ويرى الجناعي (1994، 108) أن المسؤولية الاجتماعية التزام الإدارة بالإجراءات والبرامج الضرورية؛ لحماية وتدعيم البناء الاجتماعي والمادي للشركة وللبيئة التي تعمل بها، سواءً أكان هذا الالتزام طوعياً أو ملزماً.

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية: المسؤولية الاجتماعية أنها جميع المحاولات التي تسهم في تطوع الشركة؛ لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وتعتمد على المبادرات الحسنة من دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، وتتحقق من خلال الإقناع والتعليم (الأسرج، 2010، 3).

ب. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

يرى كارول (Carroll,1991,42) إن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركة مترابطة وغير مستقلة عن بعضها وهي تخص الشركة ككل وتتمثل في الآتي :

1 - المسؤولية الاقتصادية

باعتبار الشركة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع، فهي تقدم خدمات بكلف معقولة ونوعية جيدة، وفي إطار هذه المسؤولية تحقق الشركة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم.

2 - **المسؤولية القانونية**: تتمثل في الالتزامات القانونية والتشريعات التي تصدرها الدولة موحدة في إطار تنظيمي يجب التقيد به.

3 - **المسؤولية الأخلاقية**:

وهي مجموعة سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني، ولكن تعتبر قيماً في المجتمع ينتظر من الشركة القيام بها.

4 -**المسؤولية الخيري(الإنسانية)**:

وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع في الحصول عليها من الشركة، كالدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية...الخ.

وقد طور كارول (Carroll,1991,42) مصفوفة هرمية بين الأبعاد الأربعة، وكيفية تأثير كل بعد على الآخر والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل (3): هرم المسؤولية الاجتماعية لِـ Carroll

Source: Carroll Archie, (1991) The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Business-Horizons, July. August, p 42

ج. مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات:

(1) المسؤولية الاجتماعية الداخلية لتحسين حياة العاملين:

- إعداد وتنفيذ برامج تدريب للعاملين؛ لزيادة مهاراتهم الإدارية والفنية، وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي، وتوفير فرص عمل متكافئة؛ لجميع الأفراد دون تفرقه أو تمييز وتوظيف المعاقين.
- وضع نظام للأجور والحوافز والمكافآت؛ لتشجيع العاملين؛ لتحسين أدائهم، ويحقق لهم مستوى معيشياً مناسباً يتناسب مع المستويات الموجودة في الشركات الأخرى.
- المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين كالتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، والتأمين على الحياة بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم؛ للحصول على مرتب تقاعد مناسب.
- وضع نظام للرعاية الصحية بالمستشفيات ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم، وتوفير الخدمات الاجتماعية كوسائل النقل من وإلى موقع العمل، والأمن والسلامة المهنية.
- توزيع حصة من أرباح الشركات السنوية على العاملين، وإيجاد آلية واضحة لتكريم المبدعين ومكافآتهم (نسيمة، 2015، 109).

(2) المسؤولية الاجتماعية الداخلية تجاه المساهمين:

وهم حملة الأسهم وأصحاب رؤوس الأموال، ويعتبرون فئات مهمة من أصحاب المصالح المستفيدون من نشاط الشركات، ومسؤولية الشركات تجاه هذه الفئة يتم بتحقيق أكبر عائد ممكن، وتعظيم قيمة الأسهم التي يمتلكونها، بالإضافة إلى حماية الأصول وممتلكات الشركات وموجوداتها.

(3) المسؤولية الاجتماعية الداخلية في مجال مساهمات الخدمة:

- تحديد وتصميم الخدمة: وذلك من خلال القيام بالبحوث التسويقية؛ لتحديد احتياجات العملاء؛ واستخدام الأجهزة بشكل يؤدي إلى التقليل من احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.
- تحقيق رضا العملاء: وذلك من خلال وضع تعليمات كيفية استخدام الخدمة؛ للتعرف على حدود ومخاطر الاستخدام والقيام ببرامج إعلامية تعرف العملاء بخصائص الخدمة وطرق ومجالات استخدامها؛ والعمل على توفير مراكز خدمة لتسهيل الحصول على الخدمات والاستعلام عنها (عويدة، 2013، 70).

(4) المسؤولية الاجتماعية الخارجية للتحسين المجتمعي:

- البذل في سبيل الإنسانية: وذلك من خلال دعم المؤسسات التعلمية، والخيرية ودعم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، تدعيم الهيئات التي تقدم الأنشطة الثقافية، والإسهام في تنفيذ برامج الإسكان العامة.
- الخدمات الصحية: وذلك من خلال دعم البرامج التي تحد من الأمراض والأوبئة، وتوفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية الصحية، والإسهام في إقامة مستشفيات للأمراض الخطرة.
- رعاية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة: كالمعوقين أو ذوي العاهات، والطفولة والمسنين (الحسن، 2014، 18).
- دعم التعليم: كإقامة المعاهد التعليمية والفنية؛ لرفع كفاءة المتخرجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين، وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج، وتشجيع وتنمية المهارات الشابة في مجال الإبداع والابتكار.
- نشر الثقافة: وذلك من خلال إقامة مراكز بحث ومكتبات في المناطق الفقيرة، ونشر وإصدار الكتب والمجلات العلمية والثقافية وتوزع في الندوات والمؤتمرات.
- الأنشطة الرياضية والترفيهية: وذلك من خلال التبرعات للأندية الرياضية، والإسهام في بناء المنتزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن (راشي، 2013، 10).

(5) المسؤولية الاجتماعية الخارجية للحفاظ على البيئة الطبيعية

- تجنب مسببات الإضرار بالصحة، واستخدام أجهزة وشبكات متطورة تكنولوجياً؛ لتحقيق السلامة للمتعاملين، واختيار مواقع الإرسال بعناية؛ لتجنب الإضرار بصحة المجتمع.
- الإسهام في حملات النظافة، والمحافظة على البيئة، وتبني حملات التوعية البيئية.
- تجميل المنطقة المحيطة بالشركات وتشجيرها، وإيجاد الحلول التي تتعلق بالحفاظ على البيئة.

ثالثاً: بطاقة الأداء المتوازن المستدام وعلاقتها بتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:

يمكن تجسيد بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال الاعتماد على خمسة أبعاد أساسية تشكل التوازن والاستدامة ابتداءً من منظور البيئة والمجتمع، الذي يمثل الركيزة الأساسية لأي شركة من خلال بيئة ذات استجابة وتقبل لأنشطة الشركات، ومجتمع فعال، ومناسب لتنفيذ تلك الأنشطة، ويعتبر هذا المنظور بمثابة الأرضية الخصبة لأعمال الشركات وأنشطتها

شريطة الإيفاء بمتطلباتها والاهتمام بها، وهذا يؤدي إلى نمو الشركات من خلال النمو والتعلم، وتوعية الموارد البشرية حول قيم الابتكار في الاستراتيجية البيئية والمجتمعية، مما يؤدي إلى تطوير الإجراءات الداخلية والعمليات، التي تُمكن من نجاح الشركات من الناحية الاجتماعية والبيئية من خلال بعد العمليات الداخلية، والاستجابة لاحتياجات العملاء من الناحية الاجتماعية والبيئية من خلال بعد العملاء، مما يؤدي إلى الحصول على مستوى مناسب من الربحية من جهة، والإسهام في التنمية المستدامة من جهة أخرى بما يعود في نفس الوقت على منظور البيئة والمجتمع، والذي يؤدي إلى استمرارية الشركة، وبنفس المعنى يشبه بول نفن (Paul Niven,2000) بطاقة الأداء المتوازن كشجرة حيث يعتبر البيئة والمجتمع كالأرض الخصبة الصالحة للزرع، والنمو والتعلم كالجذور، والعمليات الداخلية كالساق، والعملاء كالأغصان، والمالي كالأوراق والثمرة، وأن كل محور يعتمد على الأخر فهي عبارة عن دورة متجددة. ويتم توضح تلك العلاقة والأثر بين بطاقة المتوازن المستدام والمسؤولية الاجتماعية من خلال الشكل (4):

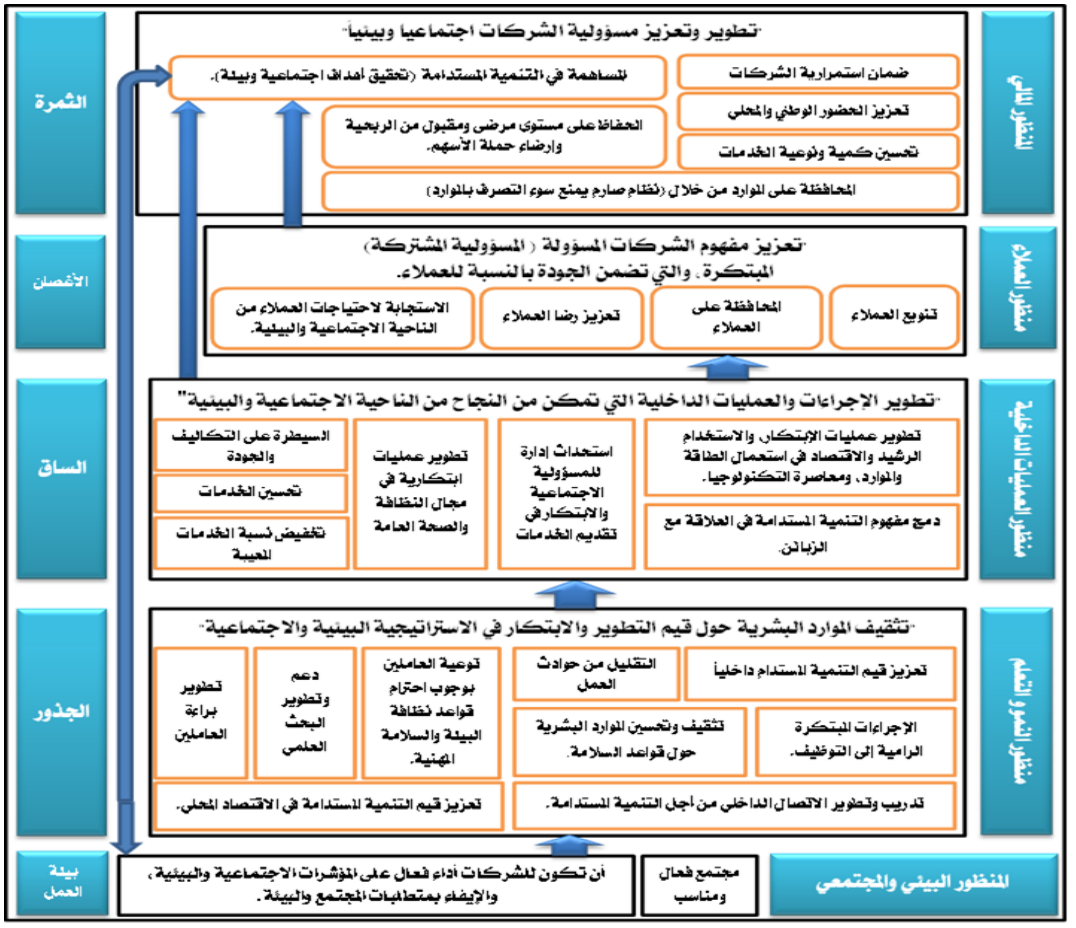

شكل (4): بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

بتصرف والاعتماد على:

Kaplan & Norton, 1996) Linking the Balanced Scorecard to Strategy" California Management Review, vol, 39. And, Niven, Paul (2002), Blanced Scorecard Step By Step - Maximizing Performance and Maintaining Results.

2.1 الدراسات السابقة:

بالعودة إلى عدد من الدراسات السابقة فقد تم عرضها من الأقدم إلى الأحدث حسب تاريخ الدراسة؛ من أجل تحديد التطور الحاصل في مفهوم متغيرات الدراسة، وكذلك لإظهار الفجوة البحثية بشكلٍ أوضح وأدق، وفيما يلي عرض موجز لتلك الدراسات:

أولاً: دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (بطاقة الأداء المتوازن المستدام):

1 -**دراسة (Khim Ling Sim and Hian Chye Koh,2001)** هدفت إلى معرفة أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن تجاه تصاعد قياس الأداء الاستراتيجي. توصلت الدراسة إلى نجاح بطاقة الأداء المتوازن في إنجاح الخطة الاستراتيجية التي تربط الأهداف بالأداء، وأن المقاييس غير المالية غالباً ما تكون مفيدة للأداء المالي للشركات.

2 -**دراسة (عبدالحليم، 2005) مصر**، هدف إلى كيفية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لإدخال مؤشرات الأداء البيئي ضمن المؤشرات وأبعاد البطاقة؛ لتكوين بطاقة أداء متوازن مستدامة. تم التوصل إلى ربط عناصر الاستدامة بمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن ودمج بعد البيئة والمجتمع؛ لتكوين بطاقة أداء مستدام.

3 -**دراسة (Walker, Kenton B;Dunn, LauraM,2006)** هدفت إلى تقديم لمحة عامة عن فائدة بطاقة الأداء المتوازن في تحسين إدارة المستشفيات وتقديم الرعاية الصحية بتكلفة منخفضة دون فقدان الجودة. أظهرت النتائج أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن تُمكن من تحسين أداء الإدارة والرعاية الصحية مع تقليل التكلفة دون فقدان الجودة، وقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام بطاقة الأداء المتوازن في المستشفيات.

4 -**دراسة (الحربي، 2007)، الكويت**، هدفت إلى بيان مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء في الشركات الصناعية الكويتية. أظهرت النتائج أن لدى الشركات الاستعداد الكامل لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربعة: (المالي، والعملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو).

5 -**دراسة (جودة، 2008)، الأردن**، هدفت إلى التعرف على نظام تأثير قياس الأداء المتوازن في الالتزام المؤسسي والتعرف على تأثير العوامل الديموغرافية في مستوى الالتزام المؤسسي. تم اعتماد المنهج التحليلي المقارن بين الشركات المطبقة لنظام قياس الأداء المتوازن، والشركات غير المطبقة لنظام قياس الأداء المتوازن وتأثيرها على الالتزام المؤسسي. أظهرت النتائج بوجود تأثير معنوي لعملية تقييم الأداء المؤسسي على الالتزام المؤسسي في شركات الألمنيوم الأردنية، إلا أن قوة التأثير في الشركات المطبقة للنظام كانت أكبر.

6 -دراسة (الغبان وحسين، 2009)، العراق، هدفت إلى أهمية تقويم الأداء الاستراتيجي للوحدات الاقتصادية العراقية بنظرة أكثر شمولية بدلاً من الاعتماد على المنظور المالي. أظهرت نتائج تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمناظيرها الخمسة في الشركتين إلى وجود تفاوت في تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام.

7 -دراسة (Zdravko. Krivokpic, 2009)، هدفت إلى استخدام مؤشرات الأداء المستدام لتغطي البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للاستدامة، عبر تقديم نظام إدارة بيئية باستخدام بطاقة الأداء، وقدمت عدة طرق من أجل دمج محاور الاستدامة.

8 -دراسة (Cheng, Holmen,2010)، هدفت إلى تقديم نموذج لبطاقة الأداء المتوازن المستدام مع استراتيجية استدامة المنظمة. توصلت إلى نموذج أضيف عبره البعد البيئي والاجتماعي كعناصر مستدامة تعكس أهداف أصحاب المصالح.

9 -دراسة (الختاتنة، والسعايده، 2010)، الأردن، هدفت للتعرف على مدى اهتمام مدراء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بأبعاد النموذج المعدل لبطاقة العلامات المتوازنة المستدامة. أظهرت النتائج أن مدراء الشركات يقدرون بدرجة عالية أهمية استخدام مقاييس العلامات المتوازنة عند التخطيط الاستراتيجي وتقييم الأداء، وحصل النموذج المعدل على درجات تقدير عالية باستثناء بعد بيئة الشركة.

10 -دراسة (الغريب، ابوعجيلة، 2012)، ليبيا، هدفت إلى معرفة مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، ومعرفة المعوقات التي تواجه تطبيقها. أظهرت النتائج أن البنوك لديها الاستعداد الكامل لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن، وتوفر البيانات اللازمة لاستخدام مقاييس الأداء وأن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يؤدي إلى الربط بين مقاييس الأداء، واستراتيجية المنظمة وأن هناك نوعاً ما بعض المعوقات التي توجه تطبيقها.

11 -دراسة (النجار، جميل، 2012)، فلسطين، هدفت إلى كشف مدى تطبيق بطاقة الإداء المتوازن لدى المؤسسات المالية في قطاع غزة ومعرفة أهم المقاييس المستخدمة، وبيان أثر التطبيق التام لبطاقة الأداء المتوازن في تدعيم المركز التنافسي. أظهرت النتائج أن المؤسسات المالية في قطاع غزة تطبق مقاييس مالية وأخرى غير مالية إلا أن ذلك لم يتم ضمن التطبيق الكامل الشامل لنموذج بطاقة الأداء المتوازن، وأن هناك انعكاسات إيجابية للربط بين مقاييس الأداء في المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن وتدعيم المركز التنافسي لهذه المؤسسات.

12 -دراسة (المولى، مصطفى، 2012)، مصر، هدفت إلى محاولة تدعيم القدرة التنافسية للمنشأة من خلال دمج مقاييس الأداء البيئي في بطاقة الإداء المتوازن؛ أظهرت النتائج أن دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن تساعد في وضع مقاييس صحيحة وموثوقة لتقييم الأداء، كما أن تضمين القضايا البيئية في عملية التخطيط الاستراتيجي، تؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا منها تحسين الأداء البيئي للمنشاة واستغلال الفرص المتاحة في الأسواق التنافسية الشديدة ويساعد في تحقيق مزايا تنافسية في الأجل الطويل.

13 -دراسة **Ridwan Ridwan1, Harun Harun2, Yi An3 & Imam Mujahidin Fahmid, 2013)**، هدفت إلى معرفة أثر استخدام بطاقة الأداء المؤسسي الموحاة من بطاقة الأداء المتوازن في شركات القطاع العام في استراليا. أظهرت الدراسة بأن بطاقة الأداء المتوازن لها أثر واضح في الهيكل التنظيمي، وفي العمليات الداخلية والأداء الكلي للشركات، ووجود ربط بالسياسة والقوانين التي تُفرض من خارج الشركات والاستراتيجيات، ونظام قياس الأداء الذي طور وطبق داخل شركات القطاع العام، وهو العامل الأساسي في الإنجاز المتوقع للتطبيقات الإدارية الإبداعية الجديدة.

14 -دراسة (رمضان، 2013)، الجزائر، هدفت إلى معرفة مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة، ومعوقات تطبيقها. أظهرت النتائج أن البنوك التجارية لا تستخدم بطاقة الأداء المتوازن وتعتمد على لوحة القيادة لتقييم الأداء، ولا تتوفر في أغلب البنوك مقومات استخدام بطاقة الأداء المتوازن، وتعتمد أغلب البنوك على البعد المالي فقط وغياب الأبعاد الأخرى.

15 -دراسة (فتيحة، 2014)، الجزائر، هدفت إلى معرفة كيفية مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في مؤسسة لبند غاز ورقلة، اقتصرت على دراسة جميع محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة. أظهرت أهم النتائج أن المؤسسة تعتمد على المحور المالي ومحور العملاء قصد تحقيق أداء مالي.

16 -دراسة (يوسف، البيساني، 2014)، السودان، هدفت إلى التعرف على مستوى الاهتمام بالإبداع التنظيمي من خلال استخدام بطاقة الأداء المتوازن لإدارة الأداء في الشركات الصناعية السودانية. أظهرت النتائج إلى أن أغلب المدراء يركزون على محاور الابتكار، والمحور المالي، مقارنة بالمحاور الأخرى، وأن هناك علاقة داعمة جزئية بين مكونات بطاقة الأداء المتوازن والإبداع التنظيمي.

17 -دراسة (الشهوان، رائد، 2014)، الأردن، هدفت إلى بيان أثر بطاقة الأداء المتوازن على الإبداع التسويقي في وزارة السياحة والآثار. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبطاقة الأداء المتوازن في تعزيز الإبداع

التسويقي، وتشير إلى أن بطاقة الأداء المتوازن تساعد على القيام بالعمليات الإدارية بشكل يساعد على تحسين الأداء، وتطوير العمليات الإدارية بما يعزز القدرة على تسويق خدماتها.

18 -**دراسة (محمد، لقمان، 2015)، السودان،** هدفت إلى معرفة أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي بمؤسسة البصر الخيرية؛ أظهرت النتائج إلى وجود علاقة طردية وارتباط بين استخدام بطاقة الأداء المتوازن وتقويم الأداء المالي. وأشادت بضرورة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمؤسسة واعتبارها أداة فاعلة؛ لتقويم الأداء المالي، والاهتمام بالأبعاد غير المالية كجودة الخدمات لاستقطاب العملاء الجدد، والمحافظة على العملاء الحاليين، والاهتمام بمقترحات وشكاوي العملاء، ومعالجتها في الوقت المناسب، وتحسين العمليات الداخلية، وتأهيل وتدريب الكوادر.

19 -**دراسة (ملكاوي، أحمد، 2015)، الأردن،** هدفت إلى تحديد مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن قياس مدى فاعلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات العامة الأردنية، والتعرف على المقومات الأساسية لضمان تطبيق مقاييس الأداء المتوازن. خلصت الدراسة إلى استنتاجات إن توفرت في المؤسسات العامة ستعمل على ضمان نجاح تطبيق مقاييس الأداء المتوازن، ومن المعايير، دعم الإدارة العليا، ملائمة المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات العامة، وكفايتها لإدارة الأداء، اعتبار المحاور غير المالية أكثرأهمية من المنظورات المالية في عملية التقييم في المؤسسات العامة.

20 -**دراسة (غفير، فراس، 2015)، سوريا،** هدفت إلى التعرف على دور القياس المتوازن للأداء المستدام في تعزيز الميزة التنافسية. أظهرت النتائج وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين أسلوب القياس المتوازن للأداء المستدام في تعزيز أبعاد الميزة التنافسية.

21 -**دراسة (المسعودي، حيدروعلي هبة، 2016)، العراق،** هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تبني الأداء المستدام في الوحدات العراقية وإمكانية تقييم أداءها المستدام باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام، وبيان مدى سعيها؛ لتحقيق الاستدامة وخدمة المجتمع. أظهرت النتائج أن من أهم الفوائد المتحققة من تبني الأداء المستدام، وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام، تحقيق الفهم الواضح لاستراتيجية الوحدة الاقتصادية من قبل العاملين وأصحاب المصالح، وتحقيق تميز الوحدة الاقتصادية في مجالات عدة وتقديم خدمات جديدة، وتوليد قدرات إبداعية لدى العاملين تسهم في فتح أسواق جديدة، والمحافظة على سمعتها، وتحقيق منفعة أصحاب المصالح وتقليل المشاكل البيئية والاجتماعية.

22 -دراسة (حسن، نبيلة، 2016)، السودان، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن داخل الشركات الصناعية، واستخدامها في التخطيط الاستراتيجي، ووضع الخطط الاستراتيجية، وتقييمها. أظهرت النتائج وجود علاقة وارتباط ذو دلالة إحصائية بين بطاقة الأداء المتوازن، والتخطيط الاستراتيجي، ووجود اهتمام من قبل الشركات الصناعية بتقييم الاستراتيجية.

ثانياً: دراسات تتعلق بالمتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية):

1 - دراسة (اللولو، محمد، 2009)، فلسطين، هدفت إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومجالاتها والإفصاح المحاسبي عنها. أظهرت النتائج أن الشركات المساهمة العامة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام فالمستهلكون يحظون بالأولوية، ثم الموارد البشرية، يليها البيئة، وأخيراً المجتمع المحلي، كما يتوفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأن التقارير السنوية توضح بأن الإفصاح الاجتماعي غير كافي وبعضها معدوم.

2 - دراسة (عمر، بوسلامي، 2013)، الجزائر، هدفت إلى الكشف عن دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية في وحدة الدار البيضاء بالجزائر. أظهرت النتائج أن الإبداع التكنولوجي يساهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية بشكل جزئي.

3 - دراسة (الحسن، 2014)، هدفت إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية واعتمادها كأداة تقييمية؛ لتحسين أداء المنظمة، أظهرت النتائج أن تبني المسؤولية الاجتماعية يحسن من أداء وصورة الشركة في المجتمع، وأن الشركة الجزائرية تتوجه نحو المسؤولية الاجتماعية بخطى متثاقلة، وتهتم بأبعادها بنسب متفاوتة.

4 - دراسة (وهيبة، 2014)، الجزائر، هدفت إلى تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. أظهرت النتائج أن العينة العشوائية من المؤسسات الاقتصادية التي تم اختيارها في ولايات متفرقة من الغرب الجزائري لا تتمتع بأي رؤية أو فلسفة اتجاه المسؤولية الاجتماعية، مما ينعكس بدوره على ممارساتها، وتمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه كل من المساهمين، والمستهلكين في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليتها البيئية، ومسؤوليتها تجاه العاملين والموردين، ولا تمارس مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وعند ترتيب أصحاب المصلحة بحسب درجة ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاههم تبين أن المساهمين هم أكثر فئة تنال حظها من المسؤولية الاجتماعية، يليه الزبائن، وأخيراً العمال.

5 - **دراسة (الحيلة، آمال ومسلم، عبدالقادر، 2015)، فلسطين،** هدفت إلى التعرف على العلاقة والأثر بين القيادة الريادية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، من وجهة نظر العاملين في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية تبعاً للمتغيرات الديمغرافية، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين أبعاد القيادة الريادية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الريادية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية، ووجود فروق تعزى إلى متغير الشركة لصالح شركة الاتصالات.

6 - **دراسة (موسى، مصعب، 2016)، السودان،** هدفت إلى بيان دور المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. أظهرت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية، والأداء المالي، ورضا العملاء، والعمليات الداخلية، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية، والتعلم والنمو لشركات الاتصالات بالسودان.

7 - **دراسة (عبد الدائم ، علي ويوسف، عبد الخالق،2017)، العراق،** هدفت إلى التعرف على تحليل أخلاقيات الإدارة في تطوير وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لأحد المنظمات الحكومية العراقية، أظهرت النتائج أن هناك دوراً للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق استراتيجية الجامعة، و توفر البنية الأساسية اللازمة؛ لتحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وأن بعد أخلاقيات القيادة الخاص بالجامعة العراقية تحاول أن تلتزم بهذا البعد بصورة مقبولة عن طريق استخدام أنظمة المكافآت ومراجعة الأداء بشكل فاعل ومعاقبة السلوكيات المناقضة.

التعليق على الدراسات السابقة :

أولاً: من خلال عرض الدراسات السابقة يلاحظ أنها لم تتطرق إلى دراسة بطاقة أداء المتوازن المستدام، حسب نموذج (Carroll) (الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والإنساني)؛ لقياس المسؤولية الاجتماعية، واقتصر قياس بطاقة الأداء المتوازن من جوانب مختلفة كالأداء الاستراتيجي، وتقييم الأداء المؤسسي، والالتزام المؤسسي، والأداء المالي، والأداء التنافسي، والأداء البيئي، والإبداع التنظيمي، ولم تتطرق إلى معرفة بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. وبذلك تعتبر هذه الدراسة الأولى على المستوى المحلي والإقليمي وفيما يخص شركات الاتصالات حسب علم الباحثين.

ثانياً: وجود شحة وندرة في الدراسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع عدا بعض الدراسات منها دراسة (عمر، بوسلامي، 2013)التي اجريت في الجزائر من خلال الإبداع التكنولوجي كمتغير مستقل،

وكذلك دراسة (وهيبة، مقدم، 2014) التي اجريت في الجزائر أيضاً من خلال الخصائص العامة للمؤسسة كمتغير مستقل، ودراسة (الحيلة، آمال ومسلم، عبدالقادر، 2015) التي اجريت في فلسطين من خلال القيادة الريادية كمتغير مستقل، ودراسة (عبد الدائم، علي ويوسف، عبدالخالق، 2017) التي اجريت في العراق من خلال أخلاقيات الإدارة كمتغير مستقل، ودراستان تناولتا المتغيرين نوعاً ما، ولكن من حيث دراسة المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، وبطاقة الأداء المتوازن التقليدية ذات الأبعاد الأربعة كمتغير تابع كدراسة (موسى، مصعب، 2016)التي اجريت في السودان، ودراسة (الحسن، 2014)التي اجريت في الجزائر.

ثالثاً: دراسة بطاقة الأداء المتوازن المستدام من ناحية نظرية لإدخال مؤشرات الأداء البيئي والمجتمعي، والتوصل إلى ربط عناصر الاستدامة بمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن التقليدية كدراسة (عبدالحليم،2005)، ودراسة (Zdravko. Krivokpicm, 2009)، ودراسة (Cheng, Holmen, 2010)، والتكامل مع أسلوب المقارنات المرجعية لأغراض تقويم الأداء الاستراتيجي كدراسة (الغبان وحسين، 2009).

<u>وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى من حيث:</u>

1 - دراسة بطاقة الإداء المتوازن المستدام كمتغير مستقل من منظور نموذج (Carroll) (الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والإنساني)؛ لقياس المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع، والتي لم تتطرق لها أي دراسة سابقة على المستوى المحلي والإقليمي.

2 - يتركز هدف الدراسة في محاولة معرفة "أثر بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية" في شركات قطاع الاتصالات بالجمهورية اليمنية" الذي يعتبر من قطاعات الاقتصاد الخدمية حيث أن الجمهور المستفيد من خدمة الاتصالات يعدجمهوراً واسعاً جداً، ولم تحظ شركات هذا القطاع بالاهتمام الكافي بالدراسات في موضوع بطاقة الأداء المتوازن المستدام.

3 - من حيث بيئة ومجال الدراسة: أجريت الدارسات السابقة على الشركات العربية لا سيما (فلسطين، وسوريا، العراق، ليبيا، مصر، الكويت، الأردن، السودان، الجزائر)، أضافة إلى بعض الدراسات التي أجريت في دول أجنبية، حيث أن الدراسات ذات العلاقة تناولت جوانب مرتبطة بمتغيرات مختلفة.

4 - استخدام الدراسة الحالية الحصر الشامل لجميع العاملين في الإدارة العليا خلاف للدراسات السابقة.

3.1 مشكلة الدراسة:

في بداية (1983) أشار (Robert Kaplan) إلى كيفية قياس الأداء لشركات الأعمال، وأن هناك أبعاد مفقودة في عملية القياس، وهي المقاييس غير المالية، وفي عام (1987) ظهر مدخل الأداء المتوازن كاتجاه رئيسي؛ لمواجهة الانتقادات التي وجهت للمدخل التقليدي، ثم كان أول نموذج تقييم متوازن تم استخدامه في شركة (Anolog Devices) عام (1987) حيث استخدمت نموذج أكثر شمولية من المداخل السابقة؛ لفحص وقياس الأداء، بعد ذلك كان أول ظهور رسمي لبطاقة الأداء المتوازن بشكل كامل عام (1992)، والمعروف بالجيل الأول بأمريكا الشمالية من قبل المستشار (Robert Kaplan) والمستشار المؤسس لوحدة البحث (David Norton) (KPMG)، وذلك بعد دراسة دامت عاماً كاملاً على اثنتي عشرة مؤسسة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تقييم أدائها، وقد لاحظ الباحثان أن المدراء لا يفضلون أسلوباً معيناً في التقييم على حساب الآخر، بل يبحثون عن تقييم يوازن بين المالي، والعملي (غير المالي)، وهذا ما سمح بإيجاد مؤشر أداء يعطي للمدراء نظرة سريعة حول نشاط الشركات من خلال أربعة منظورات وهي المالي، والعملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو، كنظام لتطوير وقياس الأداء، والاهتمام بالمحاور الزمنية الثلاثة: الحاضر والماضي والمستقبل، انطلاقاً من الرؤية والأهداف الموضوعة، وفي عام (1996) ونتيجة لتطبيق الجيل الأول في العديد من شركات الأعمال، ظهرت عيوب ومشاكل في تطبيق ذلك الجيل وتم تجاوز كل هذه المشاكل، وجاءت بطاقة الأداء المتوازن في شكل جديد واعتبرت كنظام للإدارة يساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وفي عام (2000) ظهر الجيل الثالث، وما يلاحظ على هذا الجيل الأخير أن الشكل العام لم يتغير بل بقي كما في الجيل الثاني وإنما تغيرت فلسفته وطريقة عمله، وأصبح أكثر دقة وشمولية، وذلك بإضافة بعد خامس خاص بالبيئة والمجتمع خاصةً إن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نموذج بطاقة الأداء المتوازن التقليدية أنها أهملت المعلومات الخاصة بالمسائل الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالأداء، بالرغم من حاجة أطراف عديدة لها، وقد أشار(Kaplan & Norton) إلى الأمور الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة المهنية، والاستجابة لقوانين المجتمعات التي تعمل فيها وتنشد تحقيق سمعة رائدة في الأداء البيئي والمجتمعي والاحتفاظ بوجودها في المجتمع، ومحاولة توسيع أعمالها في المدى الطويل وتطوير مقاييس في الأجل القصير، وقد أكد عدة باحثين بطرح نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام يأخذ في الحسبان الأداء البيئي والمجتمعي من بينهم (K.Hockert,2001) و (T.Beiker,2001)، حيث اقترحوا بطاقة الأداء

المتوازن المستدام، (Sustainability balanced scorced)، (SBSC) من خلال أضافة بعد جديد يتمثل في البيئة والمجتمع، كما أن (J.Supize) اقترح مصطلح بطاقة الأداء المتوازن الكلية (Total balanced) (TBSC) وبالرغم من إدراك شركات الأعمال لأهمية البعد الاستراتيجي للإداء البيئي والمجتمعي، واعتبار التكلفة المرتبطة بهذا الأداء بنداً مهماً من بنود الموازنة، فإن كثيراً من أصحاب شركات الأعمال ما زالوا يعتقدون أن استدامة الشركات قيد مكلف، بالإضافة إلى وجود نقص في أدوات الشركات لإدارة ورقابة الجهود الرامية للاستدامة.

بعد ذلك تنوعت الدراسات فمنها ما ركزت على دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن؛ لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة كدراسة (عبدالحليم، نادية، 2005) أو تلك التي ركزت على تقييم أداء الشركات كدراسة (الحربي، إبراهيم، 2007)، ودراسة (كواشي، مراد، 2010) و(بلاسكة، 2012) و(مريم، بودودة، 2014) لتقويم الأداء الشامل للمؤسسة، أو التي تناولت تقييم الأداء البيئي بهدف زيادة القدرة التنافسية كدراسة (المولى، مصطفى، 2012) والتي أظهرت أن المحافظة على الأداء البيئي من خلال بطاقة الأداء المتوازن يساعد على تحقيق مزايا تنافسية في الأجل الطويل، ودراسة (زهر، ركاب، 2014) والتي تناولت دور بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تفعيل استراتيجية التنمية المستدامة، واخرى تناولت تقويم الأداء المالي كدراسة (فضل، لقمان، 2015).

وعليه فإن هناك ندرة بالدراسات العربية وبالأخص اليمن فيما يتعلق بدراسة بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمسؤولية الاجتماعية في ظل التطورات المستمرة في بيئة الأعمال، ونظراً للضغوط التي تقع على شركات الأعمال للالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية والمجتمعية وفي ظل الظرف الاستثنائي الذي يمر فيه البلد وكذلك الانتقادات الموجهة للأساليب التقليدية لتقييم الأداء، ونتيجة للمزايا العديدة التي تتمتع بها بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، فإن هذه الدراسة تحاول ملئ هذه الفجوة وذلك من خلال دراسة *"أثر بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية"* في شركات قطاع الاتصالات بالجمهورية اليمنية كونه من القطاعات المهمة ولم يحظ بالقدر الكافي من الدراسات في هذا المجال.

4.1 تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي الأول: ما مدى تحقق استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية و يتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما مدى تحقق البعد المالي في شركات الاتصالات
- ما مدى تحقق بعد العملاء في شركات الاتصالات
- ما مدى تحقق بعد التعلم والنمو في شركات الاتصالات.
- ما مدى تحقق بعد العمليات الداخلية في شركات الاتصالات.
- ما مدى تحقق بعد البيئة والمجتمع في شركات الاتصالات.

السؤال الرئيسي الثاني: ما مستوى التزام شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

السؤال الرئيسي الثالث: ما أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية..؟ من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر استخدم البعد المالي في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- ما أثر استخدام بعد العملاء في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- ما أثر استخدام بعد العمليات الداخلية في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- ما أثر استخدام بعد التعلم النمو في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- ما أثر استخدم بعد البيئة والمجتمع في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

5.1 أهداف الدراسة: يمكن صياغة أهداف الدراسة في الآتي:

الهدف الرئيسي الأول: تحديد المدى المتحقق من استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية... من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد المدى المتحقق من البعد المالي في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.
- تحديد المدى المتحقق من بعد العملاء في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.
- تحديد المدى المتحقق من بعد العمليات الداخلية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.
- تحديد المدى المتحقق من بعد التعلم والنمو في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.
- تحديد المدى المتحقق من بعد البيئة والمجتمع في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.

الهدف الرئيسي الثاني: التعرف على مستوى التزام شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني).

الهدف الرئيسي الثالث: قياس أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية...من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- قياس أثر استخدم البعد المالي في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- قياس أثر استخدام بعد العملاء في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
- قياس أثر استخدام بعد العمليات الداخلية في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- قياس أثر استخدام بعد التعلم والنمو في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.
- قياس أثر استخدام بعد البيئة والمجتمع في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

6.1 أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في الآتي:

أولاً: الأهمية النظرية

1 - التعرف على التباين في درجة استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.

2 - التعرف على التباين في درجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية.

3 - التعرف على الأثر الذي تتركه الأبعاد المختلفة لبطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

4 - تعزيز المكتوب من مراجع بطاقة الأداء المتوازن المستدام على مستوى الجمهورية اليمنية وفيما يخص شركات الاتصالات.

5 - قد تكون الدراسة الأولى على مستوى الجمهورية التي تصف بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: الأهمية العملية

1 - تأتي هذه الأهمية من حيث ميدان الدراسة حيث أنها ستدرس "بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية، والذي يُعد من القطاعات المهمة في الاقتصاد اليمني وحجم وأهمية الخدمات التي يقدمها.

2 - التعرف على واقع استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في شركات الاتصالات كأحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني.

3 - تعريف الشركات بالأثر الذي تتركه بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعريفهم بالمتحقق من ذلك الالتزام.

4 - مساعدة مدراء شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية في التعرف على المستوى المتحقق من استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام ونقاط القوة والضعف لكل بعد من الأبعاد.

7.1 نموذج الدراسة:

المتغير المستقل: بطاقة الأداء المتوازن المستدام أو ما يعرف (بالجيل الثالث 2000)، وتتضمن الأبعاد الآتية (المالي، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو، البيئة والمجتمع) (Bieker et al. 2001).

المتغير التابع: يرى كارول (Carroll,1991) أن الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية غير مستقلة عن بعضها وهي تخص الشركة ككل وتتمثل في الأبعاد الآتية (الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والإنساني).

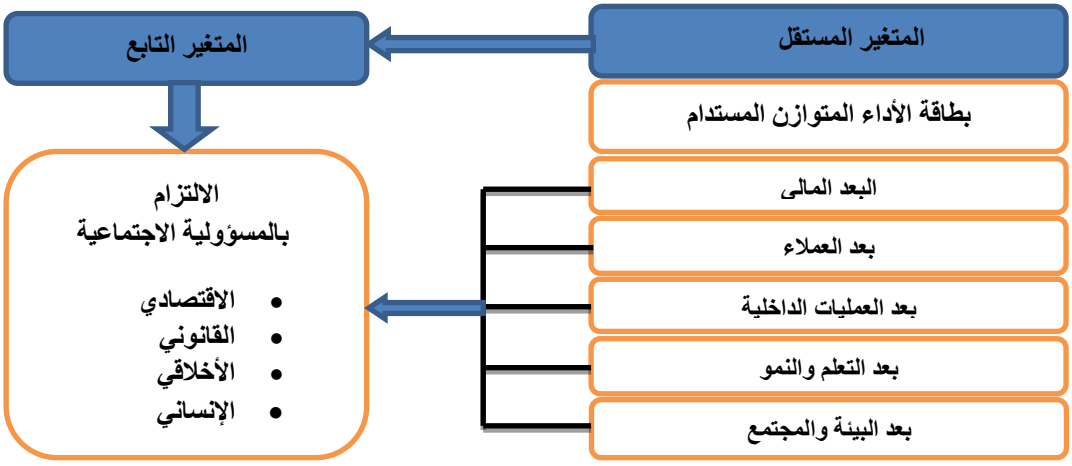

شكل (5): النموذج المعرفي

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

أولاً: بطاقة الأداء المتوازن المستدام: هي أداة حديثة من أدوات الإدارة الاستراتيجية؛ لمساعدة الشركات على وضع مؤشرات قياس شامل تترجم أهدافها الاستراتيجية؛ لتحقيق رؤيتها ورسالتها.

أ. **البعد المالي:** قدرة شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية على استثمار مواردها المالية، وتحقيق العوائد المطلوبة، وقياس نتائج الأداء، وإظهار نتائج الأفعال، والقرارات التي تم اتخاذها بالفعل.

ب. **بعد العملاء:** وهم (المشتركون) ويهدف إلى تحقيق أعلى درجة لإرضاء المستفيدين من خدمات الاتصالات، والوفاء باحتياجاتهم واكتساب ثقتهم، والحصول على مشتركين جدد، والمحافظة على المشتركين الحاليين.

ج. **بعد العمليات الداخلية:** ويقصد به الأنظمة والخطط والإجراءات واللوائح والمقاييس الداخلية، والأنشطة والفعاليات التي تتميز بها شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية عن غيرها.

د. **بعد التعلم والنمو:** وهو يمثل البنية الأساسية لرفع مستوى المهارات والكفاءات، وتوفير فرص للإبداع والابتكار، والتدريب للعاملين بشركات الاتصالات.

ه. **بعد البيئة والمجتمع:** ويهدف إلى اهتمام الشركات بالجوانب البيئية والمجتمعية، وتقليل الفجوة بين فئات المجتمع.

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية: وهي مجموعة الالتزامات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية، من خلال أهدافها واستراتيجياتها وقرارتها فيما يتعلق بمسؤولياتها الداخلية تجاه العاملين، والمساهمين من ناحية، ومسؤولياتها الخارجية تجاه المتعاملين معها، وأفراد المجتمع والبيئة من ناحية أخرى، في إطار قيم وقوانين وأخلاقيات ذلك المجتمع.

أ. **البعد الاقتصادي:** وهو التزام شركات الاتصالات في الجمهورية اليمنية بتقديم خدمات نافعة ومجدية اقتصادياً تناسب مستوى دخل أفراد المجتمع، وتستجيب لحاجاته، وتأمين العمل المناسب للعاملين ضمن بيئة عمل ملائمة، وتوفير فرص التدريب بما يواكب التطور التكنولوجي والمنافسة في مجال تقديم الخدمة، وتعظيم عوائد الاستثمار للمساهمين.

ب. **البعد القانوني:** وهو التزام شركات الاتصالات في الجمهورية اليمنية بالقوانين والأنظمة والتشريعات واللوائح التي تسنها الدولة.

ج. **البعد الأخلاقي**: وهو مراعاة شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه، وتحقيق العدالة والمساواة بين العاملين، والمنافسة النزيهة والتصرفات السليمة في البيئة المحلية. والأخذ في الاعتبار أن الأخلاق أعلى من مجرد التزامها بالقانون.

د. **البعد الإنساني**: وهو ما تقدمة شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية من خدمات ومنافع للعاملين بالشركة من ناحية، وللمجتمع من ناحية أخرى يتم الحصول عليها مباشرة من الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة أشكاله.

8.1 حدود الدراسة :

- **حدود مكانية**: شركات قطاع الاتصالات بالجمهورية اليمنية الذي يعتبر من قطاعات الاقتصاد الخدمية ذات الجمهور الواسع ولم يحظ هذا القطاع بالدراسات الكافية في بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمسؤولية الاجتماعية.
- **حدود موضوعية**: "وهي مقيده بعنوان الدراسة (بطاقة الأداء المتوازن المستدام وأثرها في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية) وبما توفره الاستبانة من بيانات من خلال الفقرات والعبارات المتعددة التي تتضمنها.
- **حدود بشرية**: وهي (مدير عام، نائب مدير عام، مساعد مدير عام، مدراء الإدارات).

2. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1.2 منهج الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حسب طبيعة الدراسة ومتطلباتها.

2.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مستوى الإدارة العليا في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية من المسميات الوظيفية (مدير عام، نائب مدير عام، مساعد مدير عام، مدراء الإدارات). ويتم توضيح شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية حسب الجدول (1):

جدول (1): شركات مجتمع الدراسة

م	اسم الشركة	الملكية	سنة التأسيس	طبيعة النشاط	حجم الشركة
1	تيليمن	مساهمة عامة	1990	الهاتف الدولي	أكثر من (4500,000)
2	MTN	مساهمة محلية ودولية	2000	الهاتف النقال	(4,000,000)
3	سبأفون	مساهمة يمنية محدودة	2001	الهاتف النقال	أكثر من (4000,000)
4	يمن موبايل	مساهمة مختلطة	2004	الهاتف النقال	4500,000
5	وآي	مساهمة يمنية محدودة	2007	الهاتف النقال	- - - -

المصدر: الزيارة الميدانية لشركات مجتمع الدراسة بتاريخ (2017/02/08م).

الجدول (1) يوضح خصائص شركات مجتمع الدراسة من حيث الملكية وسنة التأسيس وطبيعة النشاط وحجمها؛ علماً بأن الشركة الخامسة (وآي) رفضت التعاون مع الباحثين، ولا يؤثر ذلك على نتائج التحليل نظراً لحداثة الشركة وصغر حجمها، وإسهامها في خدمة الاتصالات قياساً بالشركات الأخرى.

ويتم توضيح الأعداد المستهدفة في مجتمع الدراسة حسب الجدول (2):

جدول (2): الأعداد المستهدفة في مجتمع الدراسة

اسم الشركة	مدير عام	نائب مدير عام	مساعد مدير عام	مدراء الإدارات	الإجمالي
شركة تليمن	1	1	4	22	28
شركة MTN	1	1	-	16	18
شركة سبأفون	1	1	17	45	64
شركة موبايل	1	-	2	17	20
شركة وآي	-	-	-	-	-
الإجمالي	**4**	**3**	**23**	**100**	**130**

يوضح الجدول (2) الأعداد المستهدفة في هذه الدراسة، من خلال الزيارات الميدانية لشركات الاتصالات والحصول على البيانات من سجلات شركات الاتصالات بتاريخ (2017/02/08م) حيث كان عدد موظفي الإدارة العليا بواقع (130) مديراً.

3.2 وحدة التحليل (المعاينة):

على مستوى المنظمة (شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية)، وذلك لأن بطاقة الأداء المتوازن تستخدم من قبل الإدارة العليا في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة لأنشطة الشركات وممارساتها، وتحديد رؤيتها ورسالتها وصناعة الاستراتيجيات، والمسؤولين عن تحقيق أهداف الشركات بحكم مسمياتهم ومواقعهم الوظيفية والمهام المكلفين بها، وأصحاب صلاحيات تساعدهم في صناعة واتخاذ القرارات الإدارية التي تسهم في إجراء التغيرات في شركاتهم، وتطوير أساليب العمل بشكل متميز.

4.2 عينة الدراسة:

نظراً لمحدودية مجتمع الدراسة فقد تم إتباع أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة؛ وتم توزيع (130) استبانة في (4) شركات، واستعادة (121) استبانة وبعد فحص الاستبانات وصلاحيتها للتحليل الإحصائي أستبعد منها (3) استبانات؛ لعدم صلاحيتها للتحليل حيث يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (118) استبانة كما هو موضح في الجدول (3):

جدول (3): الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

م	الشركة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	الاستبانات الصالحة	نسبة الاسترجاع
1	شركة تليمن	28	25	25	٪89.3
2	شركة موبايل	20	20	20	٪100.0
3	شركة سبأفون	64	60	57	٪93.8
4	شركةMTN	18	16	16	٪88.9
	الاجمالي	**130**	**121**	**118**	**٪93.0**

يتضح من الجدول (3) أن نسبة استجابة شركة تليمن بلغت (89.3٪)، وشركة (MTN) بلغت (88.9٪)، بينما شركة سبأفون بلغت (93.8٪)، وشركة موبايل بلغت (100٪)، وبشكل عام فقد بلغت نسبة الاستجابة (93.0٪)، وهي نسبة تعتبر مرتفعة جداً.

5.2 أداة الدراسة : تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها وبناؤها بالرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة للاستفادة منها في كيفية بلورة الفقرات (الأسئلة) وصياغتها،

وإعادة صياغة وتعديل الأقرب منها بما يتناسب ويخدم موضوع الدراسة، ومعرفة المقاييس والأوزان والإجراءات المستخدمة؛ وتنقسم إلى محورين أساسيين:

- **المحور الأول:** بطاقة الأداء المتوازن المستدام، ويتفرع منه خمسة أبعاد: (المالي، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو، البيئة المجتمع).
- **المحور الثاني** المسؤولية الاجتماعية بأبعادها: (الاقتصادي، والقانوني، والاخلاقي، والإنساني).

وتم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي حسب جدول رقم (4).

جدول (4): مقياس ليكارت الخماسي

البـــديل	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
مقياس البديل	5	4	3	2	1

6.2 صدق أداة الدراسة وثباتها:

(أولاً): الصدق الظاهري: تم التحقق من صدق الأداة وشمولية فقراتها وارتباطها بمجالاتها من خلال عرضها على أعضاء هيئة التدريس في إدارة الأعمال بجامعة صنعاء وجامعة العلوم والتكنولوجيا وعددهم (9) للاستفادة من خبراتهم في اختصاصاتهم، والتأكد من وضوح وصلاحية فقرات الاستبانة، وتم الاستجابة لآرائهم ومقترحاتهم وإجراء الحذف والتعديل مما جعل الاستبانة أكثر دقة وموضوعية؛ لقياس ما وضعت من أجلة.

(ثانياً): ثبات أداة الدراسة:

أ) اختبار ثبات ومصداقية أداة الدراسة: لمعرفة نسبة ثبات أداة الدراسة تم إجراء اختبار (Cronbach Alpha)، وذلك للتأكد من نسبة ثبات الاستبانة وصدق آراء المستجيبين كما هو موضح في الجدول (5):

جدول (5): نتائج اختبار معامل (Cronbach Alpha) للمتغيرات الرئيسية في أدارة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	درجة الثباتAlpha	درجة المصداقيةAlpha½
بطاقة الأداء المتوازن المستدام	35	٪96.7	٪98.3
المسؤولية الاجتماعية	38	٪94.6	٪97.2
جميع محاور الاستبانة	**73**	**٪97.6**	**٪98.8**

يوضح الجدول (5) أن نتائج اختبار الثبات لأداة الدراسة بلغت (97.6٪)، وبلغت محاور أداة الدراسة للمحور الأول بطاقة الأداء المتوازن المستدام (96.7٪)، والمحور الثاني المسؤولية الاجتماعية (94.6٪)، وتدل مؤشرات (Cronbach Alpha) في الجدول أعلاه على تمتع الأداة بصورة عالية من الثبات، ودرجة مصداقية تراوحت ما بين (97.2٪) و (98.3٪) على التوالي، وهذا يعني أن درجة المصداقية مرتفعة جداً، ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة.

ويتم توضيح نتائج اختبار الثبات للمتغيرات الفرعية في أداة الدراسة من خلال الجدول (6):

جدول (6): نتائج اختبار معامل (Cronbach Alpha) للمتغيرات الفرعية في أداة الدراسة

المحاور وأبعادها	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية ½Alpha
بطاقة الأداء المتوازن المستدام			
البعد المالي	7	%87.6	٪93.6
بعد العملاء	6	%86.2	٪92.8
بعد العمليات الداخلية	8	%83.4	٪91.3
بعد التعلم والنمو	6	%80.9	٪90.0
بعد البيئة والمجتمع	8	%87.3	٪93.4
المسؤولية الاجتماعية			
البعد الاقتصادي	10	%85.5	٪92.4
البعد القانوني	10	%83.4	٪91.3
البعد الأخلاقي	9	٪80.5	٪90.0
البعد الإنساني	9	%89.4	٪94.5

❖ **(درجة المصداقية ½Alpha)**= الجذر التربيعي لمعامل (Cronbach Alpha).

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار (Cronbach Alpha) للمتغيرات الفرعية في أداة الدراسة حيث تراوحت درجة الثبات (80.9%)، ودرجة مصداقية (90.0٪) لبعد التعلم والنمو كحد أدنى، ودرجة ثبات (87.6%)، ودرجة مصداقية (93.8٪) للبعد المالي كحد أعلى في بطاقة الأداء المتوازن المستدام، وتراوحت درجة الثبات

(80.5٪)، ودرجة مصداقية (90.0٪) للبعد الأخلاقي كحد أدنى، ودرجة ثبات (89.4%)، ودرجة مصداقية (94.5٪) للبعد الإنساني كحد أعلى في المسؤولية الاجتماعية.

ب) اختبار الصدق البنائي لأداة الدراسة:

ولمعرفة بناء تصميم الاستبانة من الناحية الإحصائية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Person's Correlation) بين كل فقرة في الاستبانة ومحورها الذي تنتمي إليه، كما يوضح ذلك الجدول (7):

جدول (7): معامل ارتباط فقرات الاستبانة بالمحور الذي تنتمي إليه (بطاقة الأداء المتوازن المستدام)

المحور الأول: بطاقة الأداء المتوازن المستدام

البعد المالي		البعد العملاء		بعد العمليات الداخلية		بعد النمو		بعد البيئة والمجتمع	
الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة
1	.693** .000	1	.756** .000	1	.804** .000	1	.762** .000	1	.689** .000
2	.833** .000	2	.837** .000	2	.844** .000	2	.832** .000	2	.804** .000
3	.530** .000	3	.838** .000	3	.865** .000	3	.869** .000	3	.813** .000
4	.597** .000	4	.923** .000	4	.843** .000	4	.742** .000	4	.539** .000
5	.777** .000	5	.758** .000	5	.894** .000	5	.819** .000	5	.545** .000
6	.728** .000	6	.887** .000	6	.857** .000	6	.874** .000	6	.725** .000
7	.774** .000			7	.778** .000			7	.830** .000
8				8	.775** .000			8	.861** .000

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية

البعد الاقتصادي		البعد القانوني		البعد الأخلاقي		البعد الإنساني	
الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط مستوى الدلالة
1	.585** .000	1	.556** .000	1	.674** .000	1	.640** .000
2	.773** .000	2	.715** .000	2	.444** .000	2	.761** .000

3	.683**	.000	3	.561**	.000	3	.695**	.000	.521**	.000
4	.735**	.000	4	.748**	.000	4	.771**	.000	.786**	.000
5	.484**	.000	5	.775**	.000	5	.744**	.000	.736**	.000
6	.542**	.000	6	.466**	.000	6	.695**	.000	.620**	.000
7	.734**	.000	7	.749**	.000	7	.740**	.000	.785**	.000
8	.764**	.000	8	.678**	.000	8	.657**	.000	.751**	.000
9	.766**	.000	9	.680**	.000	9	.797**	.000	.694**	.000
10	.663**	.000	10	.532**	.000					

يتضح من الجدول (7) أن جميع فقرات محور بطاقة الأداء المتوازن المستدام مرتبطة مع المتوسط الكلي للمحور بدرجة ارتباط إيجابية، وذات دلاله إحصائية تتراوح بين (0.530) و (0.923)، حيث يمكن القول أن فقرات الاستبانة ذات صدق عال وتقيس ما وضعت لقياسه. كما أن جميع فقرات محور المسؤولية الاجتماعية مرتبطة مع المتوسط الكلي للمحور بدرجة ارتباط إيجابية، وذات دلاله إحصائية تتراوح بين (0.444) و (0.797)، حيث يمكن القول أن فقرات الاستبانة ذات صدق عال وتقيس ما وضعت لقياسه. لتوضيح نتائج المصداقية البنائية للمحاور الفرعية مع المحاور الرئيسية من خلال الجدول (8):

جدول (8): معامل ارتباط المتغير المستقل والتابع بالأبعاد الفرعية المكونة لهما

المحاور الرئيسية	الأبعـــاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
بطاقة الأداء المتوازن المستدام	البعد المالي	0.887	0.000
	بعد العملاء	0.822	0.000
	بعد العمليات الداخلية	0.919	0.000
	بعد التعلم والنمو	0.911	0.000
	بعد البيئة والمجتمع	0.851	0.000
المسؤولية الاجتماعية	البعد الاقتصادي	0.845	0.000
	البعد القانوني	0.881	0.000
	البعد الأخلاقي	0.917	0.000

البعد الإنساني	0.813	0.000

يتضح من الجدول (8) أن جميع أبعاد الاستبانة الفرعية مرتبطة بمحاورها الرئيسية بدرجة ارتباط تتراوح ما بين (0.813) و (0.919)، وهذا يوضح أن الارتباط قوي وعدم وجود أبعاد فرعية قد تضعف من المصداقية البنائية للاستبانة.

3. نتائج الدراسة ومناقشتها:

بناءً على أسئلة الدراسة وأهدافها؛ ولغرض تقديم النتائج التي تم الحصول عليها، من خلال التحليل الإحصائي، يتم عرض نتائج الدراسة على النحو الآتي:

توضيح كيفية تفسير القيم الواردة في الجداول حسب مقياس ليكرت الخماسي من خلال الجدول (9):

جدول (9): يبين كيفية تفسير قيم المتوسط الحسابي والنسب الموجودة في جداول النتائج

المتوسط المرجح	النسبة المئوية (درجة الموافقة)	درجة الموافقة	مدى التحقق والالتزام
من1 - 1.79	٪35	غير موافق مطلقاً	منعدم
1.80 - 2.59	من٪36 إلى ٪51	غير موافق	منخفض
2.60 - 3.39	من ٪52 إلى ٪67	محايد	متوسط
3.40 - 4.19	من٪68 إلى ٪83	موافق	كبير
4.20 - 5	من ٪84 إلى ٪100	موافق تماماً	كبير جداً

السؤال الرئيسي الأول: ما مدى تحقق استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي الأول وأسئلته الفرعية ومعرفة مستوى استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام، نقاط القوة والضعف لكل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام، تم استخدام التحليل الإحصائي (T) لعينة واحدة (One Sample T-test)، ومعرفة المتوسطات الحسابية لآراء المستجيبين، والانحراف المعياري لإجاباتهم عن المتوسط، ودرجة الثقة (95٪) والاعتماد على نسبة الخطأ المسموح به (5٪)، حسب الجدول (10):

جدول (10): نتائج تحليل (One Sample T-test) أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام

الرتبة	رقم البعد	الأبعـــاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة		مدى التحقق
						الدنيا	العليا	
1	2	بعد العملاء	3.95	.599	79%	74%	84%	كبير
2	3	بعد العمليات الداخلية	3.48	.879	70%	66%	73%	كبير
3	1	البعد المالي	3.39	.692	68%	65%	70%	كبير
4	4	بعد التعلم والنمو	3.25	.876	65%	62%	68%	متوسط
5	5	بعد البيئة المجتمع	3.01	.764	60%	57%	63%	متوسط
متوسط بطاقة الأداء المتوازن			3.31	.722	67٪	64٪	٪69	متوسط

يوضح الجدول (10) أن مدى تحقق استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام كان متوسطاً، وهي نتيجة تعتبر مقبولة نسبياً، فقد جاء بعد (العملاء) بالرتبة الأولى وبمتوسط (3.95) وانحراف معياري (0.599) ونسبة (79٪) وبدرجة كبيرة، يدل أن استراتيجية الشركات الخاصة بالعملاء ناجحة وإيجابية وتقدم الخدمات بدرجة مناسبة من الجودة وتحسينها بصورة مستمرة لتلبية طموحات العملاء، وتحقيق رضاهم واستقطاب عملاء جدد. وفي الرتبة الثانية (العمليات الداخلية) بمتوسط (3.48) وانحراف معياري (0.879) ونسبة (70٪) وبدرجة كبيرة، يفسر ذلك أن الشركات تحرص على تطوير الخدمات والأنظمة، والهياكل التنظيمية واللوائح بشكل جيد؛ وأن خطط واستراتيجياتها تسهم في تحسين أدائها، وفي الرتبة الثالثة البعد (المالي) بمتوسط (3.39) وانحراف معياري (0.692) ونسبة (68٪) وبدرجة كبيرة، وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً نسبياً أن الشركات تحاول استغلال مواردها وإمكانياتها من أجل تطوير أدائها، وزيادة مبيعاتها، وتحقيق أداء مالي مناسب ونتائج مرضية للمساهمين، وفي الرتبة الرابعة بعد (التعلم والنمو) بمتوسط (3.25) وانحراف معياري (0.876) ونسبة (65٪) وبدرجة متوسطة، ولعل ذلك يعود إلى ضعف اهتمام شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية بهذا البعد ضمن نظام التقييم القائم لديها، وفي الرتبة الأخيرة بعد (البيئة والمجتمع) بمتوسط (3.01) وانحراف معياري (0.764) ونسبة (60٪) وبدرجة متوسطة، ويمكن القول أن درجة الانخفاض قد تعود إلى حداثة هذا البعد المضاف في بطاقة الأداء المتوازن وأن الشركات تضع خططها الاستراتيجية وفق بطاقة الأداء المتوازن ذات الأبعاد الأربعة (المالي، والعملاء، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو).

السؤال الفرعي الأول: ما مدى تحقق استخدام البعد المالي في شركات الاتصالات؟

(1)البعد المالـــي:

جدول (11): نتائج تحليل لفقرات البعد المالي في بطاقة الأداء المتوازن المستدام

الرتبة	الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ الدنيا	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ العليا	مدى التحقق
1	5	تسعى الشركة لتحسين كمية الخدمات المقدمة لتحسين عائداتها	3.881	.8286	78%	75%	81%	كبير
2	1	تحدد الشركة الأهداف المالية المراد تحقيقها مسبقاً.	3.712	.9346	74%	71%	78%	كبير
3	2	تهتم الشركة بتحقيق أهداف اجتماعية إلى جانب الهدف المالي.	3.619	.9330	72%	69%	76%	كبير
4	7	تمتلك الشركة نظاماً صارماً يمنع سوء التصرف بالموارد.	3.305	1.0978	66%	62%	70%	متوسط
5	6	لدى الشركة خطط لاستثمار مواردها المالية.	3.297	1.0069	66%	62%	70%	متوسط

جدول (11): يتبع

الرتبة	الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ الدنيا	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ العليا	مدى التحقق
6	4	لخفض أسعار الخدمة تسعى الشركة لتقليل التكاليف التشغيلية.	3.322	.9508	66%	63%	70%	متوسط
7	3	تعمل إدارة الشركة على اعتماد سياسة اشراك العاملين في الأرباح.	2.568	1.1802	51%	47%	56%	منخفض
		متوسط البعد المالي	**3.39**	**.692**	**68%**	**65%**	**70%**	**كبير**

يتضح من الجدول (11) أن مدى تحقق استخدام البعد المالي كان كبيراً. فقد جاء بمتوسط حسابي (3.39)، وانحراف معياري (.692)، وبنسبة (68٪) وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأولى بمتوسط

(3.881)، وانحراف معياري (.8286)، ونسبة (78٪) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.568)، وانحراف معياري (1.1802) ونسبة (51٪)، وهذا يعني أنه لا توجد موافقة من قبل المستجيبين حول هذه الفقرة حيث جاءت بدرجة مخفضة.

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى تحقق استخدام بعد العملاء في شركات الاتصالات؟

(2)بعد العمـــلاء:

جدول (12): نتائج تحليل لفقرات بعد العملاء في بطاقة الأداء المتوازن المستدام

الرتبة	الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ الدنيا	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ العليا	مدى التحقق
1	6	تعمل الشركة على استقطاب وجذب عملاء جدد.	4.000	.9058	80%	77%	83%	كبير
2	2	تهتم الشركة بشكاوى العملاء حلها بصورة عاجلة.	3.975	.8815	80%	76%	83%	كبير
3	5	تحاول الشركة تبسيط إجراءات العمل لإرضاء العملاء.	3.915	.8631	78%	75%	81%	كبير
4	1	تحرص الشركة على تحسين خدماتها التي تقدمها للمجتمع.	3.890	.9499	78%	74%	81%	كبير
5	4	تحرص الشركة للتعرف على مستوى رضا العملاء عن خدماتها.	3.873	.8824	77%	74%	81%	كبير
6	3	تتناسب أسعار الخدمات مع جودتها.	3.873	.8011	77%	75%	80%	كبير
		متوسط بعد العملاء	**3.95**	**.599**	**79%**	**74%**	**84%**	**كبير**

يتضح من الجدول (12) أن مدى تحقق استخدام بعد العملاء كان كبيراً. فقد جاء بمتوسط حسابي (3.95)، وانحراف معياري (.599)، وبنسبة (79٪)، وجاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأولى بمتوسط (4.000)، وانحراف معياري (.9058)، ونسبة (80٪)، وهذا يعني وجود موافقة بدرجة كبيرة من قبل المستجيبين على هذه الفقرة، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.873)، وانحراف معياري (.8011)، ونسبة (77٪).

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى تحقق استخدام بعد العمليات الداخلية في شركات الاتصالات.

(3)بعد العمليات الداخليـة

جدول (13): نتائج تحليل فقرات العمليات الداخلية في بطاقة الأداء المتوازن المستدام

الترتيب	الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ الدنيا	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ العليا	مدى التحقق
1	1	تطور الشركة أنظمتها وإجراءاتها لتتلاءم مع قدرتها واحتياجات العملاء.	3.907	.9057	78%	75%	81%	كبير
2	4	تستفيد الشركة من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات.	3.771	.9732	75%	72%	79%	كبير
3	2	لدى الشركة خطط واستراتيجيات لتطوير عملياتها وتحسين أدائها.	3.661	1.0639	73%	69%	77%	كبير
4	8	يوجد لدى الشركة نظام للترقيات والسلم الوظيفي.	3.441	1.0903	69%	65%	73%	كبير
5	3	لدى الشركة هيكل تنظيمي يمتاز بالمرونة بما يتوافق مع التطورات في بيئة العمل.	3.390	1.1019	68%	64%	72%	كبير
6	5	لدى الشركة تعليمات ولوائح توضح دور العامل في تحقيق الأهداف.	3.381	1.1241	68%	64%	72%	كبير
7	6	لدى الشركة مقاييس واضحة ودقيقة لتقويم الأداء.	3.331	1.1251	67%	63%	71%	متوسط
8	7	تعتمد الشركة سياسات تسمح للعاملين المشاركة في صنع القرار.	2.975	1.0578	60%	56%	63%	متوسط
		متوسط بعد العمليات الداخلية	3.48	.879	70%	66%	73%	كبير

يتضح من الجدول (13) أن مدى تحقق استخدام بعد العمليات الداخلية كان كبيراً. فقد جاء بمتوسط حسابي (3.48)، وانحراف معياري (.879)، وبنسبة (70٪)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط (3.907)، وانحراف معياري (.9057)، ونسبة (78٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة في آراء

المستجيبين حول هذه الفقرة، وجاءت الفقرة رقم (7) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.975)، وانحراف معياري (1.0578)، ونسبة (60٪).

السؤال الفرعي الرابع: ما مدى تحقق استخدام بعد التعلم والنمو في شركات الاتصالات؟

(4)بعد التعلم والنمو:

جدول (14): :نتائج تحليل فقرات بعد التعلم والنمو في بطاقة الأداء المتوازن المستدام

الرتبة	الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ الدنيا	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ العليا	مدى التحقق
1	1	تسعى الشركة إلى استقطاب كوادر بشرية متخصصة وكفؤة.	3.508	1.0520	70%	66%	74%	كبير
2	4	تنفذ الشركة برامج تدريبية مختلفة تمكن العاملين من الإرتقاء بمستويات الأداء.	3.407	1.0063	68%	64%	72%	كبير
3	2	تعمل الشركة على تكريم وتحفيز العاملين المتفوقين والمبدعين في العمل.	3.373	1.0765	67%	64%	71%	متوسط
4	6	تحرص الشركة على الاحتفاظ بالعاملين ذوي الكفاءة والفاعلية.	3.195	1.2143	64%	59%	68%	متوسط
5	3	توفر الشركة فرص للإبداع و الإبتكار.	3.093	.9695	62%	58%	65%	متوسط
6	5	تحرص الشركة على رضا العاملين بصورة مستمرة.	2.941	1.1117	59%	55%	63%	متوسط
		متوسط بعد التعلم النمو	**3.25**	**.876**	**65%**	**62%**	**68%**	**متوسط**

يتضح من الجدول (14) أن مدى تحقق استخدام بعد التعلم والنمو كان متوسطاً. فقد جاء بمتوسط حسابي (3.25)، وانحراف معياري (.876)، وبنسبة (65٪)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط (3.508)، وانحراف معياري (1.0520)، ونسبة (70٪) وهذا يعني على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة. وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.941)، وانحراف معياري (1.1117)، ونسبة (59٪).

السؤال الفرعي الخامس: ما مدى تحقق استخدام بعد البيئة والمجتمع في شركات الاتصالات؟

(5)بعد البيئة والمجتمع:

جدول (15): نتائج تحليل لفقرات البيئة والمجتمع في بطاقة الأداء المتوازن المستدام

الرتبة	الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ الدنيا	نسبة المتوسط بدرجة ثقة 95٪ العليا	مدى التحقق
1	1	تحافظ الشركة على سلامة البيئة التي تعمل فيها	3.729	1.0183	75%	71%	78%	كبير
2	6	تسعى الشركة لتقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات، والزكاة، والقرض الحسن.	3.339	1.1339	67%	63%	71%	متوسط
3	3	للشركة أنشطة تسهم في تحسين البيئة.	3.127	1.0585	63%	59%	66%	متوسط
4	2	تنظم الشركة حملات توعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها.	3.119	1.1030	62%	58%	66%	متوسط
5	5	الأولوية في التوظيف بالشركة لسكان مناطق أنشطتها.	2.814	1.0291	56%	53%	60%	متوسط
6	7	تتابع الشركة الأداء البيئي والمجتمعي من خلال التقارير الدورية.	2.805	1.0481	56%	52%	60%	متوسط
7	8	تصدر الشركة النشرات الدورية للتوعية البيئية والمجتمعية.	2.627	1.1383	53%	48%	57%	متوسط
8	4	الشركة حاصلة على شهادة الآيزو (14000) للحفاظ على البيئة.	2.534	.8026	51%	48%	54%	مخفض
		متوسط بعد البيئة والمجتمع	3.01	.764	60%	57%	63%	متوسط

يتضح من الجدول (15) أن مدى تحقق استخدام بعد البيئة والمجتمع كان متوسطاً. فقد جاء بمتوسط حسابي (3.01)، وانحراف معياري (.764)، وبنسبة (60٪)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط (3.729)، وانحراف معياري (1.0183)، ونسبة (75٪) هذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة في آراء

المستجيبين حول هذا الفقرة. وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.534)، وانحراف معياري (.8026)، ونسبة (51٪)، وهذا يعني أنه لا توجد موافقة في آراء المستجيبين حول هذه الفقرة، حيث جاءت بدرجة منخفضة، وهذا يعني أن شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية لا تمتلك شهادة الأيزو (14000) للحفاظ على البيئة، وهذا راجع إلى حداثة هذه الشهادة والتوجه الحديث للشركات الذي يهتم بالبيئة.

السؤال الرئيسي الثاني: ما مستوى التزام شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

للإجابة على السؤال الرئيسي الثاني ومعرفة مستوى التزام شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، و نقاط القوة والضعف لكل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، تم استخدام التحليل الإحصائي (T) لعينة واحدة (One Sample T-test)، ومعرفة المتوسطات الحسابية لآراء المستجيبين، والانحراف المعياري لإجاباتهم عن المتوسط، ودرجة الثقة (95٪) مع الاعتماد على نسبة الخطأ المسموح به (5٪)، حسب الجدول (16):

جدول (16): نتائج تحليل (One Sample T-test) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

الرتبة	الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	نسبة المتوسط بدرجة 95		مستوى الالتزام
						الدنيا	العليا	
1	2	البعد القانوني	3.84	.626	77%	75%	79%	كبيراً
2	1	البعد الاقتصادي	3.62	.615	73%	70%	75%	كبيراً
3	3	البعد الأخلاقي	3.60	.666	72%	70%	74%	كبيراً
4	4	البعد الإنساني	3.24	.774	65%	62%	68%	متوسطاً
متوسط المسؤولية الاجتماعية			**3.58**	**.578**	**72٪**	**69%**	**74%**	**كبيراً**

يوضح الجدول (16) أن مستوى التزام شركات الاتصالات بالمسؤولية الاجتماعية كان كبيراً فقد جاء البعد (القانوني) في المسؤولية الاجتماعية بالرتبة الأولى بمتوسط (3.84)، وانحراف معياري (0.626) وبنسبة (77٪)، وفي الرتبة الثانية البعد (الاقتصادي) بمتوسط (3.62)، وانحراف معياري (0.615)، وبنسبة (73٪)، وفي الرتبة الثالثة البعد (الأخلاقي) بمتوسط (3.60)، وانحراف معياري (0.666)، وبنسبة (72٪) وفي الرتبة الرابعة والأخيرة البعد (الإنساني) بمتوسط (3.24)، وانحراف معياري (0.774)، وبنسبة (65٪)،

وعلى ذلك يمكن القول بأن ظروف الأزمة التي يمر بها الاقتصاد المحلي اليمني أثرت في قدرة الشركات على منح وتقديم إسهامات لخدمة المجتمع المحلي، ودعم البنية التحتية، وزيادة المساهمات الإنسانية؛ الأمر الذي انعكس سلباً على انخفاض مستوى الالتزام بالمسؤولية الإنسانية.

السؤال الرئيسي الثالث: ما أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية..؟

للإجابة على السؤال الرئيسي الأول وأسئلته الفرعية، وإيجاد الأثر بين بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمسؤولية الاجتماعية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتحليل الارتباط لإيجاد العلاقة بين أبعاد بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمسؤولية الاجتماعية.

جدول (17): نتائج تحليل الانحدار البسيط والارتباط للإجابة على السؤال الثالث وأسئلته الفرعية

السؤال	المتغير المستقل	المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى دلالة (F)	قيمة (B) الأثر	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة (T)	التقدير اللفظي
3	بطاقة الأداء المتوازن المستدام	المسؤولية الاجتماعية	ما أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية..؟							
			.856[a]	.733	317.65	.000[b]	1.309	10.064	.000	ارتباط موجب كبير جداً
1_ 3	البعد المالي		ما أثر استخدم البعد المالي لتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية..؟							
			.788[a]	.621	189.87	.000[b]	1.350	8.191	.000	ارتباط موجب كبير
2_ 3	بعد العملاء		ما أثر استخدام بعد العملاء لتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية..؟							
			.692[a]	.479	20.263	.000[b]	1.531	3.313	.003	ارتباط موجب كبير
3_ 3	بعد العمليات الداخلية		ما أثر استخدام بعد العمليات الداخلية لتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية..؟							
			.720[a]	.518	124.89	.000[b]	1.927	12.671	.000	ارتباط موجب كبير

4- 3	بعد التعلم والنمو		ما أثر استخدام بعد التعلم النمو لتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية..؟					ارتباط موجب كبير
			.813[a]	.660	225.61	.000[b]	1.833	15.256	.000
5- 3	بعد البيئة والمجتمع		ما أثر استخدم بعد البيئة والمجتمع لتدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية..؟					ارتباط موجب كبير
			.766[a]	.587	164.71	.000[b]	1.830	13.049	.000
درجة الحرية DF			بين المجاميع	(1)	البواقي	(116)	المجموع		(117)

من الجدول (17) يتضح أن معامل الارتباط (R) (.856[a]) يبين وجود ارتباط عالي وعلاقة موجبة كبيرة بين (بطاقة الأداء المتوازن المستدام) و(المسؤولية الاجتماعية)، وأن مربع معامل الارتباط (R^2) يساوي(.733) يعني أن المتغير المستقل (بطاقة الأداء المتوازن المستدام) يفسر نسبة (73٪) من التباين في المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يشير إلى أن (.733) من المسؤولية الاجتماعية ناتج عن استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام، ولحساب قيمة حجم الأثر(B) فإنها تساوي (1.309) يعني أنه بافتراض تحييد بقية المتغيرات فكلما زاد عدد(1) في بطاقة الأداء المتوازن المستدام، كلما زاد عدد (1.309) في المسؤولية الاجتماعية، ويؤكد هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (317.65)، وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

السؤال الفرعي الأول: جاء البعد المالي بمعامل ارتباط (R) (.788[a]) يبين وجود ارتباط قوي وعلاقة موجبة كبيرة بين البعد المالي والمسؤولية الاجتماعية، وأن مربع معامل الارتباط (R^2) يساوي (.621) يعني أن متغير (البعد المالي) يفسر نسبة (62٪) من التباين في (المسؤولية الاجتماعية) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يشير إلى أن (.621) من المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات ناتج عن استخدام البعد المالي، ولحساب قيمة حجم الأثر(B) فإنها تساوي (1.350) فكلما زاد عدد (1) في البعد المالي كلما زاد عدد (1.350) في المسؤولية الاجتماعية، ويؤكد هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (189.87)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

السؤال الفرعي الثاني: جاء بعد العملاء بمعامل ارتباط (R) (.692[a]) يبين وجود ارتباط قوي وعلاقة موجبة بين بعد العملاء والمسؤولية الاجتماعية، وأن مربع معامل الارتباط (R^2) يساوي (.479) يعني أن متغير(بعد العملاء) يفسر نسبة (47٪) من التباين في المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يشير إلى أن (.479) من المسؤولية الاجتماعية ناتج عن استخدام بعد العملاء، ولحساب قيمة حجم الأثر(B) فإنها تساوي (1.531) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) فكلما زاد عدد (1) في بعد العملاء كلما زاد عدد (1.531) في المسؤولية الاجتماعية، ويؤكد هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (20.263)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

السؤال الفرعي الثالث: جاء بعد العمليات الداخلية بمعامل ارتباط (R) (.720[a]) يبين وجود ارتباط عالي وعلاقة موجبة كبيرة بين بعد العمليات الداخلية والمسؤولية الاجتماعية، وأن مربع معامل الارتباط (R^2) يساوي (.518) يعني أن متغير(بعد العمليات الداخلية) يفسر نسبة (51٪) من التباين في المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يشير إلى أن (.518) من المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات ناتج عن استخدام بعد العمليات الداخلية، ولحساب قيمة حجم الأثر(B) فإنها تساوي (1.927) فكلما زاد عدد (1) في بعد العمليات الداخلية كلما زاد عدد (.776) في المسؤولية الاجتماعية، ويؤكد هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (124.89) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

السؤال الفرعي الرابع: جاء بعد التعلم والنمو بمعامل الارتباط (R) (.813[a]) يبين وجود ارتباط عالي وعلاقة موجبة كبيرة بين بعد التعلم والنمو والمسؤولية الاجتماعية، وأن مربع معامل الارتباط (R^2) يساوي (.660) يعني أن متغير(بعد التعلم والنمو) يفسر نسبة (66٪) من التباين في المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يشير إلى أن (.660) من المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات ناتج عن استخدام بعد التعلم والنمو، ولحساب قيمة حجم الأثر(B) فإنها تساوي (1.833) فكلما زاد عدد(1) في بعد التعلم والنمو كلما زاد عدد (1.833) في المسؤولية الاجتماعية، ويؤكد هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (225.61)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

السؤال الفرعي الخامس: جاء البيئة والمجتمع بمعامل الارتباط (R) (.766[a]) يبين وجود ارتباط عالي وعلاقة موجبة كبيرة بين بعد البيئة والمجتمع، والمسؤولية الاجتماعية، وأن مربع معامل الارتباط (R^2) يساوي (.587) يعني أن متغير(البيئة والمجتمع) يفسر نسبة (58٪) من التباين في المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يشير إلى أن (.587) من المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات ناتج عن استخدام بعد البيئة والمجتمع، ولحساب قيمة حجم الأثر(B) فإنها تساوي (1.830) فكلما زاد عدد(1) في البيئة والمجتمع كلما زاد عدد (1.830) في المسؤولية الاجتماعية، ويؤكد هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (164.71)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05). وعلى ضوء النتائج السابقة تبين أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام له تأثير إيجابي وعلاقة قوية في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أن تأثير بطاقة الأداء المتوازن المستدام الإيجابي كان بسبب بعد التعلم والنمو بشكل رئيسي يليه، البعد المالي ثم بعد البيئة والمجتمع، ثم بعد العمليات الداخلية، وفي الأخير بعد العملاء ، حيث أن هذا التأثير سيؤدي إلى تحسين صورة الشركة لدى المجتمع بشكل عام وعلى المستوى الداخلي للشركات بشكل خاص ويعزز من مركزها التنافسي واستمراريتها في المجتمع، كما يعمل على تحسين مناخ العمل السائد من خلال بث روح الترابط وتحقيق الرضا والتعاون بين العاملين داخل الشركات، والذي ينعكس بدورة في رفع مستوى الأداء وتحقيق مردود مالي أفضل للمساهمين.

4. الاستنتاجات

في ضوء نتائج تحليل البيانات إحصائياً والإجابة عن أسئلة الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

أولاً: استنتاجات تتعلق ببطاقة الأداء المتوازن المستدام:

مدى تحقق استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام كان متوسطاً، فقد كان أكثر الأبعاد توفراً بُعد العملاء، يليه العمليات الداخلية، ثم المالي، فالنمو والتعلم، وأخيراً البيئة والمجتمع ونستنتج من ذلك الآتي:

1) **بعد العملاء:** أن الشركات تولي اهتماماً كبيراً بهذا البعد ضمن سياستها واستراتيجيتها؛ لأنه يمثل الركيزة الأساسية لاستمرار نشاطها وتحقيق الأرباح.
2) **بعد العمليات الداخلية:** أن الشركات تهتم بهذا البعد في تقييم وتطوير أدائها وأنظمتها وإجراءاتها وفق خطط واستراتيجيات تتلاءم مع قدرتها واحتياجات العملاء، وتستفيد من التطورات الحاصلة في

مجال تكنولوجيا الاتصالات، واعتماد نظام للترقيات والسلم الوظيفي، وفق هيكل تنظيمي يمتاز بالمرونة بما يتوافق مع التطورات في بيئة العمل، وأن تعليمات ولوائح الشركات توضح دور العامل في تحقيق الأهداف، ويأتي قصور الشركات في اعتماد مقاييس واضحة ودقيقة؛ لتقييم الأداء ووضع سياسات تسمح للعامل المشاركة في عملية صنع القرار.

3) **البعد المالي**: أن الشركات تهم بحجم العوائد التي تحصل عليها نتيجة كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها، لكن الشركات لديها ضعف فاعلية نظام الرقابة على الموارد والتخطيط لاستثمارها وتقليل التكاليف التشغيلية، وعدم اعتماد سياسة إشراك العاملين في الأرباح.

4) **بعد التعلم والنمو**: حيث أن الشركات تسعي إلى استقطاب كوادر بشرية متخصصة وكفؤة، وتنفيذ برامج تدريبية تمكن العاملين من الارتقاء بمستوي أدائهم. وتفتقر الشركات في تحفيز وتكريم العاملين المتفوقين والمبدعين في العمل، والاحتفاظ بالعاملين ذوي الكفاءة والفاعلية، وتوفير فرص للإبداع والابتكار، وأن رضا العامل لا تعطيه أي اعتبار.

5) **بعد البيئة والمجتمع**: ويتمثل في سلامة البيئة والمحافظة عليها كهدف وحيد، وتفتقر الشركات إلى عدة اعتبارات منها ضعف تقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات والزكاة، وتدني الإسهام في تحسين البيئة، والتوعية بأهميتها والمحافظة عليها، وتعطي الأولوية بدرجة مخفضة في التوظيف لسكان مناطق أنشطتها، وضعف متابعة الأداء البيئي والمجتمعي من خلال التقارير الدورية التي يجب أن تصدرها للتوعية البيئية والمجتمعية، كما أن الشركات غير حاصلة على شهادة الأيزو(14000) للحفاظ على البيئة.

ثانياً: استنتاجات تتعلق بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:

تحقق مستوى مرتفع من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأبعادها، فقد كان أكثر الأبعاد التزاماً القانوني، ثم الاقتصادي، فالأخلاقي، وأخيراً الإنساني ونستنتج من ذلك الآتي:

1) أن شركات الاتصالات في الجمهورية اليمنية تلتزم بالبعد القانوني من خلال الالتزام بالتشريعات والقوانين، وتستخدم تكنولوجيا لا تضر بسلامة المستخدمين، ومنح التأمين الصحي المناسب حسب القانون للعاملين وأسرهم، وتوفير خدمات النقل من وإلى موقع العمل، وتقدم خدماتها حسب المقاييس والمواصفات لمختلف شرائح المجتمع، ومتطلبات السلامة والصحة المهنية للعاملين، وتقدم التعويضات

المناسبة للعاملين، وإجازات سنوية مدفوعة الأجرلكنها لا تدفع للعامل عند إنتهاء خدمته لديها معاشاً شهرياً أو مكافأة مقطوعة.

2) أن شركات الاتصالات في الجمهورية اليمنية تلتزم بالبعد الاقتصادي والوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع وتقديم خدمات، وعروض أسعار تناسب مستوى دخل أفراد المجتمع، ومواكبة التطور التكنولوجي في مجال تقديم الخدمة، والاستجابة لحاجات الجمهور وتعظيم أرباح المساهمين، والمنافسة الشريفة، وتدفع للعاملين رواتب وأجور مجزية. إلا أن الشركات لديها ضعف البرامج التدريبية لتلبية متطلبات التغيرات التكنولوجية، و فرص الترقية للعاملين ومكافأة أصحاب الجهود المتميزة حين إنجاز الأعمال.

3) أن شركات الاتصالات في الجمهورية اليمنية تلتزم بالبعد الأخلاقي من خلال رؤيتها ورسالتها وأهدافها التي تتوافق مع الأهداف والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، وأن قيم الشركة واضحة ومعلنة للجميع وتحرص على السلوك والتعامل الأخلاقي مع الجمهور المستفيد من خدماتها، وتسهم في دعم الأنشطة الثقافية والمبادرات المجتمعية، والتعامل مع المنافسين وفق أخلاقيات العمل ونظام أجور لا يتعارض مع قانون العمل، وتمنح العاملين قروض تساعدهم في تجاوز الأزمات المالية. إلا أنها لا تعتمد على أسس موضوعية لتحقيق العدالة بين العاملين، وكذلك لا يوجد لديها سياسة ترفيهية للعاملين وأسرهم.

4) أن شركات الاتصالات في الجمهورية اليمنية تلتزم بالبعد الإنساني من خلال توفير فرص عمل للمرأة والإنفاق على المشاريع الخيرية، وتسير قوافل إغاثية للمناطق المنكوبة، ويأتي جانب المساعدات والمعونات النقدية والعينية للأسر الفقيرة بصورة ضعيفة، وضعف دعم وتمويل صندوق تكافل اجتماعي للعاملين، وتشجيعهم على العمل التطوعي لخدمة المجتمع، والإسهام في إنشاء المشاريع الأساسية للمجتمع مثل المدارس، والمستشفيات، والمراكز الصحية، وضعف تبنى استراتيجية التوظيف والتدريب لذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم منح دراسية للمتفوقين من ذوي الدخل المحدود.

ثالثاً: استنتاجات تتعلق بأثر وعلاقة بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام له أثر إيجابي وعلاقة قوية ويدعم من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال التأثير الإيجابي لكل من:

1) **بعد النمو والتعلم** في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز قيم التنمية المستدامة داخلياً وتطوير الموارد البشرية حول تدعيم الاستراتيجية الاجتماعية كون هذا البعد يعتبر بمثابة الأساس والتحسين المستمر للبقاء ويضمن قدرتها على التجديد في المدى البعيد.

2) **البعد المالي:** في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز مسؤولية الشركات اجتماعياً نتيجة كمية الخدمات المقدمة ونوعيتها، من خلال حجم العوائد التي تحصل عليها لإرضاء حملة الأسهم من جهة، ومن أجل ضمان استمرارية الشركات وتعزيز المركز التنافسي والإسهام في التنمية المستدامة، من جهة أخرى.

3) **بعد البيئة والمجتمع:** في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال الأداء الفعال على المؤشرات الاجتماعية باعتبار أن البيئة والمجتمع جوهر التنمية المستدامة، وإدراك مدى أثر التكنولوجيا المستخدمة على المجتمع والبيئة، الأمر الذي يفرض عليها التزامات عدة في إطار البعد البيئي والمجتمعي اتجاه المسؤولية الاجتماعية.

4) **بعد العمليات الداخلية:** في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تجعل الشركات تعمل على تطوير الإجراءات والعمليات الداخلية وخطط واستراتيجيات تسهم في التنمية الاجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي للشركات، وتمكن من النجاح اجتماعياً لتتلاءم مع قدرتها واحتياجات العملاء، وأن الهيكل التنظيمي لديها قد يسمح باستحداث إدارة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية.

5) **بعد العملاء:** في الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والذي يجعل الشركات تعزز مسؤوليتها الاجتماعية بالنسبة للعملاء والاستجابة لاحتياجاتهم وتبسيط إجراءات التعامل معهم واستقطاب وجذب عملاء جدد، و تحسين خدماتها المقدمة، بأسعار مناسبة، وبالتالي تحقيق الأرباح، والحصول على أكبر عائد ممكن الأمر الذي ينعكس على زيادة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

5. التوصيات في ضوء الاستنتاجات أعلاه يمكن صياغة عدد من التوصيات وهي كالآتي:

أولاً: توصيات تتعلق باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام

1) ضرورة اهتمام الإدارة العليا في شركات الاتصالات بالجمهورية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام بسبب ما تتركه من أثر إيجابي في تدعيم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

2) اهتمام الإدارة العليا بتفعيل نظام الرقابة على الموارد، والتوظيف الأفضل لها، وتقليل التكاليف التشغيلية.

3) على إدارة الموارد البشرية اعتماد مقاييس واضحة ودقيقة؛ لتقييم الأداء وتوفير فرص للإبداع والابتكار.

4) الاحتفاظ بالعاملين ذوي الكفاءة والفاعلية والاهتمام برضاهم، واعتماد سياسة إشراكهم في الأرباح.

5) زيادة الاهتمام بالبيئة والمجتمع، والإسهام في تحسين البيئة والمحافظة عليها، وتقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات والزكاة والقرض الحسن، وإعطاء أولية التوظيف لسكان مناطق توجدها.

ثانياً: توصيات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية

1) اهتمام شركات الاتصالات بالجمهورية اليمنية بكل ما يؤدي إلى تدعيم الالتزام بالمسؤولية.

2) اهتمام الموارد البشرية في شركات الاتصالات بالبرامج التدريبية استجابة لمتطلبات التغيرات التكنولوجية، وتوفير فرص الترقية للعاملين ومكافأة العاملين حين إنجاز الأعمال.

3) تقديم المساعدات والمعونات النقدية والعينية للأسر الفقيرة والمعدمة، ودعم وتمويل صندوق تكافل اجتماعي للعاملين.

4) الإسهام في إنشاء المشاريع الأساسية مثل : المدارس، والمستشفيات، والمراكز الصحية، وتقديم منح دراسية سنوية لدعم الطلبة المتفوقين من ذوي الدخل المحدود.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية

1 -الأسرج، حسين (2010)، المسؤولية الاجتماعية للشركات، *مجلة جسر التنمية*، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (90)، السنة التاسعة، 1 -18.

بلاسكة، صالح (2012)، *قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية*، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

2 -بن عويدة، نجوى (2013)، *دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة*، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر - الجزائر.

3 -الجناعي، نوري (1994)، *المسؤولية الاجتماعية والمردود المالي في عمليات الصيرفة الإسلامية*، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

4 -جودة، محفوظ أحمد (2008)، تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الألمنيوم الأردنية، *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 11*، (2)، 273 -292.

5 -الحربي، إبراهيم (2007)، *مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الاداء في الشركات الصناعية الكويتية*، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة) كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، الأردن.

6 -الحسن، بوبكر (2014)، *دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة*، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.

7 -حسن، نبيلة (2016)، *بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم التخطيط الاستراتيجي*، دراسة حالة على مجموعة شركات معاوية البرير، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة السودان.

8 -الحيلة، آمال ومسلم، عبدالقادر (2016)، مدى مساهمة القيادة الريادية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، *المؤتمر العلمي، كلية فلسطين التقنية*، فلسطين.

10 -الختاتنة، وحيد، والسعايدة، منصور (2010)، نموذج معدل لبطاقة الأهداف المتوازنة للشركات المساهمة العامة الأردنية، *مجلة دراسات العلوم الإدارية، 27*، (2)، 335 -364.

11 -الداوي، الشيخ (2010)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، (7)، 217 -227.

12 -دودين، أحمد (2009)، معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 9*، (2)، 1 - 21.

13 -راشي، طارق (2013)، مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، *المؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي (النمو العدالة والاستقرار من منظور اسلامي)* تركيا.

14 -رمضان، سعيدات (2013)، *مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة*، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

15 -زهرة، ركاب (2014) *دور بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تفعيل استراتيجية التنمية المستدامة*، مذكرة نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

16 -السعدون، هدى (2017)، *استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تقويم الأداء الاستراتيجي في جامعة القادسية*، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

17 -الشهوان، رائد (2014)، *أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تعزيز الإبداع التسويقي*، دراسة حالة في وزارة السياحة والآثار الأردنية، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

18 -عبدالحليم، نادية راضي (2005)، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *21*، (2)، 1 -34.

19 -عبد الدائم، علي ويوسف، عبد الخالق (2017)، تطوير منظومة أخلاقيات الإدارة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية في العراقي، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، *23*، (95)، 281 -301.

20 -عمر، بوسلامي، (2013)، *دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية*، دراسة حالة مجمع صيدال - وحدة الدار البيضاء، مذكرة لنيل درجة الماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر.

21 -عوض، فاطمة (2009)، *تأثير الربط والتكامل بين مقياس الأداء المتوازن (BSC) ونظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) في تطوير أداء المصارف الفلسطينية*، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

22 -الغالبي، طاهر وإدريس، وائل (2009)، *أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن*، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر.

23 -الغبان، ثائر صبري وحسين، نادية شاكر (2009)، التكامل بين تقنيتي بطاقة العلامات المتوازنة والمقارنة المرجعية لأغراض تقويم الأداء الاستراتيجي في الوحدات الاقتصادية، دراسة تطبيقية في شركتي الصناعات الكهربائية في الوزيرية وديالي، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (22).

24 -الغريب، أبو عجيلة (2012)، *مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية*، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

25 -غفير، فراس(2015)، *دور القياس المتوازن للأداء في تعزيز الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في قطاع الصناعات الغذائية*، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال(غير منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

26 -فتيحة، قناوة (2014)، *مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية*، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

27 -اللولو، محمد(2009)، *مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة*، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

28 -محمد، لقمان (2015)، *أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي للمؤسسات غير الربحية*، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

29 -مريم، بودودة (2014)، *استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمقارنة المرجعية لتقويم الأداء الشامل للمؤسسة*، دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

30 -مزروع، بدر سليمان (2010)، *بناء نموذج لتحقيق التميز في أداء الاجهزة الأمنية*، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية (غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض.

31 -مزهودة، عبد المليك (2001)، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد (1)، 85 - 100.

32 -المسعودي، حيدر(2016)، استعمال بطاقة الأداء المتوازن المستدامة لتقويم الأداء الاستراتيجي المستدام، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، السنة التاسعة والثلاثين، (109)، 195 -211.

33 -ملكاوي، أحمد (2015)، قياس مدى فاعلية بطاقة الأداء المتوازن لإدارة الأداء الاستراتيجي في المؤسسات العامة الأردنية، *مجلة الإدارة والاقتصادي*، *21*، (84)، 60 -85.

34 -موسي، مصعب (2016)، *دور المسؤولية الاجتماعية في أداء شركات الاتصالات باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن*، دراسة حالة مجموعة سوداتل للاتصالات، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

35 -المولى، مصطفى (2012)، *استخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء في تقييم الأداء البيئي للمنشأة بهدف زيادة القدرة التنافسية لها في ظل الإنتاج الحديث*، ملخص رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة) كلية التجارة، جامعة القاهرة. مصر.

36 -النجار، جميل (2012)، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي، دراسة تطبيقه على قطاع المؤسسات المالية في قطاع غزة، *المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة*، (نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية) جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

37 -نجم، عبود (2006)، *أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، الطبعة الأولى*، الأردن: الوراق للنشر.

38 -نسيمة، غلاي (2015)، *الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات*، اطروحة دكتوراه في حوكمة الشركات (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقائد - تلمسان، الجزائر.

39 -وهيبة، مقدم(2014)، *تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية*، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

40 -وهيبة، سراج (2012)، *استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية*، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

41 -يوسف، البيساني (2014)، *أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على الإبداع التنظيمي للشركات الصناعية السودانية في ظل الثقافة التنظيمية الداعمة*، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Brilman, J., & Hérard, J. (2006). *Les meilleures pratiques de management* (6th ed.). Paris, France: Groupe Eyrolles.

Carroll, A.B (1991) The pyramid of corporate Social Responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders.in: *Business Horizons, 34* (4),39 -48.

. Chow C., W & All,(1997). "Applying the Balanced Scorecard to small companies" Management Accounting, August.

Dyllick, T. (2001). Towards a sustainability balanced scorecard: linking environmental and social sustainability to business strategy. In *Proceedings of the 10th Business Strategy and the Environment Conference*, Leeds, 10 September (pp. 22-31). University of St. Gallen, Switzerland.

Hockerts, K. (2001)"*Corporate Sustainability Management – Towards Controlling Corporate Ecological and Social Sustainability*", In : Proceedings of Greening of Industry Network Conference, 21-24. Bangkok

Kaplan, RS, Norton, DP (1992). "The Balanced Scorecard - Measures That Drive Performance." *Harvard Business Review, 70* (1), 71-79.

Kaplan, R.S. and Norton, D.P.(1996) "Using the Balanced Scorecard as astrategic Management System", *Harvard Business Review* ,Feb. 75-85.

Kaplan, R.S. & Norton, D.P.(2000) ,"Having Trouble With Your Strategy ? Then Map It ",Harvard Business Review, Boston ,September /October .

Kaplan,& Norton, (2001).Transforming the Balanced Scorecard from Performance Measurement to Strategic Management. Part 2,.*Accounting Horizons, 15,* (1), 87-104.

Kaplan, R.S. & Norton, D.P.,(2001). "Transforming the Balanced Scorecard from Performance Measurement to Strategic Management", Part .1, *Accounting Horizons,.15*, (1).

Kevin Menor Hendricks Larry (2004). Christine Wiedman ,"the Balanced Scorecard: to Adopt or Not to Adopt", Ivey Business Journal, December.

Khim Ling SimHian Chye Koh،(2001)."Balanced Scorecards:a Rising Trend in Strategic performance measurement." *Measuring Business Excellence*،*5*, (2), 18-27.

Niven , Paul (2002*), Blanced Scorecard Step By Step - Maximizing Performance and Maintaining Results* , Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

Niven, Paul R,(2005).*Balanced Scorecard Diagnostics: Maintaining Maximum Performance* , New York: John Wiley & Sons, Inc).

Ridwan, R., et al (2013) "*The Impact of the Balanced Scorecard on Corporate Performance*: The Case of an Australian Public Sector Enterprise." *International Business Research.6*,. (10), 103-110.

Ridwan, R., et al (2013) "The Impact of the Balanced Scorecard on Corporate Performance: The Case of an Australian Public Sector Enterprise." *International Business Research.6*, (10).

Walker, K. B. and L. M. Dunn (2006). "Improving Hospital Performance and Productivity with the Balanced Scorecard." Academy of Health Care *Management Journal 2* ،Usa.

.Zdravko. Krivokpic, Using (2009). Balanced Scorecard to improve Environmental Management System, *Journal of Mechanical Engineering*, *55* (4).

Feasibility Study of Solar Photovoltaic Power Plant for Sana'a Wastewater Treatment Plant

Ahmed A. Al-Arashi
Electrical Engineering Departmen
Sana'a Universitv

Fadhl A. Al kadasi
Civil Engineering Department
Sana'a Universit

Hesham A. Al-Arashi,
Electrical Engineering Consultant

Faruq Al Qadasi
Wastewater treatment plant,
Sana'a Local Corporation

Abstract- A-Solar Photovoltaic Power Plant to supply half of Sana'a Wastewater Treatment Plant (SWWTP) with power for about 6 hours per day is designed and the technical and financial feasibility have been conducted. Three alternative solar systems power plants have been proposed. They include, a hybrid diesel PV and two stand-alone alternatives. The diesel PV system fed the loads simultaneously by PV and Diesel Generators without need for expensive battery storage. The hybrid system feds the loads through 3.3 kV bus bar. The first standalone PV has all PV modulus connected together to 3.3 kV bus bar and the second one consists of two separate PV system each with its own PV modules connected directly to the loads at 415 V busbars. The three alternatives have been analyzed using the Canadian Analysis Package RETScreen. Each alternative can provide good energy source and would reduce the dependency on the availability of diesel and reduce the CO2 considerably. It was found that the hybrid diesel PV is the most appropriate one in terms of technical and economic performance. The hybrid diesel PV technical performance is farther studied using System Advisor Model (SAM).

***Keywords*:** PV solar power plant, Pre-feasibility analysis of PV power plant, RETScreen Analysis, System Advisor Model (SAM)

الملخص

6

دراسة جدوى منظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية لمحطة مياه الصرف الصحي – صنعاء

احمد العرشي واخرين
قسم الهندسة الكهربائية
جامعة صنعاء

تم تصميم منظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وذلك لتشغيل نصف وحدات محطة معالجة مياه الصرف الصحي بصنعاء (SWWTP) لفترة حوالي 6 ساعات يوميا وتم دراسة الجدوى الفنية والمالية. تم اقتراح ثلاثة بدائل، تشمل الهجين من الطاقة الشمسية والديزل وبديلين آخرين قائمة بذاتها. يقوم البديل الأول كنظام الهجين بتغذية الأحمال في وقت واحد عن طريق مولدات الديزل ومنظومة الطاقة الشمسية دون الحاجة إلى بطاريات تخزين باهظة الثمن. يغذي هذا البديل الأحمال بربطة بشبكة توزيع المحطة على بفولتية 3.3 كيلوفولت. بينما يقوم البديل الثاني باستخدام وحدة الطاقة الكهروضوئية المستقلة التي تحتوي على جميع الوحدات الكهروضوئية المترابطة معاً بتغذية الأحمال بربطة بشبكة المحطة على فولتية 3.3 كيلوفولت، أما البديل الثالث فيتكون من وحدتي طاقة شمسية منفصلتين كل وحدة منها متصلة مباشرة بالأحمال على فولتية 415 فولت في شبكة المحطة . تم تحليل البدائل الثلاثة باستخدام برنامج تحليل كندي "RETScreen". يمكن أن يقوم كل بديل بتوفير مصدر جيد للطاقة ويقلل من الاعتماد على توفر وقود الديزل اضافة الى خفض انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون CO_2 بشكل كبير. استخلصت الدراسة أن نظام الهجين هو الأنسب من حيث الأداء التقني والاقتصادي، كما تم دراسة الأداء الفني لنظام الهجين بأستخدام برنامج تحليل أنظمة الطاقة المتجددة "SAM".

كلمات دالة: منظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، دراسة الجدوى، التحليل باستخدام برنامج RETScreen ، التحليل باستخدام برنامج SAM.

1. Introduction

Sana'a Wastewater Treatment Plant (SWWTP) is placed at the north side of Sana'a city beside the Sana'a airport. It is designed to treat 50,000 m3/day of domestic sewage. The Treatment plant is designed to serve a population of about 450,000. The treatment plant consists of Mechanical and Biological units. The basic and main problems facing the operation of this system is to insure a sustainable and enough energy source to operate the system. The total power demand of SWWTP is about 4000 kW. To limit power cut-off and interruptions, the public electric corporation has insured an independent power line at 33 KV stepped down to 3.3 KV and then to 415 volts. As a stand by power supply system Sana'a Water Sanitation Local Corporation (SWSLC) installed two sets of local Diesel Generators each with capacity of 2000 kW.

The conflict in Yemen, March 2015, resulted in unavailability of power supply from the public electrical corporation (PEC). Moreover, the shortage of financial resources to secure enough fuel to run the local generators and unavailability of fuel, the treatment plant has stopped working forcing SWWTP to by-pass the sewage outside the treatment plant towards the agricultural areas passing residential neighborhoods through the drainage channel. Lack of environmental awareness among the public around the channel and absence of any governmental control resulted in water, groundwater, soil, agriculture and human sever pollution.

Irregularity of fuel supply resulted in stopping the plant from time to time which in turn resulting in by-passing the sewage outside the plant. This make it essential to look for a more effective solution for the power problem particularly during the time when fuel is not available or not enough to operate the plant. An effective alternative source should make it possible to run at least 50% the plant for a period of 6-8 hours per day to keep the biological flux alive.
The average solar radiation in Sana'a is 6.39kWh/m² /day and the solar radiation ranges from 5.45kWh/m²/day to 6.39kWh/m²/day [1, 6]. This indicates that solar power supply system would be very suitable power source to supply SWWTP. This would be a sustainable and environmentally friendly energy source.

The paper aimed to provide a scope of how the PV solar power can be used to overcome the existing shortage of conventional power supply to SWWTP. It highlights and interprets the main technical, economic and environmental results

obtained from adopting such system. Technical, economic and environmental performance of three PV solar generation alternatives is presented.

2. Load profile

SWWTP consists of four main treatment units which include: Inlet, Aeration Tanks, Thickeners and Final Settling Tanks. Each unit includes number of machines with different power demand. The loads to be supplied from the PV power cells as shown in Table (1) below.

Table: 1. SWWTP loads

Unit	Machine	# of Machine	kW	Total kW
Inlet Feed from T4	Pump station	3	90.00	270
	Screen	1	2.50	2.5
	Conveyor	1	1.50	1.5
	Grit rack	2	1.50	3
	Great Remove	2	1.50	3
	Inlet total Load			280
Aeration **Feed from T2 & T3**	Mixer	1	13.89	13.89
	Aerators	4	90.00	360
	Mixer	1	13.89	13.89
	Aerators	4	90.00	360
	Mixer	1	13.89	13.89
	Aerators	4	90.00	360
	Mixer	1	13.89	13.89
	Aerators	4	90.00	360
	Subtotal Aeration Load			1,495.56
Thickener Fed from T5	Sludge pump	4	5.50	22
	Thickener Tank motors	4	0.47	1.88
	Polymer pump	1	7.00	7
	Subtotal Thickener Load			30.88
Final settlement tank T5		8	0.47	3.76
Services Fed from T6	Lab	1	2.00	2.00
	bore hole Pump	1	15.00	15.00
	Workshop	1	8.00	8.00
	MIMIC	1	2.00	2.00
	Admin	1	3.00	3.00

Unit	Machine	# of Machine	kW	Total kW
	Office			
	Batteries	90	0.013	1.17
	Subtotal Services Load			31.17
Total power required for the treatment plant				1,841.37

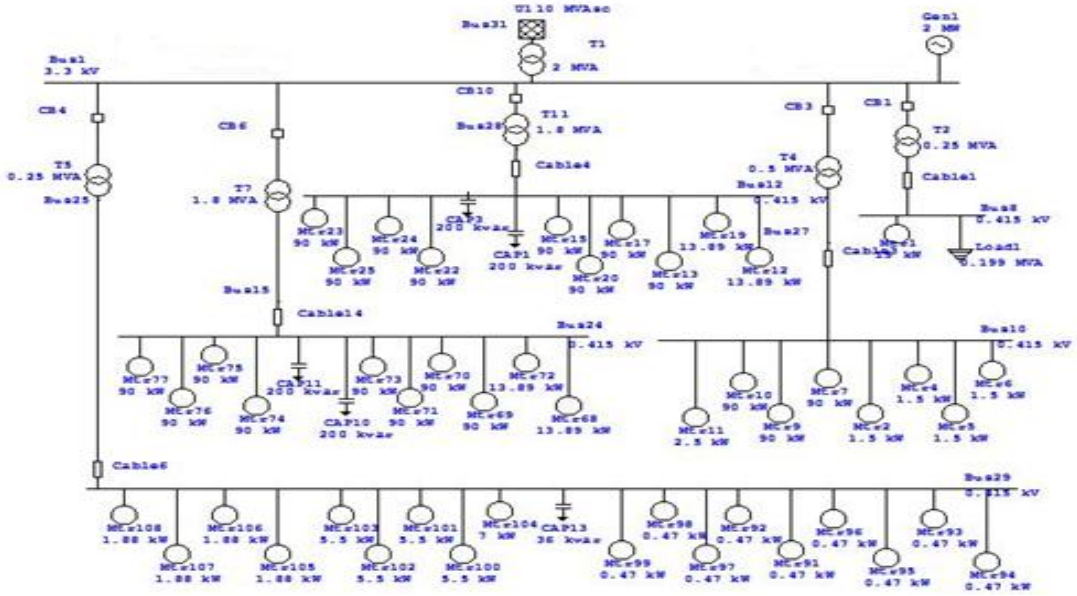

As almost all the loads are dynamics and the starting currents could be as high as 5 times the rated current. Starting current were measured and was confirmed that it is about five times the rated steady state current. Fig. 1 shows the single line diagram for the SWWTP power distribution.

Fig. 1: Single line diagram for the SWWTP

3. Proposed Alternatives

Three alternatives have been developed and analyzed. Standard design procedures were used to designing the PV power plant [2,3,4and 5].

3.1 Alternative (1): Hybrid PV - Diesel

A hybrid system has been developed to feed the loads (50% of SWWTP) from PV power plant and Diesel Generator (DG). It is designed to supply the loads by the PV power plant during the day time and in case of lower power output from the PV plant, the additional required power could be supplied by the DG.

Table (2) shows details of the system components.

Table (2): Details of the hybrid system components (Alternative 1)

Item	Capacity
Solar Module P_{max} (As specified in Annex IV)	300 watts.
Total number of Modules	6960
Number of modules connected in series (form one Array)	20
Number of Arrays	348
Inverters Power capacity	1000 kW
Inverter Input V_{dc}	602
Inverter output V_{ac}	3.3 kV
Total number of inverters	2

The PV system is designed to provide 80% of the total rated power of the machines (50% of the SWWTP) which is 1,473 kW. The Diesel generator will provide approximately 10-30% of the required power during the period (from 10 am to 3pm) and about 80%. The PV system is to be connected to the 3.3 kV bus bar through two inverters. As this system is a hybrid system, no batteries will be required. Land required: A total area required for this alternative is about 14,125 m^2.

Cost of Alternative (1)

Table (3): shows itemized and total cost of the system.

Table (3): Cost* estimation of Alternative (1)

Item	Units	Units cost ($)	Cost ($)
PV Module	6,960 Module 300 watt	0.80 per watt	1,670,400
Module Accessories	2% of the PV Module cost		33,408
Inverter**	2,000,000 watt	0.35per watt	700,000
Installation cost	3.5% of the PV Module cost		58,464
Land Preparation	Lump sum		10,000
Cabling	2.5% of the PV Module cost		41,760
Engineering	Lump sum		75,000
Training	6 persons	1,000 per person	6,000
Total PV system			2,595,032
* The cost is average cost in the Yemeni market.			
** Invertor is self-synchronized.			

3.2 Alternative (2): Standalone PV connected to 3.3 kV

In this alternative all the PV system is designed to provide 100% of the total rated power of the machines (50% of the SWWTP) which is 1,841 kW. This is a sort of stand-alone PV power plant which is designed to supply the loads during the day time from 10 am to 3 pm. All the PV modules are operating as one unit and connected to the 3.3 kV bus bar through tow inverter s. The system will have batteries with a capacity enough to supply the load for one hour to make it possible to feed the load during the cloudy periods.

Table (4) shows details of the 3.3 kV standalone PV system.

Table (4): Details of the 3.3 kV standalone PV system (Alternative 2)

Item	Capacity
Solar Module P_{max} (As specified in Annex IV)	300 watt.
Total number of Modules	8,680
Number of Batteries (12 volts)	3,912
Number of modules connected in series (form one Array)	20
Number of Arrays	432

Inverters Power capacity	1000 kW
Inverter Input V_{dc}	602 volts
Inverter output V_{ac}	3.3 kV
Number of inverters	2

Batteries of a total capacity of 391,200 Ah will be installed. If 12 volts 100 Ah Batteries are used 3,912 batteries will be needed. It is suggested that 96 volts system is used by connected eight of 12 volts batteries in series. Total area required for this alternative is about 17,616 m^2.

Alternative (2) cost

Table (5): shows itemized and total cost of the system

Table (5): Cost estimation of Alternative (2)

Item	Units	Units cost ($)	Cost ($)
PV Module*	8,680 Module *300 watt	0.80 per watt	2,083,200
Module Accessories	2% of the PV Module cost		41,664
Inverter	2,500,000,000 watt	0.28 per watt	700,000
Batteries	391,200 Ah	2.0 Per Ah	782,400
Batteries room	250 m^2	200 per m^2	50,000
Installation cost	3% of the PV Module cost		62,496
Land Preparation	Lump sum		10,000
Cabling	2.5% of the PV Module cost		52,080
Engineering	Lump sum		75,000
Training	6 persons	1,000 per person	6,000
Total PV system			3,862,840

3.3 Alternative (3): Standalone PV system connected to 415V

In this alternative tow PV systems are designed to provide 100% of the total rated power of the machines (50% of the SWWTP) 1,841 kW. That is 1,495 kW and 343 Kw for system 1 and 2, receptively. The PV system is to be connected to the 415 V bus bar through four and one each with 500 kW inverters for systems 1 and 2, receptively. The first one is to feed the Aeration units and the

second one to feed the remaining loads. Each PV system will have its own batteries to feed the loads for about one hour during the cloudy periods.

Table (6) shows details of the system components for both the PV systems Details of the loads to be supplied.

Table (6): Details of the stand-alone PV system connected to 415 V Alternative (3)

Item		Capacity	
Solar Module both systems P_{max}		300 watt	
Number of Modules	System 1	7,040	8,640
	System 2	1,600	
Batteries (12 volts)	System 1	3,176	3,906
	System 2	730	
Number of modules connected in series (form one Array)			20
Number of Arrays	System 1	432	512
	System 2	80	
Inverters Power capacity (As specified in Annex IV)	System 1	4*500 kW	2,500 kw
	System 2	1*500 kW	
Inverter Input V_{dc}			602 volts
Inverter Output Va_c			415 V
Number of inverters	System 1	4	
	System 2	1	

Batteries of a total capacity of 390,600 Ah for both the systems will be installed which is 317,600 Ah for system 1 and 73,000 Ah for system 2. It is suggested that 96 volts system is used by connecting eight 12 volts batteries in series. A total area required for this alternative is about 17,574 m^2 for both the systems, which is 14,296 m^2 and 3,278 m^2 for system 1 and 2, respectively.

Alternative (3) cost

Table (7): shows itemized and total cost of the system

Table (7): Cost estimation of the system

Item	Units	Units cost ($)	Cost ($)

Item	Units	Units cost ($)	Cost ($)
PV Module*	8,640 Module *300 watt	0.80 per watt	2,073,600
Module Accessories	2% of the PV Module cost		41,472
Inverter	2,500,000 watt	0.25 per watt	625,000
Batteries	390,600Ah	2.0 Per Ah	781,200
Batteries room	300 m^2	200 per m^2	60,000
Installation cost	3% of the PV Module cost		62,208
Land Preparation	Lump sum		10,000
Cabling	2.5% of the PV Module cost		51,840
Engineering	Lump sum		75,000
Training	6 persons	1,000 per person	6,000
Total PV system			3,786,320

4 Modelling and Analyzing the Proposed Systems

The proposed alternatives are first analyzed using RETScreen4 and based on the outcomes of RETScreen the most suitable system is suggested. Farther technical study for the suggested system is performed using System Advisor Model (SAM) version 2017.9.5.

RETScreen4 Clean Energy Management Software is used. It is a free software package developed by the Government of Canada [7]. The software is developed for energy efficiency, renewable energy and cogeneration project feasibility analysis as well as ongoing energy performance analysis. It is based on the installation and operation costs and the system design parameters that the user can specify as inputs into the model.

RETScreen analysis allows selecting the important parameters such as the economic options as well as the type of PV modules, invertor that is more suitable for the selected site. The main expectation from the prefeasibility analysis is to determine whether or not the PV plant will be suitable for this application and whether it will be worth the risk to use this technology to operate such plant. This will save time and money for further detailed investment evaluation.

SAM version 2017.9.5 is also free software package provided by NREL [8]. It is used to study the performance of the suggested system in terms of the electricity supplied from the PV system and that supplied by the Generator.

5 Evaluation RETScreen Results

The three alternatives have been analyzed using RETScreen. Output of the analysis of the three alternatives are summarized below:

5.1 Evaluation of Alternative (1)

Financial analysis

All financial values shown in Table (3) have been entered to RETScreen. An additional amount of USD $217,573 has been added for annual O&M and fuel cost that will be used to supply the 15-30% of the energy. The program was run and the output is shown in Fig. 2. The annual saving and income for using this alternative is US $ 774,406, which represent the cost of using the DG only as a source of energy.

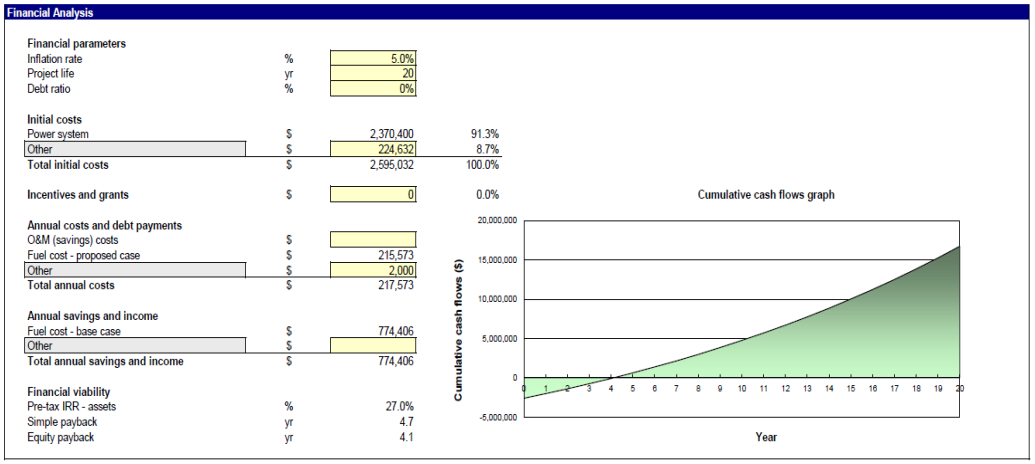

Fig.2: RETScreen Financial analysis output for Alternative (1)

It could be seen that the IRR is 27.0%, which reflect that this is a good investment. Simple pay back for this alternative is 4.7 years and the Equity payback is 4.1 years. Regarding the cash flow the figure above is self-explanatory.

Environmental analysis

RETScreen analysis shows that, emission is expected to be reduced by 2894 ton CO_2 compared to using the DG. This is equivalent to 530 cars and light trucks unused annually.

Advantages and disadvantages

This hybrid system will make it possible to operate the 50% of SWWTP from renewable power source and the DG for 6 hours a day. This will reduce the cost of energy significantly. Moreover, with stopping one of the Aerators, it will make it possible to run the plant even if there is no diesel for at least 6 hours daily.

The land required for this alternative is smaller than Alternatives (2) and (3).
When the PEC National Power supply is made available, this alternative can still be used and would reduce the energy cost as the monthly power bill will be reduced by the amount of the energy that will be drawn from the PV system.

The Environmental pollution due to the fuel consumption will be reduced during the day time. The IRR of this is higher than the other two alternatives and the payback time is smaller.

5.2 Evaluation of Alternative (2)

Financial analysis

The total cost of this alternative is USD $3,862,840. The increase of the system cost is due to the increase of the total number of PV modules and need for adding batteries to serve load during the cloudy periods. Breakdown of the cost is listed in Table (5). The annual saving and income for using this alternative is US $ 788,418, which represent the cost of using the DG only as a source of energy. For financial analysis purpose, system cost and additional amount of USD $195,600 representing the O&M cost have been entered to RETScreen. It could be seen that the O&M cost is high, that is because of the batteries. RETScreen financial analysis output is shown in Fig.3.

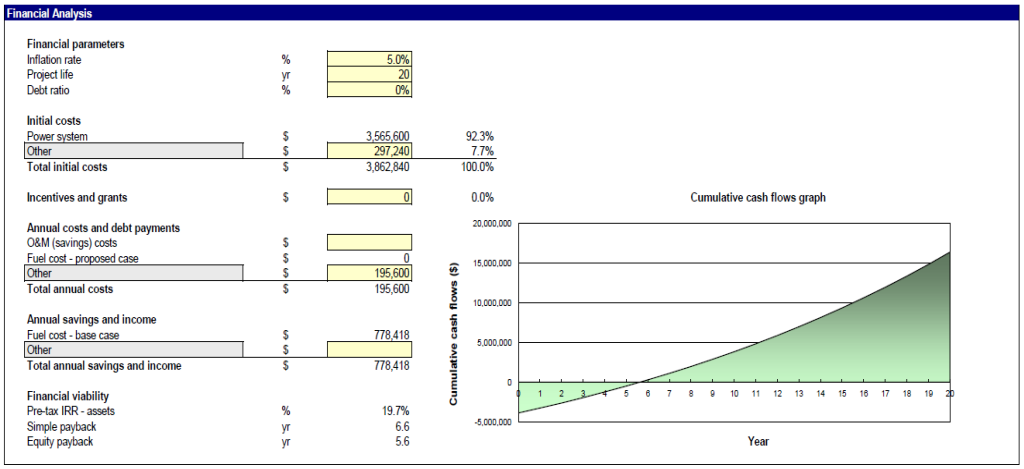

Fig. 3: RETScreen Financial analysis output for Alternative (2)

The IRR is 19.7%, which is less than that of Alternative (1). Simple pay back for this alternative is 6.6 years and the Equity payback is 5.6 years which is almost twice that of Alternative (1). Regarding the cash flow the figure above is self-explanatory.

Environmental analysis

The reduced emission is expected to be 3929.3 ton CO_2 which is equivalent to 720 cars and light trucks unused annually. This indicates that this alternative is slightly better that Alternative (1) from environmental benefits.

Advantages and disadvantages

This alternative will depend on the energy stored in the batteries during the cloudy periods. This means that a fuel cost for using the DG for 6 hours daily is going to be saved.

SWWTP can work for more than 6 hours a day even if there is no diesel which is good solution for running the plant in case the supply of diesel is stopped due to any reason. This makes the high cost of this alternative justified if it is expected that country is going to face fuel deficiency problem without stopping any aeration unit.

The land required for this alternative is bigger by more than 3000 m^2 than that of Alternative (1).

When the PEC National Power supply is made available, this alternative will reduce the energy cost as the monthly power bill will be reduced by the amount of the energy that will be drawn from the PV plant.

The Environmental pollution due to the fuel consumption will be reduced during the day time. the amount by which the pollution is reduced is bigger than that of Alternative (1).

5.3 Evaluation of Alternative (3)

The total cost of this alternative is USD $3,786,320. The cost can be reduced if the total capacity of the batteries is reduced. This can be achieved by reducing the total capacity of system batteries by 50%. In this case two Aeration units should be stopped during the cloudy periods. The total cost may be reduced by about $195,300.

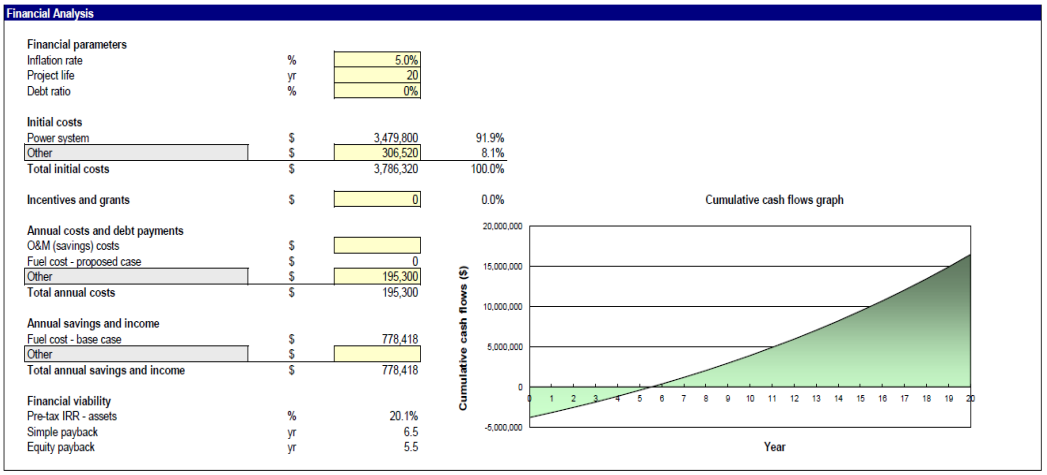

Fig. 4: RETScreen Financial analysis output for Alternative (3)

For financial analysis purpose, system cost and additional amount of USD $196,300 representing the O&M cost for this alternative have been entered to RETScreen. As in Alternative (2) the O&M cost is high because of the batteries. RETScreen financial analysis output is shown in Figure (4). The figure shows that the IRR is 20.1%, which is very close to alternative (2). Simple pay back for this alternative is 5.5 years and the Equity payback is 6.5 years. The financial

analysis shows that this alternative is slightly better than Alternative (2) but still less attractive than Alternative (1). Regarding the cash flow the figure above is self-explanatory.

Environmental analysis

The reduced emission is expected to be 3929 ton CO_2 which is equivalent to 720 Cars and light trucks unused annually which is similar to alternative (2).

Advantages and disadvantages

This alternative will depend on the energy stored in the batteries during the cloudy periods. This means that a fuel cost for using the DG for 6 hours daily is going to be saved. However, it should be noted that this alternative has two PV systems each with its own batteries storage which is the same as alternative (2).

There is no losses in the 3.3 kV/ 415 V as the PV system is directly connected to 415 V level. This is an advantage over alternative (2).

SWWTP plant can work for more than 6 hours a day even if there is no diesel. This is a good solution for running the plant in case the supply of diesel is stopped due to any reason. This makes the high cost of this alternative justified if it is expected that country is going to face fuel deficiency problem.

As this alternative is stand-alone, specification of the inverters should be carefully selected to make it possible to allow smooth starting of the motors. However, all motors should not be started at the same moment.

Due to the fact that this alternative has four separate PV systems, operation and maintenance might be more complex. On the other hand, if one system fails part of the SWWTP can still get power from the other one.

When the PEC National Power supply is made available, this alternative will reduce the energy cost as the monthly power bill will be reduced by the amount of the energy that will be drawn from the PV plant during the day time.

The Environmental pollution due to the fuel consumption will be reduced during the day time. the amount by which the pollution is reduced is slightly bigger than that of Alternative (1).

6. Comparison of the alternatives

Table (8) below summarizes the points of strength and weakness of each alternative.

Table (8): Summary of strength and weakness of the three alternatives

Alternative / Topic	Alternative (1)	Alternative (2)	Alternative (3)
Total cost	Lowest cost	Highest cost	Highi
IRR–assets (%)	26.8	20.1	20.1
Simple payback	4.7 years	10.0 years	9.7 years
Equity payback	4.1 years	6.5 years	5.5 years
Net GHG reduction	2,894 tCO_2	3,929.3 tCO_2	3,929.3 tCO_2
AC side connection	3.3 kV. Connected to one point	3.3 kV. Connected to one point	415 V. Connected to five points
Losses	High	High	Lower than others
Area required	Smallest	Higher than Alt. (1)	Higher than Alt. (1)
Operation & maintenance	Simple	Simple	Medium
Machine Starting	No problem.	Depends on invertor specification	Depends on invertors specification
availability time	6 hours day time	6 hours day time	6 hours day time
Need for Diesel	Partially Needed.	Not needed	Not needed
Working with PEC	Can work with grid. Smoothly	Can work with grid. smoothly	Special arrangement is needed.

From the table above, it could be concluded that each system has some points of strength over the others. However, it is evident that Alternative (1) is the cheapest and it is most suitable for SWWTP for the following reasons:

- ✓ Its cost is significantly lower than the other alternatives.
- ✓ Higher IRR and payback period.
- ✓ As there are no batteries, SWWTP need not to wary about the batteries life expectancy.
- ✓ It is simpler to operate and maintain compared to Alternative (3).
- ✓ Machines can start up smoothly as motor starting requirements can be shared between the inverter and the DG or biogas or the grid.
- ✓ Can still run 80% of the targeted study of the plant without fuel or any other energy source.
- ✓ The difference in Net annual GHG emission reduction between this alternative and the other two alternatives is small.

7. Supplied Power by the Suggested Alternative

The suggested system, Alternative (1), is farther studied using SAM which allows use of solar radiation and weather data of the selected site and facilitates load representation both in hourly bases over the entire year. The outputs of the simulation include detailed results of electrical values describing the technical performance of the system.

Fig. 5 and Fig.6 shows the hourly supplied power by the PV system and the Generator over the entire year respectively. It could be clearly seen that the power suppled from the system ranges from 90% of the demand in January to about 60% of the demand in May.

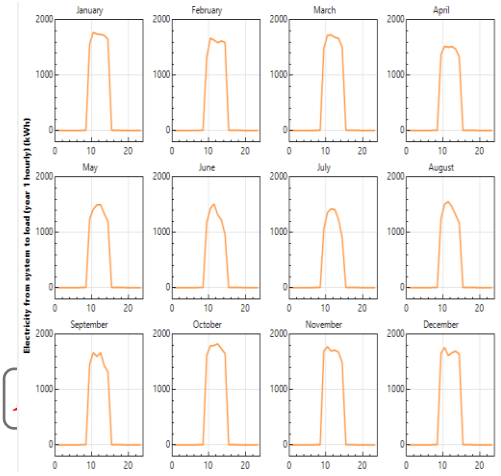

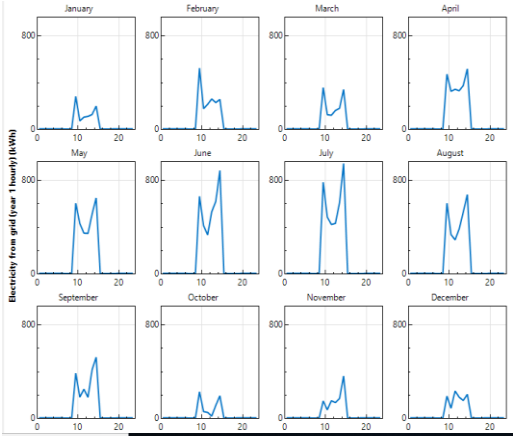

Fig. 5: Electricity from the PV system Fig. 6: Electricity from the Generator

8. Conclusions

Using solar system to operate SWWTP is not only providing an additional security for running the plant and provides more environmental friendly power source, it will contribute significantly to building up the local solar energy market and contribute to building the capacity of the Yemeni solar engineers and technicians. The study shows that there are many factors that can affect the selection of the most appropriate alternative. However, it is found that Alternative (1) is the cheapest and most suitable for SWWTP.

References

[1] M. Maroof Khan and M. Jamil Ahmad "Estimation of global solar radiation using clear sky radiation in Yemen", International Research Journal of Engineering Science, Technology and Innovation (IRJESTI) Vol. 1(9) pp. 228-237, December 2012.

[2] Khelif A, Talha A, Belhame l M and Arabah A H. Feasibility study of hybrid Diesel-PV power plants in the southern of Algeria: case study on AFRA power plant. Electrical Power Energy System 2012;43:546–53.

[3] EL-ShimyM. Viability analysis of PV power plantsinEgypt.RenewEnergy2009;34:2187–96.

[4] Pavlovic T, Milosavljevic D, Radonjic I, Pantic L, Radivojevic A, Pavlovic M. Possibility of electricity generation using PV solar plants in Serbia. Renew Sustain Energy Rev 2013; 20:201–18.
[5] Mekhilef S, Saidur R, Safari A. A review on solar energy use in industries. Renew Sustain Energy Rev201, 15:1777–90.
[6] http://eosweb.larc.nasa.gov/sse/
[7] http://www.nrcan.gc.ca/energy/software-tools/7465
[8] https://sam.nrel.gov